



الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة
الإيمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٠

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٠

الملحق رقم ١٥

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٠
الملحق رقم ١٥

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإئمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٠



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠

٢	المسائل التنظيمية	أولا -
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٣	البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج، والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	ثانيا -
٦	ترتيبات البرمجة	ثالثا -
٨	الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رابعا -
١٠	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	خامسا -
١٠	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	سادسا -
١١	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	سابعا -
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
١٢	تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	ثامنا -
	الجزء المشترك	
١٣	تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي	تاسعا -
١٤	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	عاشرا -
١٥	المسائل المالية المتعلقة بالميزانية والإدارة: خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة	حادي عشر -
١٦	مسائل أخرى: الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل	ثاني عشر -
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
١٩	الملاحظات الافتتاحية لرئيس المجلس التنفيذي	ثالث عشر -
١٩	بيان المديرية التنفيذية	رابع عشر -

٢٣	خامس عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة .
٢٤	سادس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها .
٢٤	سابع عشر - مسائل أخرى (تابع) .

المرفق

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة

٢٥	للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي .
----	-------	---

الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام ٢٠١٠

٣٦	أولا - المسائل التنظيمية .
		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣٦	ثانيا - بيان مديرة البرنامج وتقريرها السنوي .
٤٠	ثالثا - التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
٤٢	رابعا - التقييم .
٤٣	خامسا - تقرير التنمية البشرية .
٤٤	سادسا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها .
٤٥	سابعا - تقرير مكتب الأخلاقيات .
٤٥	ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية .
٤٦	تاسعا - متطوعو الأمم المتحدة .
٤٧	عاشرا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .
		الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٤٨	حادي عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع .
		الجزء المشترك
٤٨	ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة .
٥٣	ثالث عشر - الزيارات الميدانية .

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- ٥٣ رابع عشر - البيان الذي أدلت به المديرية التنفيذية وتقريرها السنوي
- ٦٠ خامس عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٦١ سادس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- ٦٣ سابع عشر - التقييم
- ٦٦ ثامن عشر - مسائل أخرى

الجزء الثالث - تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠

- ٦٨ أولا - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ٦٩ ثانيا - بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
- ٧٥ ثالثا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بها

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ٧٨ رابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الجزء المشترك

خامسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

- سادسا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- ٨٣ سابعا - بيان المديرية التنفيذية
- ٨٨ ثامنا - التقييم
- ٩١ تاسعا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة
- ٩٢ عاشرا - مسائل أخرى

مرفقات التقرير الصادر عن المجلس التنفيذي المتعلق بعمله خلال الفترة ٢٠١٠

- ٩٦ الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠
- ١٥٩ الثاني - المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢ - ووفقا للمادة ٤٩ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٠:

الرئيس: سعادة السيد جون و. أشي (أنتيغوا وبرودا)

نائب الرئيس: سعادة السيد أتوكي إيكيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

نائب الرئيس: السيد محمد أيوب (باكستان)

نائب الرئيس: السيد فريد جعفروف (أذربيجان)

نائب الرئيس: السيدة كلود لوميو (كندا)

٣ - وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠ (DP/2010/L.1) وتقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ (DP/2010/1). واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية المؤقتة لعام ٢٠١٠ (DP/2010/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٠.

٤ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩ في الوثيقة DP/2010/2؛ وأدرجت المقررات التي اعتمدت في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ في مجموعة المقررات المعتمدة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي على: www.undp.org/execbrd.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي في المقرر ١٢/٢٠١٠ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٠: من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه

٢٠١٠ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠: من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٠.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج، والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٦ - افتتحت مديرة البرنامج كلمتها بالتأكيد من جديد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حداد على الزملاء المنتمين إلى الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في هايتي. وتحدثت عن الزيارة التي قامت بها مؤخراً إلى هذا البلد، والطريقة التي يقدم بها البرنامج المساعدة، من خلال أنشطة منها "النداء العاجل"، لوضع هايتي على طريق الانتعاش. وأحاطت مديرة البرنامج علماً بحضور الأعضاء الجدد في مكتب المجلس التنفيذي وأشادت بالمكتب المنتهية ولايته على ما قام به من أعمال في عام ٢٠٠٩. وقدمت مدير البرنامج المعاون الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبيّنت بإيجاز مجالات العمل ذات الأولوية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٠، وعرضت ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في بيانها. كما تناولت في جملة أمور: التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وتوقعات الشركاء وتطور العلاقات؛ وتغير المناخ والتنمية؛ وأمن الموظفين؛ والمسائل الجنسانية؛ وإصلاح الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيانها على الموقع: <http://www.undp.org/execbrd>.

٧ - وأعربت جميع الوفود عن التضامن مع شعب هايتي وقدمت التعازي إلى أسرة الأمم المتحدة عن فقدوا من الزملاء.

٨ - وأكدت أغلبية الوفود من جديد، لدى الإدلاء ببياناتها العامة، أنه يجب تقييم فعالية أنشطة البرنامج الإنمائي على أساس نجاحها في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان المستفيدة من البرامج. وأعربت عن قلقها إزاء حالة الموارد العادية، وبخاصة عدم التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى، ودعت إلى عدم تخصيص الأموال الإنمائية لأهداف معينة ورصدها وفقاً للأولويات الوطنية. وأكدت من جديد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما سبيلين فعالين للتشجيع على نقل المعارف والتنمية المستدامة.

٩ - وطلبت الوفود استجابات عالمية عاجلة ومتكاملة ومنسقة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. ودعت البرنامج الإنمائي إلى مواصلة الاضطلاع بدور محوري في ربط تغير المناخ بالتنمية ومساعدة البلدان النامية على اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف لمواجهة الآثار السلبية. وتوهت وفود عدة بأعمال مديرة البرنامج الرامية إلى تعزيز أعمال البرنامج الإنمائي في مجال تغير المناخ، وذكرت أمثلة من قبيل مرفق البيئة العالمية و'صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'.

١٠ - وأشادت الوفود بالدور الرائد الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال منع الأزمات والانتعاش منها، فأكدت من جديد أنه بفضل خبرته ووجوده الميداني الواسع النطاق، يمكنه أن يشكل حلقة الوصل الضرورية بين جهود المساعدة الإنسانية والتنمية الاستراتيجية في الأجل الطويل والاستقرار. ودعا العديد من الوفود البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تعزيز تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في تنفيذ نموذج "توحيد الأداء". وبالمثل، نوّهت الوفود بالدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين، لكنها أعادت تأكيد ضرورة تحسين الخدمات المشتركة وتخطيط الموارد، وعمليات التقييم على نطاق المنظومة. ودعت عدة وفود إلى بذل جهود الاتساق على نطاق المنظومة في المقر بحيث يمكن مواءمة أفضل ممارسات إدارة الأعمال، وتشجيع المزيد من التنقل فيما بين المنظمات. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لـ 'وثيقة البرنامج القطري للأمم المتحدة واحدة' التي ارتأت أنه يمكن مناقشتها بمزيد من التفصيل في المجلس التنفيذي بمجرد تسوية الجوانب الإجرائية عن طريق العمليات الحكومية الدولية. ودعت وفود أخرى البرنامج الإنمائي إلى زيادة توضيح مكانته في مجال التنمية الدولية عن طريق تحسين الاتصال وزيادة التركيز على المشورة النظرية في مجال السياسات.

١١ - وحدد العديد من الوفود مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كفرصة لاستعراض النجاحات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وأعرّب العديد من الوفود عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في أفريقيا فيما يتعلق بالأهداف، وأن أفريقيا ما زالت هي القارة الوحيدة المعرضة لخطر عدم تحقيقها. وأعربت تلك الوفود عن الأمل في أن تسفر القمة عن استراتيجيات ملموسة وعملية لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرّب أحد الوفود عن هدف يتمثل في وضع خطة عمل عالمية من شأنها أن تشكل خريطة طريق لبلوغ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ودعت وفود أخرى البرنامج الإنمائي إلى مواصلة ريادته في التنسيق والدعوة والتفكير الاستراتيجي، وسلمت بأن مؤتمر القمة يشكل لحظة فاصلة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. كما طلبت هذه الوفود من البرنامج الإنمائي أن يعمل على تنشيط وتحفيز المنظومة بأكملها من خلال الأفكار الجديدة والتفكير الاستراتيجي نحو الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لتعزيز الموارد البشرية للبرنامج الإنمائي لكفالة تعيين أفضل المواهب والاحتفاظ بها في الوظائف المناسبة، من أجل تحقيق أكبر أثر. ورحب العديد من الوفود بأعمال البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ودعته إلى مواصلة التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأعربت تلك الوفود عن تأييدها 'للبيان المعني بالمساواة الجنسانية' الجديد ودعت البرنامج الإنمائي إلى المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة إعطاء انطلاقة قوية لهذه المنظمة الجديدة.

١٣ - وطلب أحد الوفود أن ينظر المجلس في تغيير طريقة المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى بلده - من برنامج قائم على 'مبادرة للتنمية البشرية' إلى برنامج قطري. وقال إن بلده يعتبر من أقل البلدان نمواً، ومع ذلك يتلقى أقل من ٣ دولارات للفرد الواحد من المساعدة الإنمائية الرسمية. وشكر المجلس على تمديد برنامج مبادرة التنمية البشرية الحالي لعام ٢٠١١، لكنه طلب أيضاً أن ينظر المجلس في برنامج قطري عادي يهدف توسيع نطاق تعاون البرنامج الإنمائي مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، والعمل بكامل طاقته على مساعدة الفقراء.

١٤ - ونوّهت وفود عدة بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتوسيع قاعدة الجهات المانحة؛ ولاحظت أوجه التحسن في الكفاءة، رغم أن بعضها أعربت عن اعتقادها الراسخ بأنه يمكن تحقيق قدر أكبر من الكفاءة، ويمكن تحديد أهداف أكثر صرامة. واعترفت عدد من الوفود بالخطوات الكبيرة التي قام بها البرنامج الإنمائي في الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج والمساءلة، لكنه قال إنه ما زال هناك مجال للتحسن. وشددت هذه الوفود على أهمية تحديد وقياس الأثر والإبلاغ عن النتائج. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي زيادة كمية ونوعية تقييمات المكاتب القطرية وكفالة نشرها على نطاق واسع لزيادة الشفافية. وطلب وفدان من البرنامج الإنمائي أن يوفر ما يكفي من التمويل لآليات الرقابة المؤسسية وتوسيع نطاق الحصول على التقارير الرئيسية.

١٥ - وفيما يتعلق تحديداً بميزانية الدعم لفترة السنتين، أعربت وفود عدة عن تأييدها لمقترحات ميزانية الدعم لفترة السنتين والاستثمارات الاستراتيجية الواردة في الوثيقة، فاعترفت بأنها تقوم على الخطة الاستراتيجية وأحرزت تقدماً نحو المواءمة مع ميزانيات الصناديق والبرامج الأخرى. إلا أن عدداً من الوفود أعرب عن القلق إزاء ارتفاع التكاليف في الميزانية، وأكد أنه يتوقع تخفيضات كبيرة في النفقات في مقترحات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ودعا العديد من الوفود البرنامج الإنمائي إلى بيان المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة بوضوح. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي تقديم معلومات عن أداء الميزانية السابقة، ومواصلة التنسيق فيما يتعلق بتصنيف التكاليف ومنهجية الميزنة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٦ - ونوّه أحد الوفود بالخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتوفير الأمن الكافي لموظفيه، فأكد من جديد أنه يتوقع من البرنامج الإنمائي مواصلة ضمان سلامة الموظفين. وطلبت وفود أخرى إدراج الموارد العادية والموارد الأخرى مستقبلاً، في عرض شامل لميزانية البرنامج الإنمائي. وطلب أحد الوفود تحسين توجيه نتائج الميزانية عن طريق تعزيز المواءمة مع الخطة

الاستراتيجية، وكذلك تحسين تقدير تكاليف النتائج على نحو يعطي بيانا أوضح للمدخلات المؤسسية اللازمة لتحقيقها. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء التخفيضات المحتملة في الميزانية التي يمكن أن تعوق تنفيذ البرامج وتقديم الدعم للبلدان النامية. وأعرب العديد من الوفود عن ترقبها للميزانية المتكاملة المقرر تقديمها في عام ٢٠١٤ وعن تأييدها لها. وأبلغ أحد الوفود المجلس التنفيذي بأن بلده اعتمد مؤخرا استراتيجية وطنية فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، ستقود التفاعل في المستقبل بين البلد والبرنامج الإنمائي في خمسة مجالات رئيسية هي: المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان؛ ومنع الأزمات والقدرة على التكيف إزاءها؛ والبيئة وتغير المناخ؛ والإدارة القائمة على النتائج؛ والكفاءة الخارجية لأنشطة البرنامج الإنمائي.

١٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٠: تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

ثالثا - ترتيبات البرمجة

١٨ - عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب التنظيم استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وانضم إليها على المنصة المراقب المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير مكتب التخطيط والميزنة التابع لمكتب التنظيم.

١٩ - وأحاطت الوفود علما بمفاهيم القابلية للتنبؤ والشمولية والتدرج، وأكدت من جديد أنها عناصر هامة في ترتيبات البرمجة. وفي سياق الشمولية والتدرج، أقر عدد من الوفود بأن المنهجية الحالية المعتمدة على تحديد هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ومعايير وضع تصنيفات البلدان، ولا سيما استخدام بيانات الدخل القومي الإجمالي، ليست كافية وتغفل تحديات كبيرة تعترض التنمية، مشيرة إلى أن تلك المنهجية والمعايير لا تقيس، في جملة أمور، مستويات الفقر ومظاهر التفاوت الاجتماعي ومؤشرات الثروة والتنمية البشرية. وعمد أحد الوفود إلى تذكير المجلس التنفيذي بأن ١٥ عاما مضت على آخر تحديث لمنهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلبت الوفود من البرنامج الإنمائي تنقيح عتبات تصنيف البلدان وتنسيقها مع نظيراتها المعمول بها في جهات أخرى كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي الدخول في حوار أكثر موضوعية مع المجلس لدى شروعه في عملية التنقيح. ورأى وفد آخر أن تنقيح منهجية تخصيص الموارد سيتيح فرصة جيدة أيضا لتقييم فعالية العمليات الحالية لتخصيص الموارد في تحقيق نتائج إنمائية ملموسة وقابلة للقياس. ودعا هذا الوفد البرنامج الإنمائي إلى ضمان تقديم الدعم الكافي للدول الصغيرة الضعيفة في جهودها الرامية إلى منع انتكاس مكاسب التنمية وزيادة فرص حصولها على التمويل بشروط ميسرة لمنع تفاقم الفقر والتخلف.

٢٠ - وفي سياق البلدان المتوسطة الدخل، سلمت وفود عدة بالحاجة إلى إدخال تحسينات على الأسلوب الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في تخصيص الموارد لتلك البلدان، وطالبت المنظمة بتقديم مقترحات ملموسة في عام ٢٠١١ للحد من مظاهر التفاوت في توزيع الموارد، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حجم الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل. وأعربت تلك الوفود عن قلقها إزاء إمكانية تقليص التمويل على نطاق واسع في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأقر وفد آخر بأن البرنامج الإنمائي، بينما يحظى عمله بقيمة كبيرة في البلدان المتوسطة الدخل، ينبغي له أن يضع نصب عينيه باستمرار 'استراتيجية الخروج' التي يتبناها، فيتيح بذلك للبلد المعني الانتقال إلى الاستغناء عن المساعدة، وزيادة اعتماده على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل وأن يصبح من الجهات المانحة بالفعل.

٢١ - وأعرب أحد الوفود على أهمية تعبئة الموارد، ودعا البرنامج الإنمائي إلى ترشيد هيكل موارده حتى يصبح بالإمكان تمويل ميزانيته المخصصة للدعم من الموارد الأخرى ('غير الأساسية') بصورة أكبر، مما سيتيح موارد عادية للبرمجة. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لمقترحات تدعو إلى تخصيص المزيد من الموارد الأساسية لمنع الأزمات والإنعاش، وأكدت من جديد على أن هذا مجال من المجالات ذات الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي. وطلبت هذه الوفود من البرنامج الإنمائي تقديم مقترحات بشأن زيادة الأموال المخصصة لمنع الأزمات وجهود الإنعاش، إما من خلال تمويل البند ٣ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، أو عن طريق زيادة المرونة في تخصيص الموارد من المجالات الأخرى. وأعربت الوفود عن مزيج من الدعم والمعارضة لفكرة تمديد ترتيبات البرمجة لتتزامن مع انتهاء الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٣. فأما الوفود التي تؤيد التمديد فقد اعتبرت أن ذلك من شأنه أن يتيح المواءمة مع الدورة المقبلة من الخطة الاستراتيجية، لكنها طلبت إجراء استعراض لترتيبات البرمجة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١.

٢٢ - وطلب وفدان معلومات أكثر تفصيلاً عن الأبواب الثابتة المتعلقة بترتيبات البرمجة والبند ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، مشيرين إلى أن بعض الأبواب تخصص لها مبالغ أكبر من الأموال، في حين جمدت أخرى في المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠٠٨؛ وطلب الوفدان من البرنامج الإنمائي توضيح ما إذا كان سيتم تحديث تلك الأبواب بما يساير مستويات التضخم، أو ستترك على حالها فيكون ذلك إيذاناً بانخفاض حقيقي. وطلب الوفدان من البرنامج الإنمائي تقديم تفسير أفضل لتكاليف فعالية التنمية المحملة في ميزانية الدعم لفترة الستين وترتيبات البرمجة، وفي ميزانية الدعم لفترة اللاحقة،

وإحراز تقدم نحو وضع تعريفات مشتركة لتصنيف التكاليف بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالإضافة إلى معايير مشتركة لتطبيق تصنيف التكاليف على ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية.

٢٣ - وأما تخصيص الموارد في إطار ترتيب البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، فقد أيدته معظم الوفود، في حين تساءل وفد واحد على الأقل عن سبب نقل الموارد.

٢٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٠: استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

رابعا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ - عرض المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي وخطه عمله في مجال الشؤون الجنسانية. وأطلعت مديرة الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع لمكتب السياسات الإنمائية المجلس التنفيذي على إنجازات البرنامج الإنمائي في مجال الشؤون الجنسانية في عام ٢٠٠٩.

٢٦ - وأكدت الوفود من جديد الأهمية التي توليها للمسائل الجنسانية. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في عدة مجالات منها نشر المعلومات عن الموضوعات الجنسانية، ودراسة ديناميات المساواة بين الجنسين في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية وتغير المناخ، وإدخال نظام 'مؤشرات المساواة بين الجنسين' الذي اعتبرته أسلوباً مبتكراً لتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق نتائج مستدامة. وأعربت الوفود أيضاً عن تأييدها لإنشاء الجمعية العامة كياناً جديداً في الأمم المتحدة يعنى بالمسائل الجنسانية، معتبرين ذلك وسيلة للحد من التشرذم وزيادة التماسك دعماً للقضايا الجنسانية. واقترح أحد الوفود إجراء استعراض للاستراتيجية الجنسانية للبرنامج الإنمائي بهدف الحد من التداخل والازدواجية مع الكيان الجديد المعنى بالمسائل الجنسانية. وفي سياق مماثل، أكدت وفود عديدة أنه لا ينبغي الاستغناء عن أنشطة البرنامج الإنمائي الهادفة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني نتيجة إنشاء الكيان الجديد المعنى بالمسائل الجنسانية.

٢٧ - وأكد عدد من الوفود من جديد أن مسؤولية تحقيق المساواة بين الجنسين تقع على عاتق جميع وحدات السياسات والبرامج، وأنه ينبغي إدماج الاعتبارات الجنسانية على نحو ملائم في جميع سياسات البرنامج الإنمائي ومشاريعه وبرامجه وميزانياته. ودعت تلك الوفود

البرنامج الإنمائي إلى ما يلي: تحسين هياكل المساءلة؛ وتعيين مستشارين متفرغين لقضايا المساواة بين الجنسين في المكاتب الإقليمية لدعم المكاتب القطرية، واستحداث خدمات استشارية مكرسة لقضايا المساواة بين الجنسين في المكاتب القطرية؛ وكفالة تسخير موارد الصناديق الاستثمارية المواضيعية لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات عملها المواضيعية؛ وتخصيص المزيد من الموارد للمسائل الجنسانية بالتزامن مع الزيادة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. وأعربت تلك الوفود أيضا عن قلقها إزاء ما يبدو أنه انخفاض في الموارد المرصودة للمسائل الجنسانية، ودعت المنظمة إلى تقديم تفاصيل إضافية بشأن استثماراتها الأساسية في الميدان الجنساني، وشجعت أعضاء المجلس التنفيذي على مواصلة ما درجوا عليه من التزام قوي بالمسائل الجنسانية.

٢٨ - ودعا أحد الوفود البرنامج الإنمائي إلى تعزيز العمل مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل الربط بين القضايا الجنسانية والمناخ. وسأل وفد آخر عن كيفية تفاعل البرنامج الإنمائي بشأن المسائل الجنسانية مع منظمات مثل معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، دعا أحد الوفود البرنامج الإنمائي إلى ضمان أن يؤخذ في الاعتبار لدى تقييم الأهداف الإنمائية للألفية عمل المرأة بدون أجر أو بأجر منخفض. وشكر عدد من الوفود البرنامج الإنمائي لقيامه بتيسير الندوة الدولية التي عقدت في ليريا عام ٢٠٠٩ في موضوع تمكين المرأة وتطوير المهارات القيادية والسلام والأمن الدوليين، وشجعت المنظمة على مواصلة إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في عملها في مجال السلام والأمن في سياق الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وطلبت تلك الوفود من البرنامج الإنمائي أيضا التخلي عن المشاريع الصغرى التقليدية المملوكة للنساء، والانتقال إلى نهج مبدئي أرفع مستوى يعنى بالمسائل الاستراتيجية والسياسية.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠١٠: التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمسائل الجنسانية.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- ٣٠ - عرض المدير المساعد ومدير مكتب الشراكات هذا البند من جدول الأعمال.
- ٣١ - نظرا لعدم وجود أي اعتراض، ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٣٦/٢٠٠٦، اعتمدت أربعة برامج قطرية وبرنامج إقليمي واحد، وهي:
- منطقة أفريقيا: أوغندا؛

منطقة الدول العربية: وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: رومانيا (بشرط الاستشارة)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين وغواتيمالا.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

- ٣٢ - قام الأمين التنفيذي بعرض التقرير عن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف. وانضم إليه على المنصة نائب الأمين التنفيذي ورئيس وحدة تطوير الأعمال والعلاقات الخارجية.
- ٣٣ - وأشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية باعتباره كيانا متخصصا وفريدا من نوعه من حيث خبراته في مجال التمويل البالغ الصغر والتنمية المحلية وتركيزه على أقل البلدان نموا والحد من الفقر وتمكين المرأة. ولاحظت مع التقدير العلاقة المتميزة القائمة بين البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض التكاليف الإدارية في الميدان، وساعد على توجيه معظم التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى البرمجة. وأعلن أحد الوفود التسرع بنحو ١,٤ مليون دولار لصندوق المشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠. وأعرب ذلك الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن الصندوق يعاني نقصا في التمويل وطلب من الجهات المانحة الأخرى زيادة ما تقدمه إلى الصندوق من تبرعات. وأثنى الوفد أيضا على الجهود التي يبذلها صندوق المشاريع الإنتاجية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وحكومة أوغندا، لتنظيم منتدى عالمي بشأن موضوع التنمية المحلية في أوغندا في وقت لاحق من عام ٢٠١٠. وأبلغ وفد آخر المجلس التنفيذي بأن حكومته أضافت بندا متسلسلا في ميزانيتها الوطنية، وستعلن قريبا عن تقديم تبرع كبير إلى الصندوق. ودعا الوفد الصندوق إلى مواصلة تحسين ممارساته الإدارية. وشكر وفد آخر صندوق المشاريع الإنتاجية على تركيزه المستمر على التمويل البالغ الصغر وتمكين المرأة والحكم المحلي في أقل البلدان نموا، ودعا إلى توسيع أنشطة البرمجة هذه لتشمل جميع البلدان الأقل نموا، لا سيما في سياق الأزمات المتعددة التي تواجهها. وطلب من الصندوق مواصلة جهوده الرامية إلى التنسيق مع البرنامج الإنمائي في مجالي استرداد التكاليف وإدارة العمليات.
- ٣٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠١٠: تنفيذ سياسة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لاسترداد التكاليف.

سابعاً - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣٥ - عرضت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومعايير ومنهجية تخصيص الموارد العادية. وكانت نائبة المديرية التنفيذية على المنصة أيضاً للإدلاء بتوضيحات بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين وتقديم إجابات على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣٦ - وأعربت الوفود عن شكرها للصندوق الإنمائي للمرأة على إسهاماته في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعلى تقديمه للوثائق. وأعربت عدة وفود عن تأييدها القوي للجهود التي يبذلها الصندوق الإنمائي للمرأة لإدماج الإدارة والميزنة القائمتين على النتائج، واتباع نهج للتعليم نابع من العمل مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة - واعتبرت ذلك جهوداً ترمي إلى التوصل إلى نهج منسق. واقترح أحد الوفود أن يكون مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرصة لاستعراض أعمال الصندوق الإنمائي للمرأة الرامية إلى تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بخطة الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، طلب هذا الوفد من الصندوق الإنمائي للمرأة رصد الدعم المقدم لميزانيات البرامج وتطبيق مزيد من التخفيضات في نسبة ذلك الدعم. وأشاد الوفد أيضاً بنجاح الصندوق الإنمائي للمرأة في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات والبرمجة الحفازة، ولا سيما في مجال القضاء على العنف ضد المرأة، والكفاءة التشغيلية للمنظمة، مما أدى إلى توجيه المزيد من التمويل إلى الأنشطة البرنامجية، وأنشطة التواصل التي أدت إلى زيادة حجم الموارد وأدخلت التنوع في أصناف الجهات المانحة.

٣٧ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء بطء نمو الموارد العادية في مقابل الموارد الأخرى ('غير الأساسية'). وشجع الصندوق الإنمائي للمرأة كذلك على مواصلة العمل من أجل الانضمام إلى نتائج المشاورات الجارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن تصنيف التكاليف وتوزيعها. وطلبت الوفود من المنظمة أن تقدم تفسيراً للآثار العملية الناشئة من اندماج منظمات الأمم المتحدة الأربع ذات الصلة بالمسائل الجنسانية في 'كيان' وحيد معني بالمسائل الجنسانية في سياق ميزانية الدعم لفترة السنتين للصندوق الإنمائي للمرأة وما يرتبط بها من تخصيص للموارد. وفي سياق مماثل، أعرب أحد الوفود عن التخوف من إجراء تحليل موارد الصندوق الإنمائي للمرأة بطريقة معزولة؛ وهو يرى أنه ينبغي النظر في تخصيص الموارد في ضوء إنشاء الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية. كما كان من رأي الوفد أنه ينبغي للصندوق الإنمائي للمرأة أن يواصل تخصيص الموارد في جميع المناطق باستخدام معايير الحالية.

٣٨ - وحظي الصندوق الإنمائي للمرأة بإشادة من الوفود لإسهامه في إدراج الاعتبارات الجنسانية في الأعمال الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على الأعمال التي قام بها لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشجعت الوفود الصندوق الإنمائي للمرأة على الاستجابة لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعية إلى زيادة الموارد المخصصة للبرمجة والتقليل من الموارد التي تستخدم لأنشطة الدعم. واعترف أحد الوفود بالتعاون الذي تلقاه من الصندوق الإنمائي للمرأة لافتتاح المعهد الكاريبي لإعداد المرأة للأدوار القيادية - وهو مؤسسة مستقلة غير سياسية وغير حزبية تقوم برصد حقوق المرأة وتعمل على تعزيز هذه الحقوق وتمكين المرأة وتعزيز الدور القيادي للمرأة في المنطقة، وأعرب الوفد عن قلقه من أن المنهجية المقترحة لتخصيص الموارد العادية من شأنه أن يقلل التمويل المخصص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي يهدد استدامة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ويهدد في نهاية المطاف بانتكاس التقدم الذي أحرز حتى الآن. وذكر الوفد أنه، وإن كان يفهم الأساس المنطقي لإعادة النظر في المنهجية على أساس مجموعة أوسع من المؤشرات ذات الصلة بالاعتبارات الجنسانية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية، فهو يرى أن من الضروري إجراء مزيد من المناقشات بشأن المقترحات. ودعا وفد آخر الصندوق الإنمائي للمرأة إلى تركيز عمله في أقل البلدان نمواً، وإلى تعزيز وجوده في جنوب آسيا، إن أمكن. وشجع الوفد أيضاً على زيادة التفاعل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً لأنشطة أوسع نطاقاً في المجال الجنساني.

٣٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٠: تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا - تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٤٠ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ميزانية الدعم للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وانضم إليه على المنصة نائب المدير التنفيذي للمكتب، ومستشاره العام.

٤١ - وأطلع المدير التنفيذي المجلس على حالة موظفيه في هايتي. وبالنظر في أعقاب ما حدث، تحدث عن الكيفية التي تساعد فيها خطة المكتب الاستراتيجية الجديدة على تركيز المنظمة على جهود الإنعاش المبكر والإغاثة بدلاً من الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وسلط الضوء على الكيفية التي يعمل بها المكتب بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ككل.

وبالإضافة إلى تناول الركائز الرئيسية لميزانية المكتب، قدم أيضا لمحة عامة عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتكلم عن الجهود الجارية لمواصلة تسوية السجلات المالية لما قبل عام ٢٠٠٦، وتناول إمكانيات صدور تقارير لوسائل الإعلام عن المكتب، وأكد من جديد على التزامه بالانفتاح والشفافية والمساءلة.

٤٢ - ولم ترد تعليقات من الوفود.

٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٠: تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجزء المشترك

تاسعا - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٤ - عرض مدير شعبة البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان، باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان، التقرير المشترك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2010/5). وأشار إلى أن التقرير يقدم بشكل مشترك، وأن المنظمتين قد عملتا معا بشكل وثيق في إعدادده، بما في ذلك إجراء مشاورات مع اليونيسيف.

٤٥ - وشكرت الوفود المنظمات على تقديم تقرير شامل، مؤكدة على أهمية التقرير بالنسبة للمساءلة في العمليات الحكومية الدولية. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة التقدم المحرز منذ تقرير السنة الماضية، لا سيما أن عرضه يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، ويحقق الانسجام مع اليونيسيف، وأن التقرير استفاد من المشاورات بين مختلف المنظمات. وأكد هذا الوفد على ضرورة إدراج الدروس المستفادة، والتوصيات المتعلقة بالتحسين وتحديد التحديات والعقبات على نحو صريح من أجل تعزيز الفائدة المرجوة من التقرير. وأعرب عدد من الوفود عن الرغبة في تعميق المحتوى التحليلي في التقرير.

٤٦ - وذكر أحد الوفود أن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، بحكم حجمهما وخبرتهما، يمكنهما المساهمة بالمزيد في المناقشات الحكومية الدولية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية في مجال التنمية. وقدم وفد آخر تعريفاً أوسع نطاقاً للتعاون "الثلاثي"، موضحاً أن المفهوم الوارد في التقرير يقتصر على طريقة واحدة. وبوجه أعم، أشارت الوفود إلى تعزيز القدرات في مجالي منع الأزمات والإنعاش؛ وإلى تعزيز المزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تقديم أمثلة ملموسة على إجراءات التنفيذ التي انبثقت عن المؤتمر الرفيع المستوى المنعقد في نيروبي بكينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وإلى التصدي لتحديات القدرات ونقل المعرفة في مجال تغير المناخ.

- ٤٧ - وشكر مدير شعبة البرامج بصندوق السكان الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها. وذكر أن المنظمات تبذل قصارى جهدها لكي ترتقي إلى توقعات المجلس التنفيذي.
- ٤٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٠: التقرير المشترك لمديرة البرنامج الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق السكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

عاشرا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

- ٤٩ - عرض المدير المساعد للبرنامج الإنمائي ومدير مكتب الشؤون الإدارية ونائب المدير التنفيذي لصندوق السكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) ونائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع تقارير منظماتهم (DP/FPA/2010/15؛ DP/2010/11)؛ (DP/2010/14).
- ٥٠ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لمستويات التعاون والتفاعل بين المنظمات الثلاث ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة والتقارير المرتبطة بها المعروضة على المجلس التنفيذي، التي تتسم بشموليتها وغناها بالمعلومات.
- ٥١ - وأشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي لما أحرزه من تقدم كبير فيما يتعلق بتوصيات مراجعة الحسابات، ولكنها طلبت من المنظمة أن تولي الأولوية القصوى لمعالجة التوصيات التي لم تنفذ، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المتعلقة بنظام تخطيط الموارد مما سيتيح نوعية أعلى من المعلومات. ورحبت وفود عديدة بوجه خاص برد الإدارة على التوصية ١١ لتقرير البرنامج الإنمائي، بأنه يجرى استعراض الأرصدة النقدية في تنفيذ البرامج، وذلك استجابة إلى القلق المثار منذ وقت طويل؛ ودعت إلى استمرار توخي الحذر لتجنب وجود أرصدة نقدية. كما طلبت هذه الوفود من البرنامج الإنمائي اعتماد مؤشر أكثر تحدياً للإدارة الفعالة والكفاءة للصناديق الاستثمارية، لأنها ترى أن بقاء الصناديق الاستثمارية حاملة لفترة السنوات الثلاث أطول مما ينبغي.
- ٥٢ - وأثنت الوفود على تقرير صندوق السكان لما اتسم به من وضوح ودقة، والتزام بتحقيق معدل تنفيذ شامل مرتفع. وأعربت عن تفاؤلها بأن الصندوق قد نفذ بالفعل ٥٩ توصية من أصل ٦٠ توصية قدمها مجلس مراجعي الحسابات. وطلبت بعض الوفود توضيحا بشأن التوصية الستين.
- ٥٣ - وفيما يتعلق بمكتب خدمات المشاريع، طلبت الوفود إجراء تحديث مستمر في أركان إدارة التغيير الخمسة، وأعربت عن تفاؤلها بالتقدم المحرز في الأرصدة المشتركة بين الصناديق وإدارة الأصول. وطلبت تلك الوفود المزيد من التوضيحات والتأكيدات من مجلس مراجعي الحسابات حول إغلاق مكتب الشرق الأوسط.

٥٤ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي ل صندوق السكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) الوفود على تعليقاتها. وأشارت إلى أن الصندوق يواصل تحقيق تقدم منذ وقت إعداد التقرير، وقد نفذ خمس توصيات إضافية. وبلغ مستوى التنفيذ حالياً نسبة ٨٦ في المائة، والصندوق يسير على الطريق الصحيح، ويتابع بدقة تنفيذ التوصيات المتبقية. وأشارت إلى أنه سيتم تنفيذ توصيتين في وقت لاحق في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لأهمهما تتعلقان بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وردا على سؤال بشأن التوصية التي لم يقبلها الصندوق، أوضحت أنها تتصل بعمليات شراء عبر طرف ثالث قام بها الصندوق، ومعاملة الدخل الذي أدرته، وأنه سيتم تناولها في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢. وأشارت إلى أن الشراء عبر طرف ثالث ليس فقط عملية تجارية لأن الصندوق استعان أيضا بمشورة إئتمانية وضمان تقني وضمان الجودة. وبالتالي، فقد كانت العملية مجموعة من التدخلات الإئتمانية أوسع نطاقا بكثير، كان الشراء جزءا منها. وأضافت أن الصندوق سوف يسعده تقديم أي معلومات إضافية بشكل ثنائي، إذا لزم الأمر.

٥٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠١٠: تقارير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

حادي عشر - المسائل المالية المتعلقة بالميزانية والإدارة: خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة

٥٦ - قدم المراقب المالي للبرنامج الإئتماني مذكرة المعلومات المشتركة للبرنامج الإئتماني وصندوق السكان واليونسيف بشأن خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة. وانضم إليه على المنصة مدير شعبة الخدمات الإدارية للصندوق.

٥٧ - ورحبت الوفود بخارطة الطريق، وطالبت بأن يتم اعتمادها بطريقة سلسلة وأن تؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة، وأن تساهم في زيادة فعالية الأمم المتحدة، وزيادة تدفق المعلومات دعما للمساءلة والشفافية. ودعا عدد من الوفود المنظمات إلى ما يلي: (أ) تقديم التقارير المالية عن النفقات الفعلية لميزانية الدعم لتعكس خطة الموارد؛ (ب) طرح منهجية موحدة لتطبيق/تناول فئات التكاليف لميزانتي الدعم والبرمجة؛ (ج) الموازنة بين النتائج بتدابير الكفاءة، على سبيل المثال، تتبع التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة؛ (د) تقديم معلومات عما كانت تعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة على تحقيقه فيما يتعلق بمعدلات استرداد التكاليف. وطلب أحد الوفود أيضا أن يسمح الاتفاق المتعلق بوضع ميزانية متكاملة لعام ٢٠١٤ تضم جميع التدفقات المالية عبر المنظمات بفهم ميزانية كل منظمة من المنظمات.

٥٨ - وبوجه أعم، شددت الوفود على أهمية استرداد التكاليف، ودعت المنظمات للتأكد من أن لدى المجلس التنفيذي زيادة في تدفق المعلومات (على سبيل المثال، كيفية حساب التكاليف غير المباشرة)، وطلبت إدخال تحسينات على إطارى الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، كان من رأي أحد الوفود أنه ينبغي النظر عن كثب في معدل تطبيق دعم الإدارة العامة على المستوى القطري. كما شدد على أن المناقشة المتعلقة بوضع ميزانية متكاملة لا ينبغي أن تحكم مسبقا بإجراء تعديلات في سياسة استرداد التكاليف أو ما يرتبط بها من معدلات استرداد التكاليف. وطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان التشاور مع المجلس في جميع مراحل العملية.

٥٩ - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية بالصندوق الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها. وأكد للمجلس التنفيذي على أن المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف ستدرج في خريطة الطريق المتكاملة، وستكفل المنظمات الثلاث استمرار المشاركة مع أعضاء المجلس. وعلاوة على ذلك، ستُعزز أيضا أطر النتائج الخاصة بالخطط الاستراتيجية للمنظمات. وسيتم الكشف عن نفقات الميزانية الفعلية، كما طلبت الوفود، وكما تنص المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفيما يتعلق باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، أشار إلى أنها تركز على معدلات استرداد التكاليف والمنهجية على حد سواء. وأن الهدف هو تحقيق قدر أكبر من التنسيق فيما بين المنظمات مع مراعاة نماذج الأعمال التجارية واحتياجاتها المختلفة. وأوضح أن الاستفادة من الموارد الأساسية وغير الأساسية أدرج بالفعل في ميزانيات المنظمات. وأكد مجددا على أن المنظمات تلتزم التزاما راسخا بالعمل المستمر مع أعضاء المجلس.

٦٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٠: مذكرة إعلامية مشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة عن خارطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة.

ثاني عشر - مسائل أخرى: الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل

٦١ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسات الإنمائية بإطلاع الوفود على برجة التوظيف بالبرنامج الإنمائي استجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أي "الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل". وانضم إليه على المنصة رئيس مجال الممارسة، إدارة الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية بمكتب السياسات الإنمائية، ورئيس فرع السكان والتنمية بالصندوق، الشعبة التقنية.

٦٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها للعرض المفصل مشددة على أهمية الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية والتخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحفيز الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٣ - وشدد أحد الوفود على أهمية عدم التقليل من شأن احتمال وجود أزمة بطالة وعمالة ناقصة في البلدان النامية، نظرا إلى أن مؤشر العمل في تراجع رغم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية الأخرى. وطالب الوفد باتخاذ مبادرات استباقية لمعالجة الوضع وأعرب عن تأييده القوي لاستجابة البرنامج الإنمائي للأزمة المالية والاقتصادية في تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل على النحو الوارد في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2009/L24. وأكد على أن لتحفيز نمو فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية أهمية قصوى من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - وطلب الوفد أيضا إلى المجلس التنفيذي اتخاذ قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال يقدم توجيهها واضحا على نحو متزامن ومتكامل ومتسق مع ولايات المنظمات المتخصصة الأخرى، مثل منظمة العمل الدولية. وطلب الوفد إلى البرنامج الإنمائي القيام بتكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل البرمجة في المجالات المنصوص عليها في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل ومواصلة وضع خطة العمل المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية التي بدأت في عام ٢٠٠٧.

٦٥ - وتكلم أحد الوفود عن أهمية التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل والحوار بين الشركاء الاجتماعيين في إطار "برنامج توفير العمل اللائق". وسأل عن كيفية تعامل البرنامج الإنمائي مع هذه القضايا على الصعيد القطري. وسأل هذا الوفد أيضا عن كيفية عمل البرنامج الإنمائي بالتعاون مع البنك الدولي بشأن قضايا تنمية القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، في جملة أمور. ولاحظ وفد آخر أن الانتعاش الاقتصادي العالمي على نطاق واسع سيكون بطيئا وصعبا، وأنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يساعد البلدان النامية على اعتماد تدابير فعالة وموجهة جيدا وفي الوقت المناسب لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التصدير والشركات كثيفة العمالة، مما سيسهم في استقرار فرص العمل. وأكد وفد آخر على أهمية العمل التطوعي، والفرص المرتبطة به، بالنسبة لتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، وخاصة زيادة احتمالات تحويل تجربة التطوع القيمة إلى فرص عمل.

٦٦ - وشكر رئيس فرع السكان والتنمية بالصندوق الوفود على تعليقاتها. وشدد على ضرورة وضع التغييرات التي نوقشت في سياق ديناميات السكان. وأشار إلى أنه خلال السنوات العشر المقبلة سيدخل قوة العمل أكثر من بليون من الشباب والشابات، وهو أكبر عدد من الشباب في أي وقت مضى، وسيغيرون أيضا مكان إقامتهم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما سيشكل تحديا هائلا من حيث إيجاد فرص العمل/العمالة. وشدد على أن الشباب بحاجة إلى الحصول على تعليم جيد، الأمر الذي سيكسبهم المهارات المناسبة ويجعلهم قادرين على المنافسة، وذلك في إطار استراتيجية متكاملة لإيجاد فرص العمل/العمالة. وينبغي أن تعمل البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفقراء على معالجة العوامل الكامنة كالتهميش وأوجه عدم المساواة الاجتماعية وانعدام الفرص. وأشار إلى أن المرأة تمثل فئة ضعيفة للغاية تعاني من معدلات بطالة شاملة وعمالة غير مستقرة بدرجة أعلى من الرجل. وكثيرا ما تواجه المرأة الاستغلال والتمييز ويزداد وضعها سوءا من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة. ويقوم الصندوق، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة، بمساعدة البلدان في وضع وتعزيز نهج متكامل ومتعدد القطاعات للشباب، مما يربط الحصول على فرص العمل بالتعليم، بما في ذلك برامج التدريب المهني والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والمشاركة المدنية. وبالمثل، يسعى الصندوق إلى تعزيز الاستثمارات في مجال تمكين المرأة وتعليمها وتدريبها وصحتها. وكما كان الحال مع الشباب، كان الدليل واضحا على أن الاستراتيجية تؤتي عائدات عالية، بما في ذلك في إطار عملهن.

٦٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠١٠: استجابة البرنامج الإنمائي للأزمة المالية والاقتصادية: تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر - الملاحظات الافتتاحية لرئيس المجلس التنفيذي

٦٨ - ذكر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان أن عام ٢٠١٠ هو عام حاسم بالنسبة للتنمية، وسيكون لكل من الدعم السياسي والتوجيه التشريعي والمشورة الاستراتيجية المقدمة من الدول الأعضاء إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها قيمة تضاهي مساهماتها المالية، إن لم يكن أكثر، في صياغة شكل ووتيرة التنمية في المستقبل على حد سواء. وبعد أن أكد رئيس المجلس التنفيذي على أن أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية هامة في مجال إدارة الصندوق، في وقت يُعتبر فيه أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يحتل مكانا مركزيا في عمل الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي ميدان السلم والأمن، فقد أبرز أن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يمكن أن تُحقق إذا لم تُعالج مسألتا السكان والصحة الإنجابية بشكل مباشر.

٦٩ - ولدى توجيهه الانتباه إلى أوجه الترابط المحورية بين الديناميات السكانية والفقر وتغير المناخ والحاجة إلى كفاءة مساهمة تلك الروابط في تخطيط التنمية وتنفيذ البرامج، ذكر الرئيس أن الاستعراضات المقبلة التي سيجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الصحة العامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠٠٩ والأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر ييجين تشكل فرصا رئيسية بالنسبة لأعضاء المجلس التنفيذي لكفالة إيلاء الاهتمام اللازم لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأثنى الرئيس على المديرية التنفيذية للصندوق لالتزامها بجعل التنمية ذات طابع إنساني، وقيادتها المتسمة ببعد النظر في بيئة مليئة بالتحديات. وأبرز أن الصندوق ما فتئ يركز دوما على دعم القيادة الوطنية والملكية الوطنية. واختتم قائلاً إنه يمكن للصندوق أن يعتمد على الدعم المستمر والمشاركة النشطة للمجلس التنفيذي.

رابع عشر - بيان المديرية التنفيذية

٧٠ - أعربت المديرية التنفيذية، باسم الصندوق بأكمله، لشعب وحكومة هايتي والمتأثرين الآخرين بالزلازل المدمر عن التضامن والمواساة والتعاطف. وأطلعت المجلس التنفيذي على آخر تطورات استجابة الصندوق الإنسانية للأزمة، منوّهة بأن الصندوق كان يعمل مع الشركاء لتقديم إمدادات الصحة الإنجابية من أجل حماية صحة النساء والفتيات، بمن فيهن الحوامل. وتوجهت بالشكر إلى البلدان والكيانات الأخرى التي تعهدت بتقديم التمويل على إثر النداء العاجل من أجل هايتي.

٧١ - وتكلمت عن الذكرى السنوية الخامسة عشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فألقت الضوء على الحاجة إلى الاستفادة من النتائج والدروس المستخلصة للنهوض ببرنامج عمل المؤتمر الذي يتسم ببعده النظر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن الاستعراضات الرئيسية المقبلة تتيح فرصاً فريدة لإحراز تقدم نحو حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، بما يشمل تنظيم الأسرة، وتحسين صحة الأمهات، والنهوض بتعميم التعليم، ولا سيما للفتيات والنساء، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وبعد أن كررت من جديد التزام الصندوق بتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، ومنع العنف الجنساني، أكدت أن إنشاء كيان جديد معني بالقضايا الجنسانية لا يُعفي أي جزء من منظومة الأمم المتحدة من المسؤوليات المتعلقة بالقضايا الجنسانية. وشددت على أنه ينبغي للكيان أن يوفر تنسيقاً متيناً على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج هامة.

٧٢ - وألقت المديرية التنفيذية الضوء على التقرير عن حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٩، من أجل التشديد على العلاقات القائمة بين السكان والتنمية والبيئة، وتناولت باستفاضة عمل الصندوق لدعم البلدان في استجابتها لتغير المناخ. واستعرضت الأولويات لعام ٢٠١٠، التي يوليها الصندوق اهتماماً خاصاً في تعزيز تنفيذ خطته الاستراتيجية وكفالة سلامة الموظفين وتحفيزهم. وأطلعت المجلس التنفيذي على مستجدات عملية إعادة تنظيم الصندوق والتحوّل إلى مدير تنفيذي جديد نظراً إلى كون هذه السنة آخر سنة لولايتها. وأخيراً، تكلمت عن حالة التمويل، التي لا تزال مستقرة، فتوجهت بالشكر إلى الجهات المانحة على دعمها المستمر، ولا سيما إلى الجهات التي تعهدت بالتزامات متعددة السنوات. وأعربت عن امتنانها للقيادة والدعم المتجدد للصندوق ولبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حسبما جاء في الملاحظات الأخيرة لوزيرة خارجية الولايات المتحدة، معالي السيدة هيلاري كلينتون. (يمكن الاطلاع على البيان الكامل للمديرية التنفيذية على الموقع الشبكي التالي: http://www.unfpa.org/exbrd/2010/2010_first.html).

٧٣ - وأثنت وفود عديدة على البيان المتبصر للمديرية التنفيذية، مكررة تأكيدها على دعمها القوي للصندوق. وأعربت لحكومة وشعب هايتي وأسرة الأمم المتحدة عن تعاطفها العميق إزاء الخسائر في الأرواح والآلام التي سببها الزلزال. وأثنت على الصندوق لتقديم المساعدة إلى المتضررين، بمن فيهم النساء الحوامل.

٧٤ - ورحبت الوفود بالعمل التشغيلي للصندوق، وبدوره الرئيسي في دعم البلدان من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت على أن إدماج برنامج عمل المؤتمر في استراتيجيات التنمية الوطنية، ولا سيما السياسات والاستراتيجيات والبرامج والميزانيات الوطنية المعنية بالصحة، إنما هو شرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التشديد على أن الصلة القائمة بين حقوق الإنسان وتمكين المرأة والتنمية، لا جدال فيها، وعلى الحاجة لإيلاء اهتمام لهذه الصلة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد الإشارة إلى التلكو الحاصل على مسار تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتحسين صحة الأمهات، أعربت الوفود عن أملها بأن يسهم استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في تسريع وتيرة التقدم. وذكر أحد الوفود أنه سيعمل مع الصندوق على كفالة أن يكون الهدف ٥ وسائر الأهداف الإنمائية للألفية في صدارة جدول أعمال مجموعة العشرين. وأبرزت وفود من منطقة أفريقيا الدور الحفاز للصندوق في توفير دعم السياسات والدعم التقني لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما البلدان التي تقع في أفريقيا، لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت بعض الوفود على أن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت بحاجة إلى دعم الصندوق.

٧٥ - وأثنت الوفود على الصندوق لعمله على تكثيف وتوسيع نطاق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والربط بين التصدي للفيروس والرعاية في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية. وأعربت الوفود عن ارتياحها لاستمرار مشاركة الصندوق على نحو كامل في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠. وأشارت إلى الدور الهام الذي يؤديه الصندوق في دعم الهيكل الجنساني الجديد، وطلبت إلى الصندوق مواصلة تقديم دعمه. وتم إبراز أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشددت الوفود على ضرورة التركيز على بناء القدرات، وركزت أيضا على الحاجة إلى كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وأكدت بعض الوفود على ضرورة مواصلة تعزيز التماسك على نطاق المنظومة، ورحبت بالتقدم المحرز على صعيد "وحدة الأداء". ودعا أحد الوفود المجلس التنفيذي إلى تشجيع مبادرة جمهورية تنزانيا المتحدة لتقديم وثيقة البرنامج القطري الموحد للأمم المتحدة.

٧٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود الصندوق لتعزيز (أ) توجه عمله القائم على النتائج، عبر البرمجة والإبلاغ على أساس الأدلة؛ (ب) مهمة التقييم. وشددت على الدور المركزي للتقييم في تعزيز التعلم المؤسسي والمساءلة عن النتائج، وشجعت الوفود الصندوق على تعزيز قدراته التقييمية على جميع المستويات، وإبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التقييم. ورحبت وفود عدة بخريطة الطريق الرامية إلى تحقيق ميزانية متكاملة، مشيرة إلى أنها ستعمل مع المنظمات على دفع عجلة التقدم (انظر أيضا الفرع المتعلق بهذا الموضوع في إطار الجزء المشترك).

٧٧ - وأعلنت النمسا أن مساهمتها في الصندوق لعام ٢٠١٠ ستزداد بنسبة ٤ في المائة. وأعلنت النرويج أن مساهمتها الأساسية لعام ٢٠١٠ ستبلغ ٣٣٢ مليون كرونة نرويجية، أي ما يعادل حوالي ٥٨ مليون دولار بسعر الصرف الحالي. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستساهم بمبلغ ٥٥ مليون دولار في الصندوق في عام ٢٠١٠. وأعلنت وفود الدانمرك وسويسرا والنمسا عن عرض حكوماتها استضافة المكتب الإقليمي للصندوق لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وفي غضون ذلك، رحب وفد مصر بإنشاء المكتب الإقليمي للصندوق للدول العربية في القاهرة في الفترة المقبلة.

٧٨ - وتوجهت المديرية التنفيذية بالشكر إلى الوفود على دعمها، وتوجيهها ومساهماتها، بما في ذلك بالنسبة لهايبي. وأعربت عن تقديرها لاعتراض الوفود بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في مجال الإدارة القائمة على النتائج، مؤكدة للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل توحيد وتبسيط تقديم التقارير وتحسين مؤشرات الخطة الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالكيان المعني بالقضايا الجنسانية، أشارت إلى أن الصندوق سيواصل مشاركته، وهو يشكل جزءاً من فرقة العمل التي قدمت الدعم إلى نائب الأمين العام. وشددت على أن جميع منظمات الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بمسؤولية القضايا الجنسانية. وأكدت التزام الصندوق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتناول أوجه الترابط بين الديناميات السكانية وتغير المناخ. وتوجهت بالشكر إلى الدانمرك وسويسرا والنمسا على عروضها باستضافة المكتب الإقليمي للصندوق لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مؤكدة للمجلس بأن الصندوق سيعمل بشفافية لاتخاذ القرار المناسب تمثيلاً مع معايير محددة.

٧٩ - وتوجهت نائبة المديرية التنفيذية (العلاقات الخارجية، وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها، مشيرة إلى أن الصندوق ملتزم بالتماسك على نطاق المنظومة، وبتعزيز فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج. وأكدت للمجلس التنفيذي أن تبسيط عملية تقديم التقارير تشكل أولوية في عام ٢٠١٠، وأن الصندوق يتطلع إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من البلدان الرائدة العاملة ضمن برنامج "توحيد الأداء". وفيما يتعلق بالموارد البشرية، شددت على أن الصندوق قد استثمر بكثافة في كفاءة الرضا الوظيفي، وأن الاستقصاءات المتعاقبة لآراء الموظفين أظهرت أن الصندوق سجّل نسبة ٧٧ في المائة على صعيد الرضا الوظيفي. كما أن الصندوق تلقى إحدى أعلى الدرجات في استقصاء لآراء الموظفين أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية في ٣٥ منظمة تابعة للأمم المتحدة. وذكرت أن الصندوق فخور بالمستوى الذي تحقق في مجال التدريب الأمني الإلزامي للموظفين، فضلاً عن التقدم المحرز في تنقل الموظفين فيما بين الوكالات. وتوجهت بالشكر إلى أعضاء المجلس لما قدموه من مساهمات، بما في ذلك بالنسبة لهايبي.

خامس عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٨٠ - عرض مدير شعبة الخدمات الإدارية الوثيقة المتعلقة باسترداد التكاليف غير المباشرة (DP/FPA/2010/16).

٨١ - أعرب أحد الوفود خلال المناقشة، عن تأييده لسياسة استرداد التكلفة الكاملة والتعاريف والمنهجيات الموحدة لاسترداد التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة، مع الاعتراف بأن ذلك قد يؤدي إلى اختلاف معدلات استرداد التكاليف بين المنظمات نظراً للاختلافات القائمة في هياكل تكاليف كل منها، وفي مصادر التمويل ونماذج الأعمال. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في استعراض سياسات استرداد التكاليف على نطاق المنظومة، وحث على النظر في ما إذا كانت معدلات استرداد التكاليف المتعلقة بالموارد غير الأساسية يجب أن تُفضي إلى مساهمات في التكاليف غير المباشرة الثابتة. وذكر الوفد أن الموارد الأساسية وغير الأساسية للصندوق لا تزال أكثر توازناً مما يظهر في الصناديق والبرامج الأخرى.

٨٢ - وبعد الإشارة إلى العجز القائم بين التكاليف الفعلية المستردة لعام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ والتكاليف الفعلية المتغيرة غير المباشرة، تساءل الوفد عما إذا كان ينبغي للمجلس التنفيذي أن ينظر في إجراء تعديلات على معدلات استرداد التكاليف لمعالجة العجز. واستفسر الوفد عن الحالات التي تشكل استثناء وعن أسباب تطبيق معدلات مختلفة في تلك الحالات، وطلب إجراء مناقشات منتظمة في المجلس بشأن استرداد التكاليف خلال استعراض ميزانية الدعم لفترة السنتين والموافقة عليها، تجنباً لتقديم تقارير إضافية واتخاذ المجلس مقررات بهذا الصدد. وسأل وفد آخر عن كيفية احتساب التكاليف غير المباشرة، مشدداً على أن استرداد التكاليف يجب أن يحتل مكاناً بارزاً على جدول الأعمال تمهيداً لاعتماد الميزانيات المتكاملة الخاصة بكل وكالة بدءاً من عام ٢٠١٤، ومراعاة المواءمة فيما بينها.

٨٣ - وبعد الاعتراف بتحسّن بعض مؤشرات ميزانية الدعم لفترة السنتين، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة تعزيز المؤشرات وجعلها قابلة للقياس. وشددت على الحاجة إلى الربط بين الأهداف المعلنة والنتائج المتوقعة، مشيرة إلى أن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية يتيح فرصة لاستعراض وتعديل إطار النتائج. وشجعت الصندوق على تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وإطلاع المجلس التنفيذي على المستجدات بانتظام.

٨٤ - وتوجه مدير شعبة الخدمات الإدارية بالشكر إلى الوفود على ما تقدمه من توجيهات، مؤكداً أن الصندوق سيعمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

واليونيسيف، على إبراز استرداد التكاليف في خريطة الطريق الرامية إلى تحقيق ميزانية متكاملة. وفيما يتعلق بالعجز الصغير القائم بين التكاليف الفعلية المستردة والتكاليف المتغيرة الفعلية، أوضح أنها ناجمة بشكل رئيسي عن انخفاض المعدل المعتمد بنسبة ٥ في المائة، المطبق على المشاريع التي تموّلها البلدان المستفيدة من البرامج. وفيما يخص الاستثناءات، شرح أنه جرى اعتماد تسعة استثناءات لتمويل المشاريع الكبيرة؛ وفي غيرها أُبقي على معدل ٧ في المائة لاسترداد التكاليف. وأكد للمجلس التنفيذي أن الصندوق ملتزم بمواصلة العمل مع المجلس وتحسين مؤشرات الميزانية في آن معا.

٨٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠١٠: معلومات مستجدة عن سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان لاسترداد التكاليف غير المباشرة.

سادس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٨٦ - اعتمد المجلس التنفيذي البرنامجيين القطريين لكل من أوغندا وغواتيمالا على أساس عدم وجود اعتراض، ودون عرض أو مناقشة، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦.

سابع عشر - مسائل أخرى (تابع)

تجربة وداع لمدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات

٨٧ - أشاد رئيس المجلس التنفيذي ونواب الرئيس ومدير البرنامج ورئيس فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان بالخدمة النموذجية والاستثنائية للسيد بروس جنكز، الذي أعلن عن تقاعده في شهر آذار/مارس، وقد أحاطت جميع الوفود علما بمسيرته المهنية المتميزة، وبصماته على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما اتسمت به شخصيته من دفاء وروح دعابة. وتمنوا له كل التوفيق في تقاعده.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي

توحيد الأداء: تعزيز الاستجابة على الصعيد القطري للعنف القائم على نوع الجنس

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، المعقد في نيويورك يومي ١٥ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بأن دعا إلى لحظة صمت للتعبير عن التضامن مع هاتي وإجلالا للذين فقدوا أرواحهم في الزلزال الذي وقع فيها.

٢ - بعد عروض قدمها نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) متحدًا نيابة عن المنظمات الأربع، والوكيلة الدائمة للأمانة العامة لوزارة شؤون المرأة، بوركيننا فاسو، وممثل عن حملة "فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة" التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة، وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان من فييت نام، تولى الرئيس رئاسة جلسة أسئلة وأجوبة. وقد أثار الوفد المسائل التالية:

(أ) في حين لاحظ أعضاء المجلس التنفيذي النجاحات التي تحققت في فييت نام، فقد تساءلوا عما إذا كانت دول أخرى، تتبع نهج توحيد الأداء، قد حققت فوائد من تقديم الدعم للأولويات الأساسية، مثل العنف القائم على نوع الجنس. وقد أبدى اهتمام بالنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في تناولها العنف القائم على نوع الجنس في سياقات النزاع/ما بعد النزاع، وفي فهم الطريقة التي سيسهم بها إحراز تقدم، في ما يتعلق بمؤشرات قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، في وضع مؤشرات عالمية جديدة. واستفسرت وفود عما إذا كان التنسيق الفعال أمر ممكن في أوضاع كهذه من دون أن يترتب على ذلك مساس بولايات محددة؛

(ب) في حين أشاد بعضهم بما أبدته بوركيننا فاسو من التزام، فقد تساءلوا عما إذا كان الاغتصاب يعتبر "آفة"، وعما اتخذ من تدابير لدعم الأطفال الذين يولدون نتيجة اغتصاب؛

(ج) سلّمت الوفود بأنه في حين يسهم التنسيق الذي تقوم به منظمات الأمم المتحدة في تحسين الفعالية، فإن الملكية الوطنية أمر أساسي. وأكد الأعضاء على أن اتباع نهج مشترك يبدو مفيداً في تعزيز الملكية الوطنية/تدعيم القدرات الوطنية؛ وتوضيح دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها، والتشديد على أهمية المبادرات الإقليمية، بما في ذلك تبادل التعلم فيما بين بلدان الجنوب، وكفالة مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة؛ وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة؛

(د) وأثير سؤال عن تأثير النهج المشترك على الفئات المستفيدة من السكان. فعلى الرغم من وجود ثغرات في التمويل والقدرات المطلوبة لمعالجة مسائل الصحة الإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس من منظور البعد الإنساني، فقد أكدت الوفود مجدداً على ضرورة دعم الجهود التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

(هـ) قدم اقتراح باتباع نهج موحد في الأمم المتحدة لبناء قاعدة بيانات بشأن العنف القائم على نوع الجنس، عن طريق نشر إحصاءات شهرية، مثلاً.

٣ - وقدمت الردود التالية:

(أ) من شأن إجراء تقييم في المستقبل يتضمن، إلى جانب التطرق إلى البلدان التي حقق اتباع نهج موحد نتائج بينة فيها، تفاصيل تبيين المجالات التي يمكن فيها تحقيق فعالية ومجالات التحسين في مشاريع توحيد الأداء الريادية؛

(ب) يشكل التنسيق في حالات النزاع وما بعد النزاع تحدياً، غير أن نهج نظام العمل في مجموعات يحقق نجاحاً. فالتنسيق لا يقوض ولاية المنظمات، بل يعزز عمل كل منها؛

(ج) يجب أن تركز الجهود على تعزيز القدرات الوطنية. ويمكن أن يكون لمنظمات الأمم المتحدة خطط عمل متكاملة من دون إبرام اتفاق رسمي. فقد استخدم فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالمسائل الجنسانية في زيمبابوي هذا النهج من دون أن تكون زيمبابوي من البلدان التي تطبق نهج توحيد الأداء؛

(د) في بوركينافاسو، يصعب التأكد من وجود أرقام دقيقة عن الاغتصاب. فهذا البلد يقدم الدعم للضحايا بموجب تشريعاته. غير أن التأخيرات في إجراءات النظام القضائي تشكل تحدياً وتجعل الإجراءات القانونية عسيرة؛

(هـ) وتشكل حملة الأمين العام مظلة تجتمع تحتها الجهات الفاعلة وتقلل الازدواجية إلى أدنى حد. أما قاعدة بيانات العنف ضد المرأة، فهي أداة تعتمد على إسهامات الدول الأعضاء فيها.

٤ - وشكر الرئيس مقدمي العروض والوفود على مساهماتهم.

عرض بشأن وثيقة البرنامج القطري للأمم المتحدة واحدة، لجمهورية تنزانيا المتحدة

٥ - وجه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة إلى مديرة دائرة التعاون المتعدد الأطراف، بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، بجمهورية تنزانيا المتحدة، لتقديم عرض عن وثيقة تنزانيا المتعلقة بالبرنامج القطري للأمم المتحدة واحدة. وقد قدمت المديرية شرحاً مفصلاً بشأن نهج البرمجة المشتركة المقترح، مشيرة إلى أن الحكومة التنزانية وفريق الأمم المتحدة القطري اتفقا على وضع خطة عمل واحدة، وهي خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وتغطي المجموعة الكاملة من أنشطة الأمم المتحدة في هذا البلد. وشددت على أن ذلك من شأنه أن يقلل من الازدواجية ويوفر استراتيجية أكثر تكافلاً واتساقاً تنسجم مع الأولويات الوطنية. وأشارت إلى أن حكومتها تقترح على المجالس التنفيذية المشتركة الموافقة على وثيقة للبرنامج القطري المشترك مستمدة من خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بدلاً من الموافقة على وثائق برامج قطرية خاصة بوكالات محددة. وأوضحت المواعيد الزمنية المتصلة بهذا الأمر، مشيرة إلى أن وثيقة البرنامج القطري المشترك ستقدم إلى المجالس التنفيذية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأن تنفيذها سيبدأ في تموز/يوليه ٢٠١١. وأكدت أن حكومتها لا تسعى إلى استباق المناقشات الحكومية الدولية بشأن آليات الموافقة على وثيقة البرنامج القطري المشترك، التي كانت جارية في سياق تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.

٦ - وأشادت عدة وفود بالإطار الذي حددته الحكومة التنزانية، ملاحظة أن من شأنه أن يقلل الازدواجية، ويتضمن المعلومات الموجودة في وثائق البرامج القطرية متفرقة، وأنه سيفضي إلى تحقيق استراتيجية متماسكة تنسجم والأولويات الوطنية. وأشاروا إلى أن الاجتماع الحكومي الدولي لعام ٢٠٠٩، المعقود في كيغالي، رواندا، وافق على أنه لم يعد هناك مجال، في البلدان الرائدة، للعودة إلى العمل بالطريقة التي كانت تتبع قبل اعتماد مبادرة "توحيد الأداء"، وينبغي المحافظة على الزخم الموجود. ووجهوا الدعوة إلى الجهات المانحة للعمل على تعزيز هذه الجهود بتقديم دعم مالي يكون ملائماً من حيث التوقيت، ويمكن التنبؤ به، ويكون غير مخصص لمجالات بعينها، ومتعدد السنوات. وأكدوا الحاجة إلى خفض تكاليف المعاملات وتبسيط متطلبات الإبلاغ، بالاستعاضة عن التقارير الفردية للمنظمات بتقرير واحد يعد على أساس النتائج.

٧ - وفي بيان مشترك، هنأت وفود عديدة حكومة تنزانيا على هذا الإنجاز، وذكرت أن البلدان الرائدة تفتح آفاقاً جديدة وتحقق المزيد من الأنشطة الفعالة وأن الأمم المتحدة تكون "أفضل" بتوحيد الأداء. وفي معرض إشارتهم باقتراح تنزانيا، أكدوا أن خطة الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية ستلبي احتياجات شعب تنزانيا وحكومتها وستشمل كامل نطاق أنشطة الأمم المتحدة في هذا البلد. وفي سياق إعرابهم عن تأييدهم النهج المقترح، شجعوا البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. وفي حين أبرزوا المزايا المذكورة لوثيقة البرنامج القطري المشترك، شددوا على أن اتباع نهج قائم على النتائج في التخطيط والرصد والتقييم يكفل قيام الأمم المتحدة بوضع برنامج نوعي وكونها مساءلة أمام الشعب والحكومة اللذين تعمل على خدمتهما. وأكدوا أن هذا النهج لا يستبق قرارات الجمعية العامة أو يؤثر عليها، وحثوا المقرر على أن يبقى مواكبا لما يحرز من تقدم على الصعيد القطري.

٨ - واستفسر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عما إذا كان معقولا توقع أن تكون حكومة تنزانيا قادرة على تكييف وثيقها للبرنامج القطري المشترك لو لم تتوصل الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار إلا في تموز/يوليه ٢٠١١ بدلا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. واستفسر أحد الوفود عن الطريقة التي ستشمل بها خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جميع أنشطة الأمم المتحدة في هذا البلد إذا كان التركيز سينصب على عدد محدود من القطاعات/المجالات. واستفسر الوفد نفسه عن الطريقة التي ستعالج بها المجالس التنفيذية عملية إعداد التقارير، إذا أخذ في الاعتبار اختلاف الدورات المالية في البلدان والأمم المتحدة. واستفسر وفد آخر عما لاحظته حكومة تنزانيا من تقدم أحرز في سلوك الجهات المانحة في ما يتعلق بتوحيد الأداء. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت حكومة تنزانيا تكفل حدوث تنسيق داخل الحكومة نفسها، وما هي الدروس التي استخلصت والتحديات التي ووجهت حتى الآن.

٩ - وشكرت المديرية الوفود على تعليقاتها. وفي ما يتعلق باستفسارات الرئيس، قالت إن تنفيذ وثيقة البرنامج القطري المشترك سيبدأ في تموز/يوليه ٢٠١١، وإذا اتخذت الجمعية العامة قرارا بالموافقة فإن حكومة تنزانيا سوف تسترشد به. وفي ما يتعلق بالاستفسار بشأن التمويل، أشارت إلى أن البلد، في الوقت الراهن، يتلقى تمويلا على أساس سنوي، وتقدم الطلبات إلى المانحين على أساس كل أربع سنوات لتوفير التمويل لخطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي ما يتعلق بالتنسيق، أشارت إلى أن وزارة المالية هي الوكالة الرائدة، وفيها لجنة توجيهية مؤلفة من ممثلين من عدة وزارات لضمان التنسيق بروح الفريق.

تغير المناخ والتنمية

١٠ - وجه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحدث عن أساليب الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان في التصدي لتغير المناخ في سياق التنمية. وأشارت مديرة

البرنامج إلى أن تغير المناخ يلحق آثارا ضارة بأفقر الفئات السكانية وأشدّها ضعفاً؛ وهناك عدد كبير من الدول تحتاج إلى دعم للتكيف مع تغير المناخ وبناء المزيد من القدرة على ذلك. وشددت أيضا على الحاجة إلى تمكين هذه البلدان من تتبع مسارات التنمية المنخفضة الكربون. وتطرقت لقمة كوبنهاغن المتعلقة بالمناخ ونجاحها في إشراك العديد من رؤساء الحكومات حول اتجاهات المستقبل. ففيما يستمر بذل الجهود من أجل التفاوض للتوصل إلى اتفاق بشأن المناخ، يتعين أن تركز الأمم المتحدة على التطبيق العملي، بتقديم الدعم إلى البلدان في استنباط استجابات تدعم تطلعاتها في التنمية. واحتتمت مديرة البرنامج كلمتها بالتشديد على أن بإمكان المنظمات الأربع، بتوفير موارد كافية، وإقامة شراكات واسعة النطاق ومبتكرة، وتقديم دعم من مجالسها التنفيذية، أن تنفذ ولاياتها القائمة على التكامل في خدمة البلدان المستفيدة من البرامج وما يرتبط بها من استراتيجيات التنمية الوطنية.

١١ - وقدم المنسق المقيم ملاوي عرضا بشأن الجهود التعاونية المبذولة فيما بين الأمم المتحدة والحكومة، والجهات المانحة للاستجابة لتغير المناخ. وشدد على ما ينطوي عليه التعامل مع تغير المناخ من تحديات في اقتصاد يهيمن عليه القطاع الأولي. وأشار إلى أن التعاون القوي الذي تبديه جميع الأطراف الفاعلة يدعم برنامج ملاوي الوطني بشأن تغير المناخ، حيث تضطلع الأمم المتحدة بدور الوسيط النزيه، ويسهم الصندوق الخاص بأمم متحدة واحدة (وهو صندوق استثماري متعدد المانحين) في تبسيط التمويل وتقديم التقارير.

١٢ - وقدم المدير المعاون للتدريب ورئيس وحدة البيئة في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عرضا عن برنامج خدمة التدريب بشأن تغير المناخ المسمى "تغير المناخ: تعلّم". وأشار إلى أن هذا يشكل، في جملة أمور، مثالا على الطريقة التي بها تدعم منظومة الأمم المتحدة التعلم، وتعزز مهارات الموارد البشرية في مجال تغير المناخ في الدول الأعضاء.

١٣ - وأقرت الوفود بأن هذه العروض هي أمثلة جيدة على عمل الأمم المتحدة بجميع مؤسساتها على المستوى القطري، وخاصة في ملاوي. واستفسرت الوفود عما إذا كان نموذج ملاوي وصندوقها الاستثماري المتعدد المانحين يمكن تكراره في أماكن أخرى. وأيدت الوفود أيضا الفكرة القائلة بأن تغير المناخ هو مسألة إنمائية وأن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في هذا المجال. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء عدم قدرة البلدان النامية على إحداث تحول في اقتصاداتها، بينما أكد آخرون مجددا أن اتفاق كوبنهاغن مثل خطوة هامة إلى الأمام، على الرغم من أنه ليس ملزما قانونا. واستفسرت الوفود عما إذا كان عدم اتخاذ أي إجراء في كوبنهاغن قد يزيد من الخطر الذي يشكله تغير المناخ على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وفي معرض الرد على هذه الاستفسارات، أشارت مديرة البرنامج إلى أنه يتعين أن تحدد الدول الأعضاء أولوياتها الخاصة بها في سياق اتفاق كوبنهاغن. وقالت أيضا إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليس مهيدا في المدى القصير، وإن كان هذا قد يتغير إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق قريبا. واقترحت سبلا عملية يكون بمقدور الأمم المتحدة أن تساعد بها الدول الأعضاء على العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر ومواجهة تغير المناخ، بما في ذلك استخدام الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، وهو إحدى نتائج قمة كوبنهاغن المتعلقة بتغير المناخ.

إحاطة بشأن هايتي

١٥ - قدم فريق من المتحدثين مؤلف من المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، ومدير برامج الطوارئ في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمستشار الأقدم للمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والمبعوث الخاص للبلدان المشاركة في مبادرة أمم متحدة واحدة، إحاطة إلى الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بشأن الحالة في هايتي في أعقاب الزلزال المدمر.

١٦ - وأعربت الوفود عن تعازيها لشعب هايتي ومنظومة الأمم المتحدة وتضامنها معها على ما لحق بهما من خسائر مادية وبشرية. وتكلمت وفود عديدة عما تبذله بلدانها من جهود لتوفير الأموال للطوارئ، وتخفيف عبء الديون، وتقديم إمدادات غذائية وفرق طبية ومعدات للمستشفيات، وكلاب الشم، ومعدات اتصال ساتلية، وأفرقة لتقييم الكوارث من أجل الإسراع في جهود الإغاثة الإنسانية في هايتي. وأعرب أحد الوفود عن التزامه بإقامة شراكات بين جميع الجهات الفاعلة ودعمه لها، باعتبارها السبيل الوحيد للمضي قدما نظرا لضخامة الأزمة. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء احتمال حدوث تدهور في الحالة الأمنية، واستفسر الفريق عن الخطوات التي يجري اتخاذها في هذا الصدد. واستفسر ذلك الوفد أيضا عما ينبغي اتخاذه من خطوات في الأجلين المتوسط والطويل لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة وفرادى البلدان في الميدان. وفي سياق كفالة تحقيق استجابة للكوارث تسيطر عليها وتقودها البلدان، سأل أحد الوفود عن حالة الحكومة في ظل الدمار الذي وقع. وناشد أحد الوفود أفراد وسائط الإعلام أن يتوخوا الدقة في تقاريرهم وذلك لتجنب الارتباك، والحد من حدوث أي آثار نفسية سلبية.

١٧ - وقدم مندوب هايتي آخر ما استجد من معلومات عن الحالة في بلده، وشكر جميع الوفود والمنظمات على ما أبدته من تعاطف وتضامن، وما قدمته من مساهمات. وتحدث

عما تعرض له العديد من المبابي الحكومية من تدمير وعن الموظفين العموميين الذين حوصروا تحت الأنقاض. وأعرب عن تقديره العميق لجميع البلدان لما أعربت عنه من دعم، مضيفاً أن جميع الهائيتين يشعرون بالعزاء لمعرفة أنهم ليسوا وحدهم.

التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية: الأمن الغذائي وشبكات الأمان

١٨ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الدورة بتوجيه الدعوة إلى نائب مدير برنامج الأغذية العالمي، شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات، ليقدم ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن المنظمات الأربع.

١٩ - وقد أشار نائب المدير، في معرض تلخيصه مضمون الورقة، إلى أن ما خلفته الأزمة من آثار واسعة النطاق وتزداد سوءاً على الجياح في العالم دفعت المنظمات الأربع إلى التركيز على الأمن الغذائي ودعم تدخلات الحكومات الوطنية لحماية الفئات الضعيفة من السكان. وأشار إلى أن البلدان في جميع أنحاء المعمورة، إذ تدرك حجم الآثار المترتبة على الأزمة في الأجلين المتوسط والطويل، تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء برامج للحماية الاجتماعية وشبكات أمان تخفف من آثار الأزمة على الفقراء والضعفاء، حتى في ظل ظروف مالية صعبة. وتعمل البلدان على توسيع نطاق التغطية والاستحقاقات أو الشروع في برامج جديدة للتحويلات تستهدف أولئك الذين يعيشون في فقر وحرمان من الأمن الغذائي بشكل مزمن. وتعمل منظومة الأمم المتحدة - ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي - على دعم هذه الجهود وتعزيزها.

٢٠ - ووجه الرئيس الدعوة إلى مدير مديرية إثيوبيا للأمن الغذائي ليعطي منظورا عمليا للمناقشة بتقديم وصف لبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية الابتكاري. والهدف من هذا البرنامج هو نقل المواد الغذائية إلى الأسر المعيشية المحرومة من الأمن الغذائي في الوحدات الإدارية المحلية (الوريدا) التي تشكو من نقص غذائي مزمن في المقاطعات، ومن شأن ذلك أن يحول دون استفاد الأصول على مستوى الأسر المعيشية وينشئ أصولاً على مستوى المجتمع المحلي. ومن المنجزات الرئيسية لبرنامج شبكات الأمان الإنتاجية حدوث تحسن في توقيت التحويلات إلى المواطنين الأفقر في المناطق الريفية، وزيادة في قدرات تنفيذ البرامج، وإنشاء أصول إنتاجية على مستوى المجتمع المحلي، وزيادة دخل الأسر المعيشية وأمنها الغذائي. والدروس الرئيسية المستفادة من ذلك هي معرفة التحديات التي تكتنف عملية الانتقال من حالة الطوارئ والاستجابة الإنسانية إلى نهج يركز على التنمية، والفوائد المحققة من تلك العملية.

٢١ - وطلب الرئيس من الحضور تقديم أسئلة وتعليقات. وقد أسفرت المناقشة التي تلت ذلك عن النتائج التالية:

- (أ) بناء القدرات من أجل تعزيز الملكية والاستدامة أمر بالغ الأهمية؛
- (ب) لا بد من تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دعم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية؛
- (ج) إن مبادرة الأمم المتحدة للحماية الاجتماعية هي مبادرة ذات أهمية في هذا الصدد، ويمكن أن تكون مفيدة جدا إذا حافظت على زخمها في تقديم الدعم على الصعيد القطري؛
- (د) تتطلب الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الجوع بوجوهه العديدة إلى موارد كافية، في الأجلين القصير والطويل؛
- (هـ) يشكل برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا مثالا هاما للبلدان لمعرفة كيف يمكنها أن تكافح الأسباب الجذرية للجوع وأن تقدم الحماية للفئات الضعيفة من السكان، حتى في ظل ظروف مالية عسيرة، مع الإبقاء على منظور متوازن في سياق الإغاثة والتنمية؛
- (و) لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تكشف الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى القضاء على الجوع؛ والوقاية عنصر أساسي من عناصر التدخلات الفعالة، ولا سيما في ضوء ما يترتب على تغير المناخ من آثار على الجوع.

تقييم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

٢٢ - وجه نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الدعوة إلى نائب المدير التنفيذية لليونيسيف لتقديم وثيقة المعلومات الأساسية لتقييم الحالة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، نيابة عن المنظمات الأربع. وأكد نائب المدير التنفيذية أنه رغم إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات، لا يزال هناك طريق طويل ينبغي المضي فيه لتحقيق أهداف معينة. وسلط الضوء على عدة استراتيجيات مبتكرة تستخدمها البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي استراتيجيات تستند إلى قصص نجاح ودروس مشتركة في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - وقدمت الوكيلة الدائمة لوزارة المالية في رواندا، والمنسقة المقيمة لرواندا وصفا لما أحرزته رواندا من تقدم في تحقيق الأهداف، حيث أبرزت على وجه التحديد عدة إنجازات رئيسية واستراتيجيات وتحديات عولجت بنجاح. وأكد المستشار الأقدم لشؤون السياسات الاقتصادية في برنامج الأغذية العالمي على أهمية تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية للقضاء على الجوع وعرض عدة استراتيجيات فعالة من حيث التكلفة ودروسا مستفادة.

٢٤ - وأثنت الوفود على رواندا لما أحرزته من تقدم في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتركيزها بوجه خاص على المجالات التي تحتاج إلى تسريع وتيرة التقدم. وطرح أسئلة حول طابع وإمكانات التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم. وقد أعرب عدد من الوفود عن القلق من أن التقدم في بعض الأهداف والغايات بطيء جدا بحيث يوحى بأنها قد لا تتحقق. وأقر الفريق بخطورة هذا الأمر مشيراً إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى القادم للجمعية العامة سيكون بالغ الأهمية في التصدي للعقبات التي تواجهه في هذا الصدد.

٢٥ - وأعربت الوفود أيضاً عن قلقها إزاء الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي في تحقيق هذه الأهداف، وخاصة في بعض البلدان والمناطق. وبالإضافة إلى معالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، دعت الوفود إلى تعزيز السياسات الاجتماعية، وزيادة الجهود المبذولة للقضاء على الجوع، وتوفير فرص عمل للشباب والنساء. واستفسرت وفود عدة عن إمكانية وضع استراتيجيات لتعزيز تنمية القدرات في البلدان المستفيدة، والتنسيق بين القطاعات. وقدمت اقتراحات محددة بشأن الطريقة التي يمكن بها أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في البلدان المتوسطة الدخل، بأن تعمل وسيطا للأفكار، وأن تعزز التعاون بين بلدان الجنوب وتدعم الإجراءات المستندة إلى الأدلة التي تتخذها السلطات الوطنية. وأكدت عدة وفود مجدداً دعمها لتحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وردا على عدد من الأسئلة حول كيفية جعل المعونات الدولية أكثر فعالية لرواندا وغيرها من البلدان النامية، قالت الوكالة الدائمة لوزارة المالية إن حكومتها متحمسة لمفهوم "توحيد الأداء" وهي بحاجة إلى مشورة فنية من المانحين بدلا من تحديد أهداف. ولزيادة فعالية المعونة، اقترحت أن تعترف الجهات المانحة بأهمية الملكية الوطنية للبرامج وأولويات التنمية الوطنية.

٢٧ - وأكد نائب المديرية التنفيذية من جديد التزام اليونيسيف بتعزيز الاتساق في الأمم المتحدة في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعمال حقوق الأطفال. وأكد أن اليونيسيف تعمل بجدية لتحسين الأداء وتحقيق نتائج مستدامة عن طريق ضمان الملكية الوطنية لتلك الأهداف، وزيادة وتيرة التدخلات الناجحة وبناء النظم، مع التركيز على المستبعدين، وإعطاء الأولوية لمسألة الفوارق بين الجنسين، وحماية الفئات الأشد ضعفا عند الأزمات، وتمكين المجتمعات المحلية، ورصد التقدم المحرز على المستوى دون الوطني، واعتماد السياسات التي يمكن أن يكون لها أثر مضاعف، ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة،

والعمل بشكل أوثق مع الشركاء. واختتم المستشار الخاص لبرنامج الأغذية العالمي المناقشة بالتشديد على فعالية التدخلات، مثل تكميل الغذاء بالمغذيات الدقيقة، والتحويلات النقدية المشروطة، في تحقيق الهدف ١.

٢٨ - واختتم نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الاجتماع بتقديم الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي وأعضاء الفريق على المناقشة التفاعلية.

الجزء الثاني

الدورة السنوية لعام ٢٠١٠

المعقودة في جنيف في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه حتى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٠ (DP/2010/L.2 و Corr.1)، كما أقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ (DP/2010/15).
- ٣ - وقد وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي من أجل دورات المجلس التنفيذي المقبلة في ٢٠١٠:
- الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠: من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
- ٤ - وقد أُدرجت المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٠ في الوثيقة DP/2010/34، التي يمكن الحصول عليها في موقع الإنترنت www.undp.org/execbrd.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج وتقريرها السنوي

- ٥ - شكرت مديرة البرنامج في بيانها الافتتاحي رئيس المجلس التنفيذي على حسن إدارته، كما شكرت نواب الرئيس على ما قدموه من دعم وما قاموا به من عمل شاق. ثم رحبت بالمدير الجديد لمكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومدير مكتب الشراكات. وبيّنت تكييف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع خلفية القرن الحادي والعشرين الحافلة بالتحديات الإنمائية وما يتمتع به البرنامج من مزايا نسبية، كما بيّنت رغبة بلدان البرنامج في تغيير أوضاعها الإنمائية. وأكدت على أن الأولوية العليا للمنظمة ستبقى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.
- ٦ - كما عرضت مديرة البرنامج خطة العمل التي تهدف إلى تحسين أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشهد تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأبرزت خطوط العمل الرئيسية السبعة للخطة، وهي: وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنظمة على المستوى العالمي تقوم على المعرفة؛ والقياس والإدارة بالنتائج؛ وإقامة شراكات استراتيجية جديدة؛ وإدارة الأداء وتنمية قدرات الموظفين؛ ودفع الفعالية والكفاءات الداخلية وإعادة ترتيب الحوافز؛

والاتصالات الاستراتيجية؛ ودفع تنسيق الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشارت إلى أفرقة التوجيه التنفيذي على مستوى المكاتب القطرية، ومستوى المركز الإقليمي ومستوى المقر، والمناقشات التي دارت مؤخراً مع الموظفين في جميع أنحاء العالم بشأن برنامج التغيير.

٧ - وعلى ضوء اتجاهات انخفاض المساهمات المالية خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية، أكدت ضرورة أن يساعد المجلس في ضمان المستوى والنوع الصحيح من الموارد 'الأساسية' بقدرة أكبر على التنبؤ لإنجاز النتائج المتوقعة في بلدان البرنامج. ولاحظت أن المستوى المرتفع للمساهمات البالغ ٣,٧ بلايين دولار في الموارد 'الغير أساسية' في عام ٢٠٠٩ إنما يبين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشريك المختار لدى الجهات المانحة. وشكرت الدول الأعضاء التي ساهمت فعلاً في موارد البرنامج العادية والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٠، كما شكرت الدول الأعضاء التي أعلنت عن تبرعاتها لعدة سنوات.

٨ - كما تعرضت للنتائج الرئيسية وأسهمت في الحديث عن الإنجازات والتحديات والإجراءات ذات الأولوية في مجالات النتائج الستة في التقرير السنوي التي تتصل بجملة أمور، منها: تبيان النتائج؛ وتنمية القدرات الوطنية؛ والتركيز على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ والمسائل الجنسانية؛ وفيرس نقص المناعة البشري/الإيدز؛ والتهديدات البيئية كتغير المناخ؛ والإنعاش ومنع الأزمات؛ وإصلاح الأمم المتحدة. وأوضحت أن مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحوكمة الديمقراطية، ما برحت عنصراً رئيسياً في عمل المنظمة، ولو أنها ليست إحدى النتائج الست في التقرير السنوي. وأبرزت أيضاً أهمية البرامج الشاملة، كالتعاون بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين، ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الحكومات لتلبية احتياجاتها من التنمية البشرية، وتحسين عمليات التخطيط الوطني وتوزيع الميزانية، وتشجيع الابتكار الوطني.

٩ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، كررت مديرة البرنامج رسالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أنه 'في الإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية' بحلول عام ٢٠١٥. وحثت على تقديم المزيد من الدعم السياسي من خلال المشاركة على أعلى مستوى من قبل الدول الأعضاء خلال الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية (مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية) المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتحدثت عن المبادرات الأخيرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها مبادرة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التقييم الدولي والدعم المقدم لأكثر من ٣٠ بلداً لإعداد تقارير

وطنية متعمقة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. كما أبرزت بعض المجالات المشتركة لإعطائها الأولوية في العمل، من بينها: دعم التنمية بقيادة البلد؛ وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل؛ وتوسيع الفرص أمام النساء والفتيات؛ وتحسين برامج الحماية الاجتماعية والعمالة؛ والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من قبل المجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشارت إلى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد توقع أن يقل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بنهاية عام ٢٠١٠ عن الزيادة الموعود بها في قمة الثمانية الكبار في غلين إيغلز بمقدار ٣٨ في المائة. وكررت تقديرها لما يضطلع به المجلس التنفيذي من إرشاد منذ توليه مهامه قبل ١٤ شهراً، وأعربت عن ثقتها في دعمه لمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستمرار في زيادة أثره الإنمائي، وكذلك قيادته لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - وألقت الوفود بيانها العامة، فأكدت أن تركيز البرنامج الإنمائي ما برح على الحد من الفقر، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة. كما أعربت عن ترحيبها بالأهداف الإنمائية للألفية كأولوية، وكذلك عن تعميم الاستجابات لتغير المناخ في الأنشطة الإنمائية. وأعربت الوفود عن قلقها بشأن انخفاض الموارد العادية في عام ٢٠٠٩ وانخفاضها المائل في عام ٢٠١٠، وأكدت على أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يستعمل موارده بشكل أكثر كفاءة وأن يحسّن إيصال 'القيمة المضافة' إلى الجمهور والجهات المانحة والشركاء. ولاحظت وفود عديدة أن عدم توفر الموارد العادية الكافية يمكن أن يعرّض تماسك الأنشطة للخطر، وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النظر في إنشاء آليات تمويل جديدة ومبتكرة؛ ودعت إلى زيادة حضور القارة في المنتديات والمداولات والأعمال، إدراكاً منها بأن أفريقيا لن تحقق على الأرجح الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥.

١١ - وأنتت الوفود على خطة العمل للأعمال التجارية؛ فرحبت بزيادة الإبلاغ القائم على الأدلة وتبيان النتائج الطويلة الأجل على مستوى المحصلة النهائية والدروس المستفادة منذ أن تسلّمت مديرة البرنامج مهام منصبها، ولا سيما في التقرير السنوي. كما حثت الوفود على تبيان مساهمة البرنامج الإنمائي بشكل أكثر وضوحاً في النتائج الإنمائية مقابل النتائج العالمية. ودعت أيضاً إلى تحسين التقييم على أساس الأدلة في استعراض منتصف المدة، وبخاصة بالنسبة للتقييم القائم على اللامركزية؛ في حين طلب أحد الوفود استعمال المزيد من المؤشرات الجنسانية في التقرير السنوي المشار إليه.

١٢ - وأعربت وفود عن الأمل في أن يسفر مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية عن خطة عمل عملية وعن قدر أكبر من التماسك بين السياسات مع إيلاء اهتمام خاص للهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية (الحد من معدل وفيات الأطفال) والهدف ٥ من الأهداف

الإئتمانية للألفية (تحسين الصحة النفاسية للأمهات)، حيث التقدم لا يزال متعثرا. كما أعربت الوفود عن القلق إزاء تراجع اتجاه المكاسب الإئتمانية بشكل رئيسي من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، واعتبرت مؤتمر القمة حدثا هاما من أجل تعبئة الموارد من خلال توسيع قاعدة الجهات المانحة وتحسين اقتسام أعباء المساعدة الإئتمانية الرسمية. وتم الاعتراف بأن تقرير البرنامج الإئتماني المعنون "بعد منتصف المدة" والتقييم الدولي بقيادة البرنامج الإئتماني هما خريطة طريق، كما أئنت الوفود على ما أبداه البرنامج الإئتماني من قيادة.

١٣ - واعترفت الوفود بأن بناء القدرات هو طريقة أساسية فعالة لتشجيع نقل المعرفة وتعزيز التنمية المستدامة في بلدان البرنامج. كما أئنت على الأنشطة التي تضطلع بها الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب، ودعت إلى تقديم دعم إضافي لهذه الوحدة بوصفها المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإئتماني بين بلدان الجنوب والتعاون الإئتماني 'الثلاثي'. كما اقترحت الوفود تعزيز مراكز التفوق القائمة بين بلدان الجنوب وإنشاء مراكز جديدة على المستويين الإقليمي والأقليمي، وأكدت أن التعاون بين بلدان الجنوب يكمل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه. ولضمان تلبية تركيز المنظمة المتزايد على تنمية القدرات، حثت الوفود على ضمان الموارد البشرية الكافية نوعا وكما؛ كما طلبت المزيد من الأمثلة في التقارير المقبلة على الكيفية التي يعزز بها البرنامج الإئتماني تنمية القدرات.

١٤ - واعترفت الوفود بزيادة دعم البرنامج الإئتماني للمساواة بين الجنسين، كما هو الحال في عمليات الحد من أخطار الكوارث والبعد الجنساني في الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز؛ وحثت على زيادة التركيز على تعميم المنظور الجنساني، وبخاصة في أكبر المشاريع القطرية، أفغانستان، وفي البرامج الشاملة. وأكدت بعض الوفود على أنها تتطلع إلى مديرة البرنامج كرئيسة للبرنامج الإئتماني ورئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإئتمانية كي تسهم في بناء كيان جنساني جديد قوي.

١٥ - وأئنت الوفود على الجهود المبذولة لتعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به البرنامج الإئتماني ضمن منظومة الأمم المتحدة. كما لاحظت التقدم المحرز في الأقطار الرائدة في مبادرة 'توحيد الأداء'. كما جرى التأكيد على أن "طريقة العمل القديمة لم تعد خيارا مطروحا" والحث على إنشاء آليات مرنة من أجل البلدان البادئة، وذلك إلى جانب تعميم أفضل الممارسات في مجالات مثل الموارد البشرية والإبلاغ المشترك. وطلبت الوفود تعزيز دور المنسق المقيم للأمم المتحدة بمستوى من السلطة يعادل مسؤولياته، بما في ذلك كمنسق للشؤون الإنسانية. كما أكدت الوفود ضرورة الفصل بين وظيفة المنسق المقيم للأمم المتحدة ووظيفة المدير القطري للبرنامج الإئتماني.

١٦ - وفي الختام، أشارت مديرة البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي سيعرض، بالنسبة لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠١١، التعليقات التي تردده على التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩، وسيستمر في إجراء مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي. وشكرت المديرة الوفود على تعليقاتها البناءة، كما رحبت بالملاحظات التي أدلت بها على جملة أمور، منها: أهمية إدارة المعارف ونشر أفضل الممارسات؛ والتركيز على النتائج؛ وبناء القدرات والملكية الوطنية؛ ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب؛ وتحسين الكفاءة كمي تزايد الموارد إلى الحد الأقصى؛ وإرسال تقارير أفضل إلى الدول الأعضاء؛ وتعزيز الدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي. ولاحظت أيضا أنه يجب معالجة هذه المسائل من خلال خطة العمل.

١٧ - وقامت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب منع الأزمات والتعافي منها بتقديم نظرة شاملة عن الكيفية التي يدعم فيها البرنامج الإنمائي مبادرات تنمية القدرات والمساواة بين الجنسين ومبادرات بناء السلام الأخرى الرامية إلى منع الأزمات العنيفة والكوارث الطبيعية والاستجابة لها. وتحدث وزير التخطيط في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن التقدم السياسي والاقتصادي الذي أحرزه بلده وعن التحديات التي صادفها في تحقيق النمو المستدام. فأعربت الوفود عن تقديرها لمنظور البلد وأثنت على النهج الإنمائي الأطول أجلا الذي يتبعه البلد.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠١٠ المتعلق بالتقرير السنوي لمديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠٠٩، وأحاط علما بتقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٩ (DP/2010/17/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2010/17/Add.2).

ثالثا - التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩ - قدمت مديرة البرنامج المعاونة البند، وشكرت الشركاء الذين ساهموا فعلا في الموارد العادية؛ كما أكدت التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع قاعدة مانحيه الأساسيين، والمضي في تبيان الجدوى والنتائج بوجه الإجمال.

٢٠ - وقام نائب مديرة البرنامج المساعدة ومدير مكتب الشراكات المؤقت بتلخيص أرقام ميزانية البرنامج الإنمائي، وأكد أن الموارد الأساسية قد انخفضت من الناحية الاسمية بمقدار ٩ في المائة عن عام ٢٠٠٨، أو من مبلغ ١,١ بليون دولار إلى ١,٠١ بليون دولار. وأفاد بأنه من المتوقع أن تنخفض الموارد الأساسية إلى مبلغ ٩٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠، وهذا ما يقل بشكل ملموس عن الهدف السنوي البالغ ١,٤ بليون دولار. كما حدد خمس

مسائل أساسية كي ينظر فيها المجلس التنفيذي، وهي: (أ) الحاجة إلى إعادة التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛ (ب) وإمكانية التنبؤ بالتمويل (أو بعدمها)؛ (ج) والإفراط في الاعتماد على قلة من المانحين؛ (د) والآثار المترتبة على تقلب أسعار الصرف عند توقع الموارد الأساسية؛ (هـ) والدعم المالي كمفتاح لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية على النحو المتفق عليه مع المجلس التنفيذي. وذكر أسماء المساهمين الخمسة الأوائل في الموارد العادية، كما استعرض وضع المساهمات الأساسية، وأدى بملاحظات على المساهمات في الموارد غير الأساسية البالغة ٤,٧ بلايين دولار والصناديق والبرامج المرتبطة بها.

٢١ - وأعربت الوفود عن قلقها بشأن انخفاض الموارد العادية وأشارت إلى مسؤولية المجلس التنفيذي عن ضمان وجود موارد كافية يمكن التنبؤ بها؛ كما أعربت عن ترحيبها بالتزام البرنامج الإنمائي بتبيان النتائج والفعالية بشكل أوضح، ولاحظت أن هذا سيساعد في تعبئة الموارد. وشدد أحد الوفود على عدم رضاه تماما عن طريقة الإدارة والإبلاغ المتبعة حاليا في مشاريع البرنامج الإنمائي، مؤكدا أن الإبلاغ الدقيق هو أمر رئيسي بالنسبة لرغبة الدول الأعضاء في تقديم المزيد من الأموال.

٢٢ - وطلب أحد الوفود معلومات عن تفضيل الجهات المانحة تقديم التمويل لسنة واحدة. وأثنى وفد آخر على النهج الذي تتبعه بلجيكا الممثل في المساهمة الكاملة في التمويل الأساسي، وحث على إمكانية جعله نموذجا للمانحين. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت إدارة المساهمات غير الأساسية منسجمة مع أهداف البرنامج الإنمائي. بما فيه الكفاية، وبخاصة على المستوى القطري.

٢٣ - وأكدت مديرة البرنامج المعاونة على أن ما يجري في المنظمة الآن هو تغيير في العقلية، وأن أوجه تحسن واضحة قد حصلت فعلا من ناحية التركيز والنتائج والمحصلات، وكذلك من حيث الإبلاغ. ورحبت باستخدام أفضل الممارسات في آليات التمويل وبالافتراحت المقدمة لتحسين الإبلاغ القائم على أساس النتائج.

٢٤ - وأكد نائب مديرة البرنامج المساعدة على الالتزام بتعزيز الإبلاغ القائم على النتائج. وذكر بأن التمويل غير الأساسي المستخدم من أجل أنشطة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية غالبا ما تتم تعبئته على المستوى القطري ويقره المجلس التنفيذي. وأكد على أن الموارد غير الأساسية إنما تساعد في سد الثغرات في الموارد العادية.

٢٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠١٠ المتعلق بالتقرير عن التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٠ وما بعده.

رابعاً - التقييم

٢٦ - أحاط مدير مكتب التقييم المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بالتقييم (DP/2010/19) وقدم خطة العمل المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٢٧ - وشددت الوفود على أن التقييم اللامركزي ضعيف، وأن هناك حاجة إلى تعزيز القدرة على الرصد والتقييم على المستوى القطري؛ كما حثت على تحقيق أهداف برنامجية محددة وواقعية وقابلة للقياس، ولاحظت أن هذا سيساعد في الإبلاغ بالنتائج. وتساءلت الوفود عما إذا كان في الإمكان أن يشمل استعراض منتصف المدة الكيفية التي يضيق بها البرنامج الإنمائي الأهداف على المستوى البرنامجي من أجل إدارة أفضل تقوم على النتائج. كما طلبت التركيز على برامج على مستوى السياسات أقل عدداً وأعلى أثراً، وذلك للحد من تجزؤ الأنشطة القطرية. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ارتفاع نسبة التوصيات في مراجعة الحسابات الداخلية في إطار فئة إدارة المشاريع/البرامج على النحو المبين في التقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2010/31).

استعراض سياسة التقييم ورد الإدارة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٨ - قام المسؤول المشارك عن فريق الاستعراض بتقديم الاستعراض المستقل لسياسة التقييم لدى البرنامج الإنمائي (DP/2010/20)؛ كما قدمت مديرة البرنامج المعاونة رد إدارة البرنامج الإنمائي، حيث تناولت المسائل الرئيسية وأبرز الإجراءات المتخذة لتعزيز الأداء.

٢٩ - ولاحظت الوفود تباين النوعية والامتثال في التقييم بين المكاتب القطرية، وعلقت على ذلك بقولها إن هذه الفوارق إنما تقوض مصداقية عملية التقييم؛ وحثت على الاستثمار في قدرات الرصد والتقييم، وتقديم الحوافز للموظفين ومساءلتهم. كما طلبت الوفود المزيد من الأمثلة على وظيفة التقييم اللامركزي بالنسبة للاستعراض القادم في عام ٢٠١٣.

٣٠ - وأوصت الوفود بأن يكون تقييم البرنامج القطري إلزامياً، وذلك قبل التخطيط لدورة برنامجية جديدة. كما شددت على الحاجة إلى إشراك البلدان الشريكة والخبراء الإقليميين في عملية التقييم، ولاحظت أن هذا سيساعد في بناء الملكية والقدرة الوطنية، وتحسين الفرص للتعلم من النتائج. كما أكدت الوفود الحاجة إلى الحفاظ على استقلال مكتب التقييم بالنسبة لمراقبة الجودة والشفافية.

- تقييم البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، ٢٠٠٦-٢٠١٠، ورد الإدارة
- ٣١ - قدم مدير مكتب التقييم تقرير التقييم (DP/2010/22)؛ في حين قدمت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة رد الإدارة على تقرير التقييم (DP/2010/23).
- ٣٢ - وشدد أحد الوفود على ضرورة توضيح الكيفية التي "سيميز بها البرنامج الإنمائي بشكل واضح بين إدارة المشاريع وبين أساليب العمل الاستشارية" فيما يتعلق بمركز براتسلافا الإقليمي (DP/2010/23)، بالنظر إلى أن هذا يتصل بالكيفية التي يحدد فيها البرنامج الإنمائي دور المركز الإقليمي بالنسبة للمكتب الإقليمي وفيما يتعلق بسياق تحقيق الكفاءة والفعالية.
- ٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠١٠ المتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم؛ والمقرر ١٦/٢٠١٠ المتعلق بالاستعراض المستقل لسياسة التقييم لدى البرنامج الإنمائي. وأحاط علما بتقييم البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، ٢٠٠٦-٢٠١٠، (DP/2010/22)، ورد الإدارة (DP/2010/23).

خامسا - تقرير التنمية البشرية

- ٣٤ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤، تقوم نائبة المدير في مكتب تقرير التنمية البشرية بتقديم تقرير عن عملية المشاورات ومعلومات عن موضوع الذكرى السنوية العشرين لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠.
- ٣٥ - وقد حثت الوفود على التزام الحذر في استخدام المصطلحات والأرقام القياسية الجديدة، مثل الرقم القياسي لقياس الفقر، وذلك بالنظر إلى عدم توفر تعريف عالمي متفق عليه فيها، وقد لا تأذن به الحكومات المعنية. كما أكدت الوفود ضرورة التحلي بالتزاهة السياسية، وإدراج السياقات الخاصة ببلد محدد والصدمات الخارجية، مثل أزمة الغذاء، في نظام التصنيف. في حين شجعت وفود عديدة على زيادة الترابط والتآزر بين تقرير التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية.
- ٣٦ - وأفادت نائبة المدير بأن تقرير التنمية البشرية يأخذ في الحسبان خبرات البلدان في الأزمات، وأن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ سيشمل نقاط الضعف الوطنية والسياق الثقافي. واستعرضت مصادر البيانات وعملية التحقق، وشددت على أن تقرير هذا العام معني بحفز المناقشات أكثر مما كان عليه في الماضي.
- ٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بأخر المعلومات المتعلقة بمشاورات تقرير التنمية البشرية (DP/2010/24).

سادسا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

٣٨ - دعت مديرة البرنامج المعاونة الوفود إلى التعليق على مشاريع البرامج القطرية والإقليمية.

٣٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بما مجموعه ١١ وثيقة من وثائق مشاريع البرامج القطرية، وعلق عليها، وهي: أذربيجان، وبيلاروس، وكمبوديا، والصين، وجورجيا، والعراق، والجمهورية العربية الليبية، وباكستان، وصربيا، وسوازيلند، وتركيا. وكان هناك مشروع برنامج إقليمي واحد (أوروبا ورابطة الدول المستقلة).

٤٠ - كما أحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى لفترة عام واحد للبرامج القطرية المتعلقة بألبانيا، وبنغلاديش، والرأس الأخضر، وتشاد، وغانا، وقيرغيزستان، وموريتانيا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وأوكرانيا، وفييت نام؛ وبالتمديد لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لجمهورية تترانيا المتحدة.

٤١ - وتم إقرار أول تمديد لفترة سنتين للبرامج القطرية لناميبيا، ونيبال، وسيراليون، والتمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لزيمبابوي.

٤٢ - وطلبت الوفود المزيد من التحليل والدروس المستفادة وإدخال تحسينات على البرنامج الجديد، كما اقترحت الاستفادة من الممارسين الميدانيين بشأن استخدامهم للدروس المستفادة. وشدد أحد الوفود على ضرورة إدراج المسائل الجنسانية باستمرار. في حين اقترح وفد آخر تبادل أفضل الممارسات بين البلدان المتوسطة الدخل، بقصد تعديل المعيار المتعلق بقياس الدخل الفردي كي يتضمن مجموعة أوسع نطاقا من البلدان المتوسطة الدخل، وتوسيع نطاق تعريف التعاون 'الثلاثي' للاعتراف بالابتكار واحتمال المحاكاة.

٤٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع البرامج القطرية وتمديدها، كما اتخذ المقرر ٢٥/٢٠١٠ المتعلق بطلب جمهورية تترانيا المتحدة تقديم مشروع وثيقة مشتركة للبرامج القطرية إلى المجالس التنفيذية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي.

سابعاً - تقرير مكتب الأخلاقيات

- ٤٤ - عرضت مديرة مكتب الأخلاقيات تقرير نتائج وإنجازات عام ٢٠٠٩ في حين عرض مدير البرنامج المعاون رد الإدارة.
- ٤٥ - وطلبت الوفود خططاً لتحديد معلومات أساسية يمكن انطلاقاً منها قياس التأثير في عام ٢٠١١، وسألت كيف يجري سد ثغرات التعلم لدى الموظفين. وأعربت أيضاً عن القلق إزاء الاعتماد على مستشارين خارجيين فيما يخص الاستدامة ومجموعات المهارات لدى الموظفين.
- ٤٦ - ولاحظت المديرة أن التتبع النوعي والكمي للتدريب جارٍ من خلال إدراج مسائل الأخلاقيات في استقصاءات الموظفين وفي رصد بعض العناصر مثل عدد الدورات التدريبية ومشاركة الموظفين. وأضافت تقول إن ملاحظات الموظفين على المحتوى وأداء الميسرين تأتي عن طريق حلقات عمل تعقد وجهاً لوجه، والتدريب عبر شبكة الإنترنت، ودراسات الحالات الفردية. وأكدت أنه يجري حالياً منح الشهادات للموظفين وتدريبهم لتقليل الاعتماد على مستشارين خارجيين.
- ٤٧ - وطمأن مدير البرنامج المعاون الوفود إلى استدامة المكتب وإلى أن الإدارة ستستمر في تقييم الاحتياجات ذات الصلة والموارد المتاحة.
- ٤٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠١٠ بشأن تقرير عام ٢٠٠٩ حول أنشطة مكتب الأخلاقيات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثامناً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

- ٤٩ - افتتح المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند، وأشاد بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لكونه في طليعة جميع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف المشاركة في التمرين الذي أجراه في عام ٢٠٠٩ "الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقراً" بشأن تقييم الجهات المانحة للتمويل البالغ الصغر (مؤشر المعونة الذكية). ولخص الأمين التنفيذي للصندوق التقرير عن النتائج المحققة في عام ٢٠٠٩ (DP/2010/27).
- ٥٠ - وأشادت الوفود بنمو أنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بوصفه يعكس ثقة الجهات المانحة. وطلبت أن تتضمن التقارير السنوية المقبلة مزيداً من التحليل، ومعلومات عن الدروس المستفادة، والتحديات، وأثر الأنشطة على الفئات الضعيفة. وحثت الوفود على توسيع قاعدة الجهات المانحة للصندوق. وأعرب وفد عن قلقه إزاء تفاوت النتائج

في أفريقيا بالمقارنة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة فيما يتعلق بالمؤشر ٢ (التنمية المحلية)، وشجع على تحسين هذا التوازن قبل الإكثار من أخذ مشاريع جديدة. وحذر وفد آخر من توسع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجالات تملك فيها الوكالات الأخرى والشركاء الآخرون خبرة أكبر.

٥١ - وشكر الأمين التنفيذي الوفود على تعليقاتها وطلب توفير مزيد من الموارد غير المخصصة. وكرر المدير المعاون الالتزام تجاه جميع الصناديق والبرامج ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومتطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٥٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١٠ بشأن التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠٠٩.

تاسعا - متطوعو الأمم المتحدة

٥٣ - في معرض تقديمه لهذا البند، أشاد المدير المعاون للبرنامج الإنمائي بذكرى خمسة من متطوعي الأمم المتحدة فقدوا حياتهم في الآونة الأخيرة أثناء أداء مهامهم. وأشاد المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالمتطوعين المتوفين، وعرض التقرير (DP/2010/28).

٥٤ - وأثنت الوفود على تركيز المنظمة على جملة أمور منها: العمل التطوعي الوطني؛ وتنويع طرائق العمل التطوعي؛ والتكنولوجيا الجديدة؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتوجه برنامج متطوعي الأمم المتحدة نحو المجالات التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعتبرت الوفود أن الذكرى السنوية العاشرة المقبلة للسنة الدولية للمتطوعين تعد فرصة للنهوض بالعمل التطوعي الوطني والشراكات الوطنية، والتآزر مع السنة الأوروبية للعمل التطوعي في عام ٢٠١١، وتشجيع الأنشطة لمساعدة عديمي الجنسية. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء انخفاض مستويات التمويل بين فترة السنتين المنصرمة وفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولا سيما فيما يخص صندوق التبرعات الخاص.

٥٥ - وطلبت الوفود تسريع تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وطلبت عدة وفود مؤشرات أكثر قابلية للقياس، وأن يجري الإبلاغ على أساس النتائج. وأوصى وفدان باستخدام المتطوعين الدوليين ضمن القارات التي ينتمون إليها للاستفادة من الموارد البشرية الإقليمية وتعزيز "الهيكلة الإقليمية".

٥٦ - وعلقت المنظمات التالية على إنجازات وشراكات برنامج متطوعي الأمم المتحدة: إدارة الدعم الميداني التابعة للأمم المتحدة؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛

ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ومكتب الأمم المتحدة للرياضة من أجل التنمية والسلام.

٥٧ - وأكدت المنسقة التنفيذية أن السعي جارٍ بشكل مقصود لتنويع طرائق العمل التطوعي وتحقيق الإدارة القائمة على النتائج. وأعربت عن قلقها إزاء التقدم البطيء في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأشارت إلى الحوار الذي جرى مؤخراً مع الشركاء من أجل الاعتراف بقيمة المرأة المتطوعة. وشكر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنسقة التنفيذية والمجلس التنفيذي.

٥٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠١٠ بشأن تقرير مدير البرنامج عن متطوعي الأمم المتحدة.

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٥٩ - أبدى المدير المعاون للبرنامج الإنمائي، حين عرض هذا البند، ملاحظات بشأن الكيان الجديد للأمم المتحدة المعني بالشؤون الجنسانية والشراكة الذي سيُنشأ قريباً. وعرضت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التقرير باستعراض التقدم المحرز والنتائج التي حققتها الإدارة.

٦٠ - وشددت الوفود على أهمية الانتقال بسلاسة إلى الكيان الجديد لتجنب حدوث فجوات في تنفيذ البرنامج. وشددوا على أن "الكيان الجديد لا يعفي بقية الأمم المتحدة من تحقيق نتائج على صعيد الشؤون الجنسانية والتنسيق"، وطلبت المسارعة إلى تعيين وكيل للأمين العام وجعل الكيان جاهزاً للعمل بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وذكر أحد الوفود الوكالة بالتزامها إزاء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعوقين.

٦١ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمهم للكيان الجديد المعني بالشؤون الجنسانية ولصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولا سيما خلال هذه المرحلة الانتقالية. وذكرت أن الدمج في كيان واحد يمكن أن يُعتبر مثلاً جيداً على إصلاح الأمم المتحدة، ووافقت على أنه لا ينبغي حدوث انقطاع في الأنشطة البرنامجية خلال الفترة الانتقالية. وأكدت مجدداً أنه ينبغي مع الكيان الجديد المضي قدماً في التركيز على النساء والفتيات المعوقات.

٦٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠١٠ بشأن التقرير السنوي للمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٣ - عرض المدير التنفيذي التقرير السنوي (DP/2010/30) ولخص التقدم المحرز في عام ٢٠٠٩. وفي ضوء مسائل التركة المتبقية للمنظمة من سنوات أقل نجاحاً، طلب المدير أن يتصل المجلس بالمنظمة مباشرة للحصول على توضيح كامل في حالة صدور أي تقارير إعلامية سلبية عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٦٤ - وأثنت الوفود على ما حققه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من إنجازات مالية في أول تجديد كامل لاحتياطيه التشغيلي، وعلى تحسين الشفافية من خلال الموقع الإلكتروني للمنظمة. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت الإدارة الحالية مناسبة للتعامل مع بعض الأنشطة الطموحة المذكورة في التقرير. وشجع عدة وفود على زيادة المشاركة في فرق الأمم المتحدة القطرية بهدف تحقيق الاتساق والتنسيق.

٦٥ - ورحبت الوفود بعمل المكتب في أفريقيا بوصفه يحقق "أعلى جودة بأفضل سعر". وحثت المكتب على المزيد من المشاركة مع المجتمع المدني الناشئ والقطاع الخاص. وأعرب أحد الوفود عن شكر خاص لحسن استجابة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في هايتي في أعقاب زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأضاف وفد آخر تأييده لأن يُصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً يقضي بأن يُدرج رسمياً اسم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو طلب تقدم به المجلس التنفيذي.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

٦٧ - في البدء أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بحضور رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وكما طلبت الوفود، حضر أيضاً ممثل عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٨ - عرض مدير مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الخاص بمراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات في عام ٢٠٠٩ (DP/2010/31). وقدم المدير المعاون رد إدارة البرنامج الإنمائي. وانضمت إليهم على المنصة رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي، وأطلعت المجلس على أنشطة مكتبها.

٦٩ - ورحبت الوفود بدرجات التقييم المرضية التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات، واعترفت بحدوث تحسينات في الكشف عن تقارير مراجعة الحسابات وزيادة الشفافية في عملية التعيين. وطلبت الوفود توضيحات بشأن مختلف الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر، وبشأن الإدارة غير المناسبة لوظائف تكنولوجيا المعلومات. وأعربت الوفود عن قلقها بشأن الزيادة في عبء العمل الملقى على كاهل مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات، لأن اتباع إجراءات التحقيقات في الوقت المناسب أمر حاسم لمنع الفساد وإعمال العدالة.

٧٠ - وأيدت عدة وفود الكشف عن عمليات المراجعة الداخلية للجهات المانحة مثل الصندوق العالمي والحكومات في الحالات التي تكون هي فيها مصدر التمويل الوحيد. وسأل وفدان عن نتيجة الكشف بشكل عام على نوعية وظيفة المراجعة الداخلية. وأعربت وفود عن قلقها إزاء المسائل المتكررة في إدارة وتمويل مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي حصلت على درجات تقييم غير مرضية نتيجة مراجعة الحسابات، وأعربت عن عدم ارتياحها من الزيادة الحادة في الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية والمضايقات في مكان العمل.

٧١ - وشكرت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي الوفود على تعليقاتها وأكدت مجدداً أن الجهود تبذل لمعالجة المجالات المثيرة للقلق بصورة متكررة. وأكدت أن مكتب أفريقيا قد نفذ جميع التوصيات بعد أن حصل على درجات تقييم غير مرضية نتيجة مراجعة الحسابات، وأن مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات سيجري مراجعة أخرى في عام ٢٠١٠. وفيما يخص الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للجهات المانحة الرئيسية، قالت إن البرنامج الإنمائي يتبع توجيهات المجلس التنفيذي. وأكدت أن الإدارة ستعالج موضوع عبء عمل مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات.

٧٢ - وأوضح مدير مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات أن مكتبه يكيّف طرائق تقييم المخاطر بحسب كل مشروع لتحديد التدابير النوعية والكمية ذات الصلة. وقال إن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية أسفر عن نتائج إيجابية، مثل جعل التقرير أيسر على القراءة والمقارنة كي يراجعه المجلس التنفيذي. وأعرب عن القلق إزاء القدرة على معاملة الادعاءات

بسرعة بسبب زيادة عبء العمل. وأشار إلى أن ارتفاع معدل الادعاءات يعكس زيادة وعي الموظفين لسبل الإبلاغ وتشجيع البرنامج الإنمائي على الإبلاغ عن سوء السلوك.

٧٣ - وذكرت رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنها راضية عن إطار الرقابة الداخلية. واعترفت بأهمية حوكمة تقنية المعلومات بالنظر إلى إدارة المخاطر، وحثت مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات على عدم تقليص أدائه المهني بسبب قلة الموارد أو استخدام ترتيبات مخصصة. وقالت إن اللجنة ستواصل العمل ضمن إطار بنية إدارة التغيير، عن طريق تدريب الموظفين على سبيل المثال، لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٤ - وعرض مدير شعبة خدمات الرقابة التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٩ (DP/FPA/2010/20). وقدم نائب المدير التنفيذي (العلاقات الخارجية، وشؤون الأمم المتحدة، والإدارة) رد إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٥ - ورحبت الوفود بصراحة التقرير، مشيرة إلى أنه يوحي بأن شعبة خدمات الرقابة تتمتع بمستوى مرضٍ من الاستقلال. ورحبت كذلك برد إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولاحظت التقدم الذي أحرزه الصندوق على صعيد تحسين المساءلة وأعربت عن تقديرها للمبادرات التي اضطلع بها الصندوق في هذا الصدد. وحثت الوفود الصندوق على معالجة ما تبقى من تحديات فيما يخص الموارد البشرية، والإدارة والعمليات، وعلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الضوابط الأساسية لمراجعة الحسابات والرقابة. ورحبت بالتحسينات التي شهدتها مراجعة حسابات التنفيذ الوطني، وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على معالجة التحديات المتبقية، بما في ذلك الاهتمام المستمر بالأسباب الكامنة وراء المسائل التي سلط عليها الضوء في تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٧٦ - وذكر بعض الوفود أن تقرير شعبة خدمات الرقابة سيكون أكثر فائدة إذا قدم توصيات محددة بشأن المسائل الاستراتيجية والتنفيذية وأن ذلك يمكن أن يسهل أيضا تقديم الإدارة ردودا واضحة. وأوصت تلك الوفود بالاستجابة سريعا للشكاوى المتعلقة بالاحتيال والمضايقة. وذكرت أنها تشعر بالقلق إزاء زيادة حجم المخاطر المتصلة بالعمليات والمخاطر المتصلة بالعلاقات، حسبما ورد في تقرير شعبة خدمات الرقابة. ووافقت على رأي اللجنة

الاستشارية لمراجعة الحسابات بخصوص حصول شعبة خدمات الرقابة على المستندات اللازمة دون أي قيود؛ وسألت عن توصية اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التي أشارت إلى استحداث وسيلة لتقييم ما إذا كان قد أمكن تحقيق النتائج المرجوة من إعادة تنظيم الصندوق.

٧٧ - وطلبت الوفود من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم معلومات بشأن الأسباب الكامنة وراء الشواغر الوظيفية المتكررة وكيف يمكن معالجة تلك الأسباب. وحثت الوفود كلا المنظمتين على التأكد من التنفيذ السريع لما تبقى من نتائج مراجعة الحسابات، ولا سيما تلك التي تصنف بوصفها تمثل أولوية عالية.

٧٨ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (العلاقات الخارجية، وشؤون الأمم المتحدة، والإدارة) الوفود على التوجيهات التي قدمتها. وأكدت للمجلس التنفيذي أن إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان تركز على معالجة المسائل التي أثرت. وقالت إنه جرى مؤخرا استعراض واستكمال إطار الرقابة الداخلية للصندوق، وجاء متوافقا مع معايير لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وذكرت أن التطبيق الكامل لإطار الرقابة الداخلية للصندوق مع التقيد بمعايير لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي سيؤدي إلى حدوث تحسينات في جميع المجالات. وأشارت إلى أن الصندوق قد عين مديري عمليات في جميع المكاتب بهدف تعزيز ودعم عمليات الصندوق. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، شددت على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد استثمر جهودا هائلة لمعالجة مسائل التنفيذ الوطني وتعزيز القدرات على المستوى القطري. واعترفت بأن بعض المسائل لا تزال عالقة، ولكنها أشارت إلى أنها معقدة وتتطلب وقتا لحلها. وأضافت تقول إن الصندوق سيواصل النظر في تلك المسائل، بما في ذلك في ضوء الخبرة المكتسبة من الوكالات الشقيقة التي تعتمد بشكل أكبر على التنفيذ المباشر. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيجري تحليلا يستند إلى المخاطر، ويستطلع سبل الحد من المخاطر.

٧٩ - وفيما يتعلق بالشواغر المتكررة، أشارت إلى أن الصندوق يعمل على معالجة هذه المسألة، وأنه وضع لذلك عدة آليات بما في ذلك استخدام قوائم لتسريع اختيار المرشحين الذين تم اختبارهم. وأضافت تقول إن الصندوق سيقوم بتوسيع نطاق الإعلان عن الوظائف الشاغرة والتواصل بصورة أفضل مع الوكالات الشقيقة. ولاحظت وجود منافسة شرسة للحصول على المرشحين الجيدين. وفيما يخص إعادة تنظيم الصندوق، أشارت إلى أن الصندوق قد أحدث إطارا للرصد من أجل رصد التقدم والنتائج. وأكدت للمجلس التنفيذي أن بوسع شعبة خدمات الرقابة الوصول بحرية ودون قيود لجميع الوثائق اللازمة

وأشارت إلى أن مكتبا واحدا محددًا لم يقدم للأسف الوثائق اللازمة. وقالت إن الصندوق لا يتساهل مع مثل هذا النوع من عدم التعاون وإن المسألة قيد المعالجة. واحتتمت كلامها بالتأكيد على أن إدارة الصندوق ملتزمة التزامًا كاملاً بمتابعة توصيات مراجعة الحسابات وأنها تركز عليها بقوة.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨٠ - عرض رئيس مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠٠٩. وحث نائب المدير التنفيذي، لدى عرض آخر المستجدات المتعلقة بالمساءلة، والتوصيات الصادرة إثر مراجعة الحسابات، وإدارة المخاطر، على القيام في الحالات الاستثنائية بإطلاع الجهات المانحة على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وكذلك تصنيف تقارير المراجعة الداخلية الخاصة بالأخلاقيات في نطاق الوثائق الواقعة ضمن الملوك العام وذلك من أجل تحقيق الشفافية.

٨١ - ورحب عدد من الوفود بالملاحظة المتعلقة بطلب الكشف للجهات المانحة مثل الحكومات والصندوق العالمي عندما تمثل تلك الكيانات مصدر التمويل الوحيد، وأعرب عن التأييد لتلك الملاحظة.

٨٢ - وأكد نائب المدير التنفيذي على الاهتمام الذي تحظى به المسائل المتعلقة بالمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وشدد على أن وحدة مراجعة الحسابات كانت من بين وحدتين فقط في المنظمة شهدتا زيادة في الميزانية وعدد الموظفين في ٢٠٠٩ لتعزيز مهامهما.

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

٨٣ - رحب ممثل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بفرصة الحوار مع المجلس التنفيذي، وأعلن أن التقارير عن فترة السنتين الماضية بالنسبة للوكالات الثلاث جميعها ستكون متاحة قريباً. وشدد على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولاحظ أن إدارتها ونجاحها سيعتمدان على الذين سيتولون القيادة على رأس المنظمات الثلاث.

٨٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠١٠: تقارير مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثالث عشر - الزيارات الميدانية

٨٥ - دعا الرئيس قائدي فريقَي الزيارَتين الميدانيتين إلى كل من الجمهورية العربية السورية ورواندا ومقرريهما الرئيسيين إلى أن يقدم كل منهما تقريره وتوصياته (DP-FPA/2010/CRP.1-E/ICEF/2010/CRP.12، و DP/2010/CRP.2-DP/FPA/2010/CRP.1).

٨٦ - وشكر المشاركون من الدول الأعضاء حكومتي كل من الجمهورية العربية السورية، ورواندا وكذلك أعضاء الفريق القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والفريق القطرية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين على حسن ضيافتهم وإتاحتهم الوصول إلى المعلومات.

٨٧ - وأكدت الوفود مجددا قيمة الزيارات الميدانية في توفير فهم أفضل لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والتحديات التي تواجههما في الميدان. ولاحظ أحد الوفود أن تقارير الزيارات الميدانية ليست تقديرات أو تقييمات أو عمليات تفتيش للوكالات، أو لوضع التنمية أو للوضع السياسي/الاقتصادي في البلد المضيف. واقترح وفد آخر إيجاد طريقة تتسم بمزيد من المنهجية لمتابعة توصيات الزيارات الميدانية، والنظر في آلية للمتابعة.

٨٨ - وشرحت أمينة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه حينما تتلقى المكاتب القطرية المعنية التقرير النهائي فإن أي متابعة للتوصيات تجري في تلك المرحلة. وأضاف رئيس فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن للمجلس الحق في تحويل التوصيات إلى مقررات.

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الزيارَتين الميدانيتين إلى الجمهورية العربية السورية ورواندا.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

رابع عشر - البيان الذي أدلت به المديرية التنفيذية وتقريرها السنوي

٩٠ - ركزت المديرية التنفيذية في بيانها (انظر الموقع الشبكي http://www.unfpa.org/exprd/2010_annual.html). اهتمامها على عام ٢٠١٠ باعتباره سنة هامة في ما يتعلق بجملة أمور من بينها: صنع القرارات على يد زعماء العالم وزيادة الزخم الدافع لحق المرأة والطفلة في العيش بكرامة وفي مأمن من الخوف والعنف؛ وتحسين صحة الفتيات وحقوقهن، بوسائل من بينها ما ورد مؤخرا في "مؤتمر النساء معطاءات" و "ندوة

القابلات“؛ وتشجيع قيام شراكات مع نطاق واسع من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك معالجة مسائل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وناسور الولادة؛ ودعم التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وإعادة تنشيط برامج تنظيم الأسرة في سياق تعزيز خدمات وحقوق الصحة الإنجابية؛ والتوسع في تطبيق البرنامج العالمي لأمن سلع الصحة الإنجابية؛ ومنح الأولوية للمسائل الجنسانية والصحة الجنسية والإنجابية في برامج التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بما في ذلك تمكين الشباب من حماية أنفسهم من الإصابة بالفيروس؛ والعمل مع البرلمانيين والحكومات والدعاة على سن قوانين ووضع سياسات وبرامج لإنهاء العنف ضد المرأة؛ وتعزيز نهج تعميم التأهب للطوارئ والاستجابة الإنسانية في البرمجة؛ ودعم دورة التعدادات السكانية لعام ٢٠١٠؛ وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وعمليات الرصد والتقييم على نطاق المنظمة؛ ومعالجة التحديات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني، بوسائل من بينها بناء القدرات؛ ومنح الأولوية لجوانب المساءلة والمراجعة، بما في ذلك تنقيح إطار الرقابة الداخلية والعمل على أن تعتمد بشكل كامل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٩١ - وقدمت المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي معلومات حديثة عن التقدم المحرز في الصندوق في ما يتعلق بإعادة تنظيمه. وأبلغت المجلس بأنها قررت أن يكون موقع المكتب الإقليمي للبرنامج لأوروبا الشرقية ووسط آسيا في اسطنبول، تركيا، مؤكدة أن الصندوق اتبع في ذلك عملية اتسمت بالشفافية، واستخدم فيها ذات المعايير المستخدمة لتحديد مواقع المكاتب الإقليمية الأخرى. وأعربت عن الأسف وهي تبلغ المجلس بأن الصندوق واجه تحدياً آخر في ما يتعلق بتغيير موقع المكتب الإقليمي للدول العربية، بسبب عدم تمكنه من إكمال إبرام اتفاق بشأن ذلك مع حكومة مصر. وقالت إنها ستبلغ المجلس فور اتخاذها قراراً بشأن ذلك، معربة عن الأمل في أن يكتمل تأسيس المكاتب الإقليمية المتبقية بنهاية عام ٢٠١٠. (تجدر الإشارة إلى أنه جرى عقب ذلك، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، التوقيع على اتفاقية البلد المضيف مع حكومة مصر).

٩٢ - وعرضت المديرية التنفيذية تقريرها السنوي (DP/FPA/2010/17 (Part. I)؛ و (DP/FPA/2010/17, (Add.1 (Part 1)؛ و (DP/FPA/2010/17 (Part. II) في سياق بيانها. وأسهمت في توضيح مشاركة وإسهام الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الترابط على نطاق المنظومة، بما في ذلك مبادرة توحيد الأداء. وناقشت المديرية التنفيذية أيضاً استعراض منتصف المدة المرتقب لخطة الصندوق الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣، مشيرة إلى أنه يتيح فرصة لتنفيذ عملية إعادة تنظيم استراتيجية للصندوق. وأعربت عن شكرها لجميع الأطراف التي قدمت مساهمات للصندوق، بما في ذلك المانحون الذين زادوا مساهماتهم -

أستراليا وإيطاليا والصين وفنلندا وكندا والنمسا. واختتمت بقولها إن ”النساء داومن على العطاء لأسرهن ومجتمعاتهن وأمههن على امتداد التاريخ. وقد حان الوقت الآن لأن يعطي العالم للمرأة“.

٩٣ - وأعربت الوفود عن إشادتها بالبيان المتعمق والشامل الذي أدلت به المديرية التنفيذية، وبقيادتها المستنيرة للصندوق. وهنأت الوفود المديرية التنفيذية على الجائزة التي حصلت عليها مؤخرا، اعترافا بأنها ”كرست حياتها للعطاء للمرأة“. وأعربت الوفود عن إشادتها بالدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق في مجال توفير الدعم للبلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في مجالات تشمل السكان والتنمية؛ والصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ والمسائل الجنسانية. وأشادت الوفود بالصندوق على ما أنجزه من عمل لتكثيف وتصعيد جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وربط التصدي للفيروس بالصحة الجنسية والإنجابية. وجرت الإشادة بالصندوق على توفيره الدعم لعملية توزيع العازل الأنثوي، وطرح أحد الوفود تساؤلات بشأن زيادة الطلب على العازل وتحسين توزيعه وتوسيع فرص الحصول عليه/زيادة تخفيض تكلفته. ودعا وفد آخر الصندوق إلى تسخير القدرات لإنتاج سلع الصحة الإنجابية في البلدان النامية.

٩٤ - وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة دعم جمع البيانات وتحليلها واستخدامها، مؤكدة ضرورة إيجاد فهم أفضل لتحركات السكان وجوانب ترابطها مع التنمية. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى مواصلة توفير دعم الصندوق لبناء قدرات الوكالات الإحصائية الوطنية، ودعا الصندوق أيضا إلى تحقيق اتساق بياناته في تعاون وثيق مع تلك الوكالات. وجرت الإشادة بزيادة الدعم الذي يوفره الصندوق للتعاون في ما بين بلدان الجنوب.

٩٥ - وأعربت عدة وفود عن إشادتها بالصندوق لما يوفره من دعم لبلداتها ومناطقها، مشيرة في ذلك إلى مبادرات صحية مختلفة، مثل المكتب الوطني لحملة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تسريع وتيرة الحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا، الذي افتتح مؤخرا في سيراليون. وجرت الإشادة أيضا بدور الصندوق في مجال الاستجابة الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي يؤثر بها الهيكل الحالي للميزانية على قدرة الصندوق في مجال إطلاق الاستجابات الإنسانية وتوفير الموارد لها. وأكد الوفد أهمية تعزيز قدرة الصندوق في مجالات تنفيذ عمليات البرمجة الشاملة لحالات الإعاقة؛ والدعوة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتوفير الدعم لجمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عمليات التعداد السكانية.

٩٦ - وأشادت وفود بمساهمة الصندوق في دفع مبادرة توحيد الأداء إلى الأمام في البلدان الرائدة، باعتباره وسيطاً وداعيةً جهير الصوت في ما يتعلق بتحسين الترابط، ورائداً في مجال البرمجة المشتركة. ودعت الوفود الصندوق إلى مواصلة الاضطلاع بدوره القيادي في إصلاح الأمم المتحدة. وحث أحد الوفود الصندوق ومنظومة الأمم المتحدة على إكمال تنفيذ اتفاق "الجدار الناري" ومواصلة إطلاع المكتب التنفيذي على التقدم المحرز و/أو المعوقات. وأعربت الوفود عن تأييدها لتأسيس كيان جديد معني بالشؤون الجنسانية، وعن اهتمامها بالحصول على معلومات بشأن مشاركة الصندوق في عمل الكيان الجديد.

٩٧ - ورحبت الوفود بالتقرير السنوي الشامل وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١٣. وأقرت بالتحسينات المدخلة على التقرير السنوي، معربة عن ترحيبها بتضمينه جزءاً للدروس المستفادة الخاصة بكل واحد من النواتج. وأشارت الوفود إلى أن إدراج البيانات المعيارية والأهداف، بجانب بيانات الأداء لعام ٢٠٠٩، في التقرير أثاره بالمعلومات ويسر قراءته. وطلبوا أن يدرج في التقارير المستقبلية المزيد من الروابط المباشرة بين مدخلات الصندوق والنواتج المنجزة والملوكة على الصعيد الوطني. وطلب تقديم تحليلات أكثر تعمقاً عن كيفية ارتباط الأنشطة والنواتج بالنتائج والتأثيرات. وطلبت بعض الوفود أن تتضمن التقارير المستقبلية تفاصيلاً عن كيفية معالجة الصندوق للتحديات. وأكد بعض الوفود أن الإبلاغ عن النتائج ليس مجرد تقييم للأداء، بل يتيح أيضاً فرصاً لإطلاع "السياسيين ودافعي الضرائب على الأشياء الجيدة". واقترحت وفود أن ينظر المجلس التنفيذي في مسألة عقد مناقشات مواضيعية رسمية في الاجتماعات المستقبلية وقصر الإدلاء بالبيانات المسهبة/العامة على الدورة السنوية.

٩٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها للمعلومات الحديثة المتعلقة بإجراء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الحالية وطلبت تقديم إحاطات/عقد مشاورات إضافية. وحثت الوفود الصندوق على استخدام الاستعراض بوصفه فرصة لإعادة النظر في إطار النتائج الإنمائية؛ وتحسين الأهداف والنواتج، وتنفيذ عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية.

٩٩ - وأبرزت الوفود الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدة أن التصدي لمسائل وفيات النفاس والصحة الإنجابية يعد ضمن المجالات الرئيسية لخطة التنمية. وأعربت الوفود عن القلق لارتفاع معدلات وفيات النفاس وبطء التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحسين صحة الأمومة. وأكدت الوفود مجدداً أن حصول المرأة على الرعاية الصحية سيزرع معدلات إنتاجيتها ويساعد على خفض معدلات وفيات النفاس والأطفال. وأعرب البعض عن القلق لندرة العاملين في

القطاع الصحي وتفاوت نسب توزيعهم (وبخاصة نقصهم في أفريقيا جنوب الصحراء)، الشيء الذي يُعرض النُظم الصحية للمخاطر في البلدان النامية. وهناك حاجة للعمل بصفة عاجلة في مجال تنظيم الأسرة بغرض زيادة التثقيف ورفع درجة الوعي وتحسين إتاحة الخدمات في هذا المجال. وأثار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) مسألة عرض مواد على الموقع الشبكي للبرنامج جرت الإشارة فيها إلى موقف أحد مسؤولي البرنامج حيال شؤون الأسرة على نحو لا يتسق مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٠٠ - وذكرت الوفود أنه لا يرجح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما لم يجر توفير موارد إضافية بصفة مستمرة للبلدان النامية. وأعربت الوفود عن الأمل في تعاضد جهود البرنامج والأطراف في شراكة المنظمات الأربعة، بعد انضمام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إليها، من أجل العمل على تنفيذ مبادرة الأمين العام المتعلقة بخطة عمل تحسين صحة الأم والطفل. وجرت الإشادة بالدور القيادي القوي الذي اضطلع به الصندوق في تعزيز مساهمة القابلات في مجال صحة المرأة. وذكر وفد السويد أن اختياره وقع على الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية ليأتي على رأس قائمة الأولويات في مجال التحضير للجلسة العامة الرفيعة المستوى المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر، معرباً عن اعتزام بلده تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٥ مليون كرونة سويدية لتنفيذ مبادرة السويد الخاصة.

١٠١ - وأشادت الوفود بالتعاون الطويل الأمد بين البرنامج والبرلمانيين الذين يديرون دفة السياسات الإنمائية الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية. وجرت الإشادة بالصندوق أيضاً لتركيز اهتمامه على المسائل المستجدة، مثل مسألة الشيخوخة. وجرى تأكيد وجود حاجة متنامية لتركيز المزيد من الاهتمام على الشباب بغرض استيفاء احتياجاتهم في قطاعات متعددة ومعالجة مسألة اضمحلال فرص التعليم والتوظيف.

١٠٢ - وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لقرار الصندوق بأن يكون موقع المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية ووسط آسيا في اسطنبول، تركيا. وأعرب وفد تركيا عن تقديره للصندوق، مؤكداً للمجلس التنفيذي التزامه بدعم الصندوق وكفالة التعاون في العمل معه.

١٠٣ - ونظراً إلى أن هذه الدورة السنوية هي الأخيرة للمديرة التنفيذية، فقد اغتنم الرئيس الفرصة للإشادة بها وبقيادتها، مشيراً إلى أنها حولت الصندوق إلى قوة إنمائية دافعة، في ظل الظروف السياسية الشديدة التعقيد التي رانت على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وحققت له زيادة في الموارد وجعلت عدد مانحيه على رأس قائمة المانحين في منظومة الأمم المتحدة. وأصبح الصندوق شريكاً يحظى باحترام الحكومات ويحتل مقعداً على طاولة

الحوارات المتعلقة بالسياسات. وحاز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في ظل قيادة المديرية التنفيذية، على قبول أوسع نطاقاً على الصعيد العالمي، بوسائل من بينها تعزيز احترام الأبعاد الثقافية للتنمية. واحتتم الرئيس حديثه بتوجيه الشكر إلى المديرية التنفيذية لمساهمتها الكبيرة في مجال التنمية في مختلف أنحاء العالم.

١٠٤ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تعليقاتها الداعمة لعمل الصندوق وعلى الكلمات الطيبة التي قيلت عنها شخصياً. وأعربت عن ترحيبها بعودة رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية وتقديرها لرسالة التأييد القوية التي جرى تبليغها. وشكرت الوفود على التعليقات البناءة بشأن التحسينات المتعلقة بمكمل/محتوى التقرير السنوي، وفيما يختص باستعراض منتصف المدة المرتقب للخطة الاستراتيجية. وذكرت أن الصندوق أحاط علماً بالمقترحات وأنه سيُجري مشاورات مع أعضاء المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ عملية إعادة التنظيم الاستراتيجية من أجل الخطة الاستراتيجية التالية. ولاحظت أن الصندوق يخطط لتقديم تقييمات للبرامج القطرية عند تقديم البرامج القطرية الجديدة إلى المجلس. وأكدت التزام الصندوق بمبدأ التنفيذ الوطني، مشيرة إلى تحمل الصندوق والشركاء الوطنيين مسؤولية مشتركة حيال تحسين أدائه. وأضافت أنه يمكن مناقشة التحديات التي يواجهها التنفيذ الوطني أثناء إحدى المناقشات المواضيعية للمجلس التي اقترحتها بعض الوفود.

١٠٥ - وأعربت المديرية التنفيذية عن التقدير للتعليقات الإيجابية والاعتراف فيما يتعلق بمشاركة الصندوق ومساهمته في إصلاح الأمم المتحدة. وأكدت أن الصندوق سيعمل مع الكيان المعني بالشؤون الجنسانية بصفة شريك مكتمل الشراكة، مشيرة إلى أنه يتعين مع ذلك على كل وكالة تحقيق الإنجازات الخاصة بولايتها، بما فيها ما يتعلق منها بالمسائل الجنسانية. وسيركز الصندوق اهتمامه على معالجة المسائل الجنسانية والثقافية ومسائل حقوق الإنسان من حيث صلتها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأدلت بمعلومات إضافية عن عمل الأطراف في شراكة المنظمات الأربع، بما في ذلك التركيز على البلدان التي تسجل فيها أعلى معدلات وفيات النفاس وعلى العلاقة بين وفيات النفاس وفيروس نقص المناعة البشرية وتوزيع العمل وسط الأطراف في الشراكة وانضمام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إليها.

١٠٦ - وتوجهت المديرية التنفيذية بالشكر إلى جميع الوفود التي سلطت الضوء على أهمية عمل الصندوق في مجال دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشكرت وفد السويد على الإعلان عن تمويل مبادرته الخاصة المتعلقة بالهدف ٥. وتناولت مسألة دعم الصندوق الاستثماري لصحة الأم التابع لصندوق السكان للاستثمارات الاستراتيجية؛ وتكثيف الطلب

على الخدمات؛ واستيفاء احتياجات منع الحمل (بما في ذلك توفير الواقي الأنثوي) من خلال البرنامج العالمي لأمن سلع الصحة الإنجابية. وأكدت مجدداً التزام الصندوق بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأشارت إلى شراكة الصندوق مع أعضاء منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية. ولاحظت أن الشيوخة مجال نام وأن الصندوق وفر الدعم للتدريب وتطوير البيانات والبحوث، وعمل عن كثب مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. وأدلت بتفاصيل إضافية عن عمل الصندوق مع الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين القطري والعالمي.

١٠٧ - وشكرت الوفود على ما أبدوه من تقدير لعمل البرنامج فيما يتعلق بالتعدادات السكانية والجهود الأخرى التي يبذلها لجمع البيانات، مشيرة إلى أن موضوع اليوم العالمي للسكان لعام ٢٠١٠ هو "تسخير البيانات لأغراض التنمية". وأوضحت أن الصندوق استخدم في إعداد منشوره الرئيسي المعنون حالة السكان في العالم بيانات مأخوذة عن شعبة السكان والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وأن تلك البيانات ارتكزت إلى الإحصائيات الوطنية وتحقق اتساقها وفقاً للاتفاقات المبرمة مع اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

١٠٨ - وأكدت المديرية التنفيذية لوفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن المجلس التنفيذي للصندوق حافظ على الدوام على كفاءة التوافق مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والالتزام به. وأوضحت أن ما عُرض في الموقع الشبكي لا يعكس موقف الصندوق أو الموظف المسؤول، بل كان خطأً تفسيرياً من جانب طرف ثالث ولذلك ستم إزالته من الموقع. (تمت إزالة المادة المذكورة من الموقع الشبكي على الفور).

١٠٩ - وفيما يتعلق بالموارد، أعربت المديرية التنفيذية عن اتفاقها مع الوفود التي أكدت أهمية زيادة المساهمات الأساسية وكفاءة تقديمها في الوقت المناسب وقابليتها للتنبؤ. وشكرت جميع البلدان التي قدمت مساهمات، بما فيها البلدان التي زادت مساهماتها و/أو أعلنت تبرعات متعددة السنوات. وأدلت بتفاصيل إضافية عن إعادة تنظيم الصندوق، مشيرة إلى أنه جرى توحيد الدعم التقني والدعم البرنامجي من أجل زيادة فعالية المساعدة المقدمة إلى المكاتب القطرية.

١١٠ - وفيما يتعلق بالعملية المتصورة لاختيار المدير التنفيذي الجديد، أشارت المديرية التنفيذية إلى أن الأمين العام سيوجه رسالة إلى البعثات الدائمة من أجل تقديم طلبات لشغل الوظيفة. وقالت إنه يمكن أن تقدم أسماء المرشحين عن طريق حكوماتهم أو أن يقدموا هم طلبات ترشيحهم بأنفسهم، وأن النظر في الطلبات سيتم عبر العملية المتبعة في مجال التنافس الوظيفي، بما في ذلك إعداد قائمة التصفية وإجراء المقابلات الشخصية، عن طريق لجنة مقابلات تضم مسؤولين ذوي مناصب عليا، من أجل تقديم توصية بقائمة تصفية أخرى من

ثلاثة أو أربعة مرشحين ليجري الأمين العام المقابلات الشخصية معهم. وسيتخذ الأمين العام القرار النهائي، آخذاً في الاعتبار أيضاً المشاورات التي تجري مع المجلس التنفيذي.

١١١ - واختتمت المديرية التنفيذية حديثها بتوجيه التحية إلى الوفود التي ستنتقل إلى مواقع خارج نيويورك. وتوجهت بالشكر إلى الوفود وإلى المجلس التنفيذي بصفة عامة على نصره جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتقديم الدعم للصندوق ولمهمته ولولايته.

١١٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠١٠: تقرير المديرية التنفيذية عن عام ٢٠٠٩: التقدم والإنجازات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

خامس عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

١١٣ - عرض رئيس فرع تعبئة الموارد تقرير المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٠ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2010/18) وقدم معلومات حديثة عن حالة تمويل الصندوق. وأشار إلى أن تقديرات الإيرادات المتنبأ بأن يحصل الصندوق عليها من المساهمات في الموارد الأساسية بلغت ٤٥٧,٦ مليون دولار في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بانخفاض قدره ٩,٤ ملايين دولار عن تقديرات الوقت الذي اكتمل فيه إعداد التقرير، في آذار/مارس، حين بلغت التنبؤات ٤٦٧,٩ مليون دولار. وشملت الإعلانات الرسمية عن التبرعات حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، البالغ عددها ١٠٨ إعلانات، ٣٢ إعلاناً عن تبرعات متعددة السنوات. وفيما يتعلق بتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٠، قدم رئيس الفرع تعديلاً أشار فيه إلى أن انخفاض المساهمة المتوقعة لفرنسا بلغ ٢٢ في المائة. وشكر المجلس التنفيذي وجميع البلدان على تعاونهم الوثيق في العمل ودعمهم الذي لا يفتر.

١١٤ - وتحدث اثنان من الوفود فأكدوا ضرورة أن يحصل الصندوق على موارد أساسية أكثر في الوقت المناسب وبصورة قابلة للتنبؤ من أجل مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشجعا البلدان على الإعلان عن تبرعات متعددة السنوات. وأعلنت موريتانيا عن مضاعفة مساهمتها للصندوق للفترة ٢٠١١/٢٠٠٩. وأشارت بلجيكا إلى أنها أدخلت زيادة كبيرة على مساهمتها في الموارد العادية للصندوق.

١١٥ - وتوجه رئيس فرع تعبئة الموارد بالشكر إلى الوفود على دعمها القوي للصندوق.

١١٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠١٠: تقرير المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٠ والسنوات المقبلة.

سادس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١١٧ - أعلن رئيس المجلس التنفيذي في مستهل الجلسة أن تمديد البرنامج القطري للبيرو (DP/FPA/2010/25) قد أضيف إلى جدول الأعمال في إطار البند ١٦: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها.

١١٨ - وعرضت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) ١٠ مشاريع وثائق برامج قطرية جديدة و ١٨ تمديدا لبرامج قطرية. وأدى مدير المكاتب الإقليمية للصندوق لأفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بتفاصيل عن البرامج كل للمنطقة المسؤول عنها.

١١٩ - وأدى ١٠ وفود من بلدان مانحة بيان مشترك حول كيفية تصميم البرامج القطرية وعرضها وتنفيذها. وأشارت الوفود إلى التحدي المضاعف المتمثل في التعلم من التقييمات بغية تحسين تنفيذ البرامج، وأكدوا أهمية ما يلي (أ) إدماج الدروس المستفادة في تصميم البرامج لكفالة تطبيقها ولرصد الأداء؛ (ب) واستخدام الدروس المستفادة من قبل منفذي البرامج لزيادة فعالية أعمالهم. ورحبت الوفود بقرار إدارة الصندوق بتقييم البرامج القطرية للسنة قبل الأخيرة للدورة البرنامجية. ومن أجل تحسين المناقشات المتعلقة بوثائق البرامج القطرية في المجلس التنفيذي، اقترحت الوفود أن تركز العروض التي يقدمها المديرين الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة للسكان على تحليل الدروس المستفادة والتحسينات التي أدخلت على وثائق البرامج القطرية الجديدة. علاوة على ذلك، يمكن أن يشارك في العروض أيضا بعض الممارسين من الميدان ليشرحوا كيف يتمكنون من مراعاة الدروس المستفادة في وثائق البرامج القطرية. وأكدت الوفود ضرورة توافر مجموعة لا بأس بها من التقييمات الجيدة من أجل استخلاص دروس مفيدة. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء انخفاض معدل امتثال المكاتب القطرية فيما يتعلق بخطط تقييماتها وحثت كبار مديري الصندوق على اتخاذ ما يلزم من خطوات لتحسين معدل الامتثال.

١٢٠ - وخلال المناقشات، أدلى أحد الوفود ببيان باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين أكد فيه على أن أهم مبدأ من مبادئ الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة يتمثل في الملكية والقيادة على الصعيد الوطني. وأعاد الوفد تأكيد موقف المجموعة من أن المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، وخصوصا الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها، لا ينبغي تسييسها وينبغي القيام بها وفق مبدأ الملكية الوطنية، واحترام سيادة بلدان البرنامج وصون حياد الصناديق والبرامج. وأكد الوفد أن أعضاء المجلس التنفيذي يتوقع منهم أن يرشدوا الوكالات بخصوص الجوانب التقنية للبرامج القطرية. وأكد الوفد ضرورة مناقشة جميع المسائل في المحافل المناسبة.

١٢١ - وأدلت الوفود بتعليقات حول مشاريع وثائق برامج قطرية محددة، بما في ذلك مدى ارتياحها بما يوضع من تأكيد على تعزيز النظام الصحي ورصد وتقييم الجودة؛ وأوجه التكامل بين الجهود المبذولة لبناء القدرات مع شركاء التنمية الآخرين؛ والتدريب المتاح لصانعي السياسة في مجال تحليل البيانات واستخدامها من أجل وضع سياسات وبرامج صحية؛ والتركيز على المساواة بين الجنسين. وشجعت الوفود التنسيق مع الصندوق العالمي وغيره من المبادرات الصحية من أجل التصدي للوفيات النفاسية؛ وإضافة خطوط أساس وأهداف تتعلق بمؤشرات النواتج؛ وتوفير تقييمات للبرامج القطرية في الوقت المناسب.

١٢٢ - وأيدت عدة وفود في كلماتها برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكدت بعض الوفود ضرورة رصد البرامج بطريقة وافية ودقيقة، بما في ذلك كفاءة وصول البرنامج إلى الجهات المقصود أن تستفيد منه وعدم تقديم أي أموال نقدية. وفي معرض إقراره بالدعم الذي يقدمه الصندوق منذ أمد طويل للصحة والحقوق الإنجابية ولل سكان والتنمية في الصين، أكد أحد الوفود أن أنشطة الصندوق في الصين تحقق تأثيراً مهماً وإيجابياً على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني. وأثنى الوفد على الأعمال التي يقوم بها الصندوق في الصين. وفي معرض إشارته إلى مشروع وثيقة البرنامج القطري لجورجيا، ذكر وفد الاتحاد الروسي أنه من غير المقبول أن يقدم بلده بوصفه طرفاً في النزاع المسلح الذي نشب في عام ٢٠٠٨. وأكد الوفد ضرورة أن تتسم الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالحياد وضرورة عدم تسييسها. وأكد الوفد أن حكومتي الجمهوريتين المستقلتين لأبخازيا وجنوب أوسيتيا ينبغي أن تستشار بهدف إيجاد الشكل المناسب للتعاون مع الصندوق.

١٢٣ - وأعربت الوفود المعنية عن شكرها للمجلس التنفيذي على تمديد برامجها. وأعربت الوفود التالية عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق: جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبنغلاديش وجمهورية ترازيا المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسيراليون والصين والعراق وموريتانيا والسلطة الفلسطينية.

١٢٤ - وقدمت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) ومديرو المكاتب الإقليمية الشكر للوفود على ما أدلت به من تعليقات بناءة وتقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق. وأكدوا للمجلس التنفيذي أنه سيجري، وفقاً لمقرر ٣٦/٢٠٦، إيصال التعليقات على مشروع وثائق البرامج القطرية إلى البلدان المعنية كي تأخذها في اعتبارها عندما تضع الصيغة النهائية لوثائق البرامج القطرية. كما أكدوا للمجلس الالتزام الثابت للصندوق بمبادئ الحياد العالمية وتعدد الأطراف، فضلاً عن القيادة والملكية على الصعيد الوطني.

١٢٥ - وأقر المجلس التنفيذي تمديد برامج ناميبيا ونيبال وباكستان وسيراليون لمدة سنتين. وأقر المجلس أيضا التمديد الثاني لمدة سنة واحدة لبرنامج جمهورية إيران الإسلامية. وأحاط المجلس علما بتنفيذ برامج البلدان التالية لمدة سنة واحدة: ألبانيا وأوكرانيا وبنغلاديش وبيرو وتشاد وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر والصومال وفييت نام وموريتانيا وميانمار وتمديد برنامج جمهورية ترازيا المتحدة لمدة ٦ أشهر. وأحاط المجلس علما بمشروع وثائق البرامج القطرية لكل من أذربيجان وبيلاروس وتركيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وسوازيلند والصين والعراق وكمبوديا والأرض الفلسطينية المحتلة فضلا عن التعليقات التي وردت عليها وسوف تحال إلى البلدان المعنية لتأخذها في حسابها عند وضع الصيغة النهائية للبرامج، وفق المقرر ٣٦/٢٠٦.

١٢٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠١٠: طلب جمهورية ترازيا المتحدة تقديم مشروع وثيقة برنامج قطري موحد إلى المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي. وبعد صدور المقرر، هنا وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية ترازيا المتحدة على اعتماد الطلب والنجاح الذي حققته في أدائها الموحد. وأعرب وفد جمهورية ترازيا المتحدة عن امتنانه للمجلس التنفيذي على ما قدمه من دعم ثابت وأشار إلى أن مبادرة توحيد الأداء كان لها تأثير في تحويل الحكومة الوطنية والمجتمع المدني.

سابع عشر - التقييم

١٢٧ - عرض مدير شعبة خدمات الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير فترة السنتين عن التقييم (DP/FPA/2010/19). وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) رد إدارة الصندوق على التقرير.

١٢٨ - وأقرت الوفود بالالتزامات الإيجابية التي قدمتها إدارة الصندوق بمواصلة تحسين ثقافة التقييم وأعربت عن شكرها للإدارة على ردها البناء على النتائج المتعلقة بالتقييم. واستناداً إلى خبرتهم المكتسبة من الوكالات التي يعملون فيها، أقرت الوفود بأن تطوير "ثقافة تقييم" داخل المنظمة يستغرق وقتاً وطالبوا الصندوق بإيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لما يلي: وضع دليل تنفيذي؛ الانتقال إلى "النهج المتداخل" فيما يتعلق بالتقييم لإتاحة إمكانية قياس التأثير؛ والإقرار بأن رصد الأداء والتحسين المتواصل هما مهمتان رئيسيتان؛ وتحسين أنشطة الرصد؛ وعرض التقييمات وقت تقديم برامج قطرية جديدة وممددة إلى المجلس التنفيذي. وأعربت الوفود عن سرورها لما لاحظته من أن رد إدارة الصندوق وخطة التقييم لفترة السنتين يعكسان الإدراك بأنه من أجل كفاءة الاستفادة من الدروس فإنه ينبغي أن تكون التقييمات شرطاً أساسياً لتخطيط الدورات الجديدة للبرامج القطرية. ورحبت الوفود بقرار إدارة الصندوق إجراء التقييمات في السنة قبل الأخيرة لدورة البرنامج القطري.

١٢٩ - وأثنت بعض الوفود على الصندوق لإدراكه ضرورة تنسيق نهج التقييم في سائر أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تنسيق النهج لا يعادل إجراء تقييمات مشتركة. وفيما يتعلق بتطوير القدرات على مستوى المكاتب القطرية، اقترحت الوفود إمكانية تنظيم دورات تدريبية بصورة مشتركة من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وشجعت الصندوق على مواصلة إتاحة تقاريره التقييمية من خلال موقعه على الإنترنت وأكدت أن جميع تقارير التقييم ينبغي أن تكون متاحة لشعبة خدمات الرقابة. وسأل أحد الوفود متى ستجري مناقشة في المجلس التنفيذي بشأن تقييم الرد الإنساني للصندوق في عام ٢٠٠٩، والمشار إليه في الوثيقة (DP/FPA/2010/19). وأعرب وفد آخر عن شكره للصندوق على ما أسهم به في الحملة العالمية للقضاء على الناسور. وشكر أحد الوفود الصندوق على الدعم الذي قدمه إلى التعداد السكاني في بلده.

١٣٠ - وذكر عدد من الوفود أنهم كانوا يتوقعون أن يروا في تقرير شعبة خدمات الرقابة دراسة استقصائية ومعلومات منهجية حول النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن التقييمات التي جرت خلال فترة السنتين قيد الاستعراض. وطالبت شعبة خدمات الرقابة وإدارة الصندوق بالقيام بمجهود مشترك لإيجاد حل لمسألة انخفاض عدد تقارير التقييم. وسأل بعض الوفود فيما إذا كانت خطة التقييم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ توفر قائمة كاملة بالتقييمات المزمع إجراؤها وأشاروا إلى أن التقييمات التي ترمع الشعبة القيام بها يجب أن تكون مدرجة في القائمة الكاملة. وأشار إلى ضرورة إدراج المعلومات المتعلقة بالتنفيذ والتأثير في تقرير التقييم الذي تعده الشعبة فضلا عن رد إدارة الصندوق المزمع تقديمه إلى المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٢. كما طُلبَ إلى الشعبة أن تضمن تقاريرها في المستقبل معلومات عن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقييمات.

١٣١ - وشجعت الوفود الصندوق على اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل وضع برامج تستند إلى الأدلة والإفادة بشكل أفضل وبصورة أكثر منهجية من النتائج الواردة في التقييمات من خلال إدماج الدروس المستفادة في دورات البرمجة اللاحقة. وشجع بعض الوفود على إجراء تقييمات مشتركة وأعربت عن الأمل في أن تضمن تقارير التقييم في المستقبل أبرز النتائج التي توصلت إليها التقييمات، وخصوصا النتائج المتكررة. وسأل أحد الوفود إذا كانت هناك موارد بشرية كافية متاحة لتنفيذ سياسة التقييم الجديدة في جميع أنحاء الصندوق.

١٣٢ - وشكرت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على ما قدموه من توجيهات وأكدت لهم أن الصندوق ملتزم بالمساءلة. وأكدت استقلالية شعبة خدمات الرقابة وأعربت عن تقديرها لعمل مدير الشعبة. ووجهت انتباه الصندوق إلى مسألة الإسناد والإسهام، مشيرة إلى أنه جرت مناقشات مطولة بشأن المسألة عندما كان يجري إعداد الخطة الاستراتيجية للصندوق. وأكدت أنه حان الوقت مجدداً لتركيز الاهتمام على الموضوع، خصوصاً في ضوء البرنامج القطري الموحد حيث كان لا بد من التفكير في كيفية إجراء التقييمات بشأن إسهامات صناديق وبرامج الأمم المتحدة والحكومات الوطنية. وأشارت إلى أن "النهج المتداخل" إزاء التقييم يثير أيضاً مسائل معقدة بخصوص الإسناد والإسهام. وفي معرض إشارتها إلى مسألة القدرات، طالبت المجلس بمساعدة الصندوق في إيجاد حل لمسألة تخصيص موارد للتقييم. وأعربت عن الأمل في أن يسمح المجلس بالميزانية المقبلة تخصيص موارد إضافية لمواصلة تعزيز عملية التقييم في الصندوق. كما وجهت الدعوى إلى أعضاء المجلس للنظر في إمكانية إجراء مناقشة مواضيعية حول كيفية إحراز تقدم في مسألة المراجعة والتقييم في إطار بيئة البرمجة والتمويل الجديدة، مع التركيز على القيادة والملكية على الصعيد الوطني.

١٣٣ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) عن شكرها للوفود لما أدلت به من تعليقات بناءه وأعربت عن تقديرها لاعتراهم بالخطوات التي اتخذها الصندوق لتعزيز عملية التقييم. وأعربت عن موافقتها على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين نوعية التقييمات وتوقيتها وتحسين الدروس المستفادة من التقييمات. وأشارت إلى أنه تجري حالياً دورات تدريب مشتركة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وسينظر الصندوق في إمكانية توسيع نطاق التدريب. وذكرت أن الصندوق أحاط علماً بالنصائح والاقتراحات التي قدمها أعضاء المجلس التنفيذي وسوف يقوم بالاسترشاد بها في أعماله. كما سيطلب إضافة شعبة خدمات الرقابة إلى قائمة التقييمات المزمع إجراؤها. وأعربت عن شكرها للحكومة السويسرية على الاستمرار في إعارة موظف إلى فرع التقييم بالصندوق وناشدت أعضاء آخرين في المجلس أن ينظروا في إمكانية إعارة موظفين لأغراض التقييم إما إلى شعبة خدمات الرقابة أو إلى شعبة البرامج بالصندوق.

١٣٤ - وأعرب مدير شعبة خدمات الرقابة عن شكره للوفود على ما قدمته من تعليقات وأكد لها أن التعليقات المتعلقة بتقارير الشعبة سوف تؤخذ في الاعتبار في التقرير المقبل لفترة السنتين.

١٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٦/٢١٠: تقرير التقييم لفترة السنتين.

ثامن عشر - مسائل أخرى

دور المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٦ - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعاون ونائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) عرضاً عاماً لدور المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣٧ - وسأل أحد الوفود عن الحوار المتعلق بالسياسات وفيما إذا كان التخطيط الاستراتيجي يتم على الصعيدين القطري والإقليمي بالنسبة للتخطيط الاستراتيجية لكل من هاتين المنطقتين. وأشار وفد آخر إلى تآزر التواجد في مكان واحد وسأل ما التدابير التي تتخذ لكفالة التآزر في الحالات التي تتواجد فيها المكاتب الإقليمية في مكان واحد.

١٣٨ - وأبرز مدير البرنامج الإنمائي المعاون التعاون القائم بين الوكالات وآليات تقديم الدعم إلى الحوار المتعلق بالسياسات.

١٣٩ - وأشارت نائبة المديرية التنفيذية للصندوق (البرنامج) إلى أن الأولويات الإقليمية للصندوق تستمد بوجه عام من الخطة الاستراتيجية للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١٣، وهذه الخطة تقوم بدورها على الأولويات القطرية والإقليمية. واستشهدت بعدد من الأمثلة المحددة لتوضيح هذه النقطة. وأبدت موافقتها على جوانب التآزر التي تنجم عن التواجد في مكان واحد وذكرت أنه خلال فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ سيجري تقييم للهيكلية الإقليمية التي يتبعه الصندوق. وأشارت إلى أن المواءمة والاتساق يقعان في صلب التواجد في مكان واحد وأنه حيث لا يتواجد الصندوق في مكان واحد مع البرنامج الإنمائي فإنه يتواجد في نفس المكان مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة حيث ما أمكن ذلك.

أنشطة أخرى

١٤٠ - جرت حلقات المناقشة والإحاطات التالية:

(أ) حلقة مناقشة حدث خاص - القضاء على الفقر: أهمية الصحة الجنسية والإنجابية. ترأس رئيس المجلس التنفيذي المناسبة الخاصة وجرى تقديم عروض من قبل وزير الدولة لشؤون المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا؛ وأستاذ معاون من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونائب مدير تنظيم الأسرة/الصحة الإنجابية لمشروع مبادرة السياسة الصحية، الفريق الدولي للمعاملات الآجلة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ واقتصادي في الشؤون الصحية وخبير بالنظم الصحية من نيجيريا. وأدلت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالملاحظات الختامية.

(ب) حدث جانبي مشترك يتعلق بالرد الإنساني والطارئ - الصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات، الانتعاش وما بعده: ليست مسألة نسائية فقط. ترأس المدير العام للتعاون الدولي بوزارة الخارجية الهولندية الحدث الجانبي وقدم عروضاً وزيارة شؤون المرأة في هايتي؛ ورئيس فرع الرد الإنساني للصندوق؛ وكبير مستشاري التعافي من الأزمات، مكتب منع الأزمات والتعافي منها.

(ج) حلقة نقاش حول دور البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تطوير القدرات وفعالية المساعدات/التنمية. وقدم عروضاً مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب سياسة التنمية في البرنامج الإنمائي؛ ومدير الشعبة التقنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(د) إحاطة غير رسمية قدمها البرنامج الإنمائي حول التقييم الدولي للأهداف الإنمائية للألفية. وقدم العرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب سياسة التنمية في البرنامج الإنمائي.

الجزء الثالث

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك،

في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
- ٢ - وأقر المجلس جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية (DP/2010/L.3)، كما أقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٠ (DP/2010/33).
- ٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدورته المقبلة في عام ٢٠١١:
الدورة العادية الأولى:
من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١
الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي: ٤ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١١
الدورة السنوية: من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١
الدورة العادية الثانية: من ٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
- ٤ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠ في الوثيقة DP/2011/2، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع www.undp.org/execbrd.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

- ٥ - استهلّت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيانها برسالة مؤداها أن الأشهر القادمة تتسم بالأهمية لتعزيز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة ما يتصل منها بمؤتمر القمة القادم المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وتغيير المناخ. وقدمت نظرة عامة على الدور النشط للبرنامج في التحضير لمؤتمر القمة القادم المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، وأشارت إلى الفرصة المتاحة للدول الأعضاء للاتفاق على خطة ذات منحى عملي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتناولت في هذا السياق إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن التقييم الدولي الذي أجري بقيادة البرنامج الإنمائي، وهو التقييم الذي لاحظت أنه قوبل بالترحيب من مجموعة الثمانية التي أشارت إليه بصورة إيجابية في إعلان موسكو

الصادر عنها. كما عرضت آخر المبادرات المتعلقة بالمناخ وارتباطها بالتنمية، وأوردت مثالا لذلك الاتفاق البارز المبرم مؤخرا بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة إكوادور لإنشاء صندوق "ياسوني آي تي تي" Yasuni-ITT الاستثماري (المتعلق بغابة ياسوني - حوض إشبينغو - تامبو كوتشا - تيبوتيني النفطي في إكوادور)، لحماية التنوع البيولوجي إلى جانب تعزيز سبل رزق الشعوب الأصلية وحقوقهم وثقافتهم.

٦ - وأعربت مديرة البرنامج الإنمائي عن تعاطفها مع المتضررين من الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا في عدد من البلدان. وفي هذا الصدد، عرضت المديرة آخر تطورات أنشطة البرنامج في باكستان، وبخاصة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، ضمن منظومة الأمم المتحدة وباعتباره الوكالة الرائدة في المجموعة المشتركة بين الوكالات لإصلاح المجتمعات المحلية. وشددت على ضرورة الانتقال بشكل محكم من مرحلة تقديم معونات الإغاثة إلى مرحلة تحقيق الانتعاش المبكر، وأشارت إلى أن العمل الهام كثيرا ما يكون عنصرا لا يتلقى تمويلا كافيا من بين عناصر الاستجابة الدولية. كما سلطت الضوء على جهود الإنعاش المبذولة في هايتي، وتعيينها من قبل الأمين العام لتمثيل الأمم المتحدة في اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. وفي تعليقاتها على إصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، أعربت عن الأمل في أن يولد التقرير الذي يصدر في الذكرى العشرين لصدور هذه السلسلة من التقارير حواراً بنائاً يتناول ضمن ما يتناول الابتكار في قياس التنمية البشرية.

٧ - وفي ما عرضته من آخر المعلومات عن التقدم المحرز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت المديرة إفادات عن خمسة من مجالات الأولوية تتصل بخطة تسيير الأعمال: (أ) زيادة التركيز على النتائج؛ (ب) إنشاء منابر لتبادل المعارف؛ (ج) التعجيل بإنجاز عمليات الشراء والتعيين؛ (د) مبادرات لاختيار الموظفين وتطوير مهاراتهم والاحتفاظ بهم وإجراء حوار حول الأداء؛ (هـ) بناء شراكات استراتيجية أكثر ومد أنشطة الدعوة إلى الاقتصادات الناشئة الكبرى. كما أوضحت بالتفصيل أنشطة البرنامج الإنمائي باعتباره القائم على إدارة نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، ووجهت الانتباه إلى الإصدار القادم من التقرير التجميعي الذي يضم التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ٢٠٠٩، الذي أبرز الجهود التي بذلتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لمساعدة على بلوغ أهدافها الإنمائية.

٨ - وكررت مديرة البرنامج، بصفتها رئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تأكيد الالتزام بتقديم الدعم من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة من خلال موازنة ممارسات الأعمال. وشددت على الجهود

المبدولة لزيادة الكفاءة التشغيلية على الصعيد القطري. ووصولاً إلى هذه الغاية، أشارت إلى تقديم مقترحات، تستند إلى أربع زيارات قامت بها بعثات مشتركة إلى البلدان المشمولة بالبرامج، في انتظار إقرارها في الاجتماع المقبل للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وهو أول اجتماع مشترك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفيما يتعلق بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، كررت التأكيد على دور الكيان الجديد في توضيح الجهود المبدولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٩ - فيما يتعلق بالحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكدت مديرة البرنامج من جديد الحاجة الملحة لتوفير موارد أساسية إضافية ويمكن التنبؤ بها، ولا سيما إعلانات التبرعات المتعددة السنوات، حيث أن التوقعات المتعلقة بعام ٢٠١٠ لا تزال تشير إلى تراجع التمويل. وفي استعراضها لإجمالي التبرعات للبرنامج الإنمائي والبرامج والصناديق المرتبطة به، شددت على أنه من المتوقع حدوث انخفاض في الموارد العادية لا تقل نسبته عن ٣٠ في المائة بالمقارنة بالموارد المستهدفة لعام ٢٠١٠ في الخطة الاستراتيجية. كما شددت على أنه في حين يسعى البرنامج الإنمائي لتحقيق أقصى مستوى من الأداء، فإن المنظمة ستجد من الصعب عليها أن تفي بتوقعات المجلس التنفيذي إذا ما استمر النقص في الموارد العادية.

١٠ - وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة المالية، أعلنت الإنجاز الذي حققه البرنامج الإنمائي بكونه من بين قلة من مؤسسات الأمم المتحدة التي حصلت على تقرير مراجعة حسابات 'نظيف'، أي غير مشفوع بأية ملاحظات لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، شددت على المسؤولية الإدارية الواقعة على عاتق البرنامج الإنمائي في خدمات إدارة الصناديق، وأعلنت إطلاق بوابة GATEWAY الشبكية على شبكة الإنترنت في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وهي أداة جديدة لتوفير المعلومات المالية عن تبرعات المانحين ومبالغ التحويلات والنفقات السنوية وغير ذلك من أنواع البيانات المتصلة بها في الوقت الحقيقي.

١١ - وتوجهت مديرة البرنامج، في ختام كلمتها، بالشكر إلى المجلس التنفيذي لدعمه المستمر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكدت مجدداً التزام البرنامج الإنمائي بمواصلة تحسين قدراته لمساعدة البلدان على بلوغ أهدافها الإنمائية، والدخول في طائفة واسعة من الشراكات، وتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وعرضت مديرة البرنامج المعاونة الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٩ (DP/2010/35 و Add.1). وكررت من جديد الطلب الذي وجهته مديرة البرنامج لتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها - فهي الركيزة الأساسية للبرنامج الإنمائي. وعرضت آخر

تطورات حالة التمويل للترعاعات الأساسية وغير الأساسية للبرنامج الإنمائي والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٩، مشيرة إلى اتجاهات الإنفاق وتقلبات أسعار الصرف، وإلى الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٢.

١٣ - وتوجهت الوفود بالشكر إلى مديرة البرنامج على بيائها الممتاز، وأثنت على ما تضمنه وعلى التقارير المالية. كما أعربت بأغليبتها الساحقة عن تقديرها لما أظهرته مديرة البرنامج من قدرات قيادية منذ توليها منصبها، وبخاصة في دفع برنامج الأهداف الإنمائية للألفية قدماً، وكذلك لمبادرات خطة تسيير الأعمال. وتوجهت الوفود بالتهنئة للبرنامج الإنمائي على ما قدمه من توجيه في التحضير لمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما التقييم الدولي وإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل النتائج المنشودة من مؤتمر القمة تحديد الإرادة السياسية، ووضع خطة عمل ذات منحى عملي، وزيادة المساعدات الإنمائية الخارجية وغيرها من الموارد. وأشارت الوفود إلى أن اتباع نهج "ترك الأمور على ما هي عليه" في بعض المناطق، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لن يؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ووصولاً لتلك الغاية، رحبت الوفود بتلقي المزيد من المعلومات عن مبادرة إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، الذي لاحظت وفود عديدة بشأنه تحقق نتائج إيجابية في البلدان الرائدة. كما اقترحت إجراء تقييم متعمق لتأثير أزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية على برامج التنمية.

١٤ - وشددت الوفود على التهديد الذي يشكله تغير المناخ على أمن البشر والضرر الذي يمكن أن يلحقه بالنظم الإيكولوجية. وسلط عدد من الوفود الضوء على الشراكات المبتكرة المعقودة مع البرنامج الإنمائي للتصدي لتغير المناخ في بلدانها، وكذلك على الصعيد الإقليمي؛ وشجعوا على تكرار هذه المبادرات. وأثنت وفود عديدة من البلدان المشمولة بالبرامج على البرنامج الإنمائي لاستمرار تركيزه على تنمية القدرات الوطنية، وبخاصة في سياق تغير المناخ، وطلبت زيادة أعمال الرصد والتقييم المشتركة لتحسين التنسيق وتجميع الموارد وتحقيق أثر أعظم. وحث أحد الوفود البرنامج الإنمائي على تقاسم ما يملك من معارف بشأن تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية، وتشجيع الوكالات الأخرى على أن تفعل نفس الشيء في مرحلة التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

١٥ - وأعربت غالبية الوفود التي حضرت الاجتماع عن تعاطفها مع أفغانستان وباكستان والصين، وهي البلدان التي تضررت من الفيضانات. كما أقرت مع التقدير بالجهود المستمرة المبذولة لإعادة بناء هايتي في أعقاب الزلزال الذي أصابها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وشددت على أن البرنامج الإنمائي لا بد وأن يواصل التركيز على تحسين أدائه في البلدان

المتضررة من التراجعات والأزمات، وذلك في شراكة مع الحكومات المضيفة والشركاء الرئيسيين مثل البنك الدولي، وأن يستغل الدروس المستفادة في تحقيق استجابة أفضل. كما حث الوفود على بذل جهود أكثر تنسيقاً وفعالية وأفضل توقيتاً. واستفسر أحد الوفود عن الكيفية التي سيأخذ بها البرنامج الإنمائي في حساباته التوصيات الصادرة عن الاستعراض الأخير الذي أجراه مكتب منع الأزمات والانتعاش. وذكّر وفد آخر بأنه لا ينبغي، في خضم أنشطة الإغاثة الإنسانية، نسيان الاحتياجات الطويلة الأجل في البلدان الخارجة من الأزمات.

١٦ - وأعربت الوفود عن قلق بالغ إزاء استمرار نسق التراجع في الموارد الأساسية. وذكرت أن عدم توفر الموارد العادية الكافية يهدد الطابع المتعدد الأطراف وغير المنحاز للبرنامج الإنمائي، ويحد من الفرص المتاحة لتبني نهج إدارية أكثر استراتيجية ومرونة. وفي حين سلمت الوفود بتأثير القوى الخارجية، مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، في تراجع التبرعات الأساسية، فقد حث البرنامج الإنمائي على الاستمرار في تعديل نفقاته بما يتماشى مع الإيرادات المتوقعة، وتقديم تقرير عن الوفورات المخصصة. وأشار في هذا الصدد على وجه التحديد إلى السفر باعتباره مثالا للمجالات التي يمكن فيها تقليص النفقات، وبخاصة مع أوجه التقدم التي تحققت في تكنولوجيا الاتصالات والتأثير على البيئة. كما طلبت الوفود مزيداً من الإيضاح في التقارير المقبلة لآثار تقلبات أسعار الصرف، بما في ذلك الجهود المبذولة لتجنب حدوث أثر سلبي على النتائج المالية. وبالإضافة إلى ذلك، كررت التأكيد على ضرورة استخدام الأموال في البرامج ذات الأولوية. وطلبت بضعة وفود تقديم التقرير المالي في نفس وقت تقديم التقرير السنوي تحقيقاً للاتساق.

١٧ - وطلبت الوفود بصورة ملحة من الدول الأعضاء زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية، وشددت على الحاجة لإعلانات التبرعات المتعددة السنوات لتمكين البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بمسؤولياته. وفي الوقت نفسه، أكدت الوفود مجدداً على ضرورة أن يصبح البرنامج الإنمائي أكثر ابتكاراً في طريقة تسييره للأعمال في تعبئة أنواع أخرى من التمويل، مثل التبرعات العينية. وشجعت على مواصلة استكشاف الفرص غير المستغلة في البلدان المتوسطة الدخل، من منظور تمويلي، وبهدف إقامة نوع جديد من أطر الشراكة يعبر عن الديناميات المتفردة لهذه البلدان.

١٨ - ورحبت الوفود بتشديد البرنامج الإنمائي على تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وأكدت مجدداً على أهمية نوعية وكمية التمويل المتوفر للأنشطة التنفيذية، وفي تحديد "المستوى اللازم توافره" من الموارد الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أثنت الوفود على الاهتمام بتنفيذ خطة تسيير الأعمال، والإدارة القائمة على النتائج، والتعاون فيما بين بلدان

الجنوب، والكفاءة في تحقيق توحيد الأداء، وتطوير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وظلت وفود عديدة تطلب زيادة تنسيق المعونات والاتساق في البرامج القطرية.

١٩ - ورحبت الوفود بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وكررت التأكيد على أن تحقيق المساواة بين الجنسين يظل يمثل أولوية استراتيجية للبرنامج الإنمائي - وهي أولوية تنسم بأهمية بالغة في بلوغ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية (المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة) وترتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع الأهداف الإنمائية للألفية. ووصولاً إلى هذه الغاية، طلبت الوفود من مديرة البرنامج، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مساعدة الوكالة الجديدة في تحديد المزايا النسبية التي تمتلكها وإنجازها، فضلاً عن كفالة توفر الموارد الكافية لها وتمتعها بالقيادة المقننة.

٢٠ - وتوجهت مديرة البرنامج بالشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات، وبخاصة ما صدر عن وفود البلدان المشمولة بالبرامج التي أبرزت القيمة المضافة للتعاون مع البرنامج الإنمائي. وفيما يتعلق بالاستعراض الذي أجري مؤخراً للمهام منع نشوب الأزمات والانتعاش، أبرزت المديرية واحدة من النتائج الرئيسية: إحصار الموظفين العاملين في مكتب جنيف إلى المقر في نيويورك لتعزيز قدرات المنظمة في هذا المجال، ونقل المهارات على الصعيدين الإقليمي والقطري. كما شرحت آثار التقلبات في أسعار الصرف على الموارد الأساسية. وتماشياً مع ذلك، أكدت على أنه رغم أهمية التبرعات غير الأساسية، فإن الموارد الأساسية تتيح المرونة التي تشتد الحاجة إليها في إنجاز البرامج الاستراتيجية والفعالة، والوصول إلى عدد أكبر من البلدان، ولا سيما البلدان الفقيرة اقتصادياً وإن كانت مستقرة (والتي لا يتسنى لها بالتالي الاستفادة من آليات التمويل في حالات الطوارئ). وشددت على الاستعراض الجاري لنفقات المنظمة، وأكدت أن البرنامج الإنمائي يحتفظ بالحد الأدنى من الاحتياطات التي يشترطها المجلس التنفيذي. كما أكدت مجدداً استمرار الضوابط الصارمة المفروضة على المصروفات. وأكدت كذلك من جديد أن رسالة جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة هي رسالة محورية بالنسبة لتركيز البرنامج الإنمائي وبرامجه الشاملة، وشددت على أن إنشاء الوكالة الجديدة لا يعفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى من مسؤولياتها في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي ختام كلمتها، سلطت الضوء على إنشاء أول شراكة يقيمها البرنامج الإنمائي على الإطلاق مع أحد الاقتصادات الناشئة، وعلى التوجه للتوسع في الشراكات الاستراتيجية وتعميقها.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٩/٢٠١٠ بشأن الاستعراض السنوي للوضع المالي لعام ٢٠٠٨.

ثالثا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة والمسائل المتصلة بها

٢٢ - دعت مديرة البرنامج المعاونة الوفود للتعليق على مشاريع ثمانية برامج قطرية لكل من: إندونيسيا، وأوروغواي، وبوركينا فاسو، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزامبيا، وشيلي، والصومال، وملديف. وأشارت بصفة خاصة إلى أن البرنامج القطري لباكستان صمم بمرونة تتيح استخدامه للاستجابة في حالة الإغاثة الإنسانية والإنعاش المبكر. ثم قدم مدراء المكاتب الإقليمية البرامج القطرية الخاصة بكل منهم.

٢٣ - وأعربت وفود البلدان التي لديها برامج قطرية جديدة عن تقديرها، مؤكدة أن برامجها القطرية سوف تسهم في أولوياتها الإنمائية الوطنية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت غالبية المتكلمين أن هناك تنسيقا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العملية التحضيرية.

٢٤ - وأشادت الوفود بالعمليات التشاركية التي كانت واضحة في وضع مشاريع الوثائق وتتواءمها بصفة عامة مع أولوياتها الوطنية ومبادئ السيطرة الوطنية. وكررت الوفود الحاجة إلى توافر الخبرة الفنية المناسبة على الصعيد القطري، فضلا عن القيام بمهام تقديم التقارير والرصد والتقييم على نحو متسق وصارم وقائم على النتائج. وشددت أيضا على ضرورة تعزيز الموارد بقدر المستطاع وتقليص نطاق الأنشطة بغية تحقيق التركيز الاستراتيجي وإحداث أثر أكبر. وطلب أحد الوفود إجراء تحليل متعمق للمسائل المتصلة بوضع البرامج الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل، والنظر في وضع إطار للتعاون من نوع جديد يعكس السياق الخاص بالبلدان متوسطة الدخل.

٢٥ - وتناول مدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بإسهاب البرنامج القطري المقترح لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مشيرا إلى أن جميع التدخلات البرمجية المخططة سوف تكون متواءمة مع دعم أهداف التنمية البشرية المستدامة، وأضاف أنه سيتم إقرار جميع المشاريع من قبل مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن البرنامج الإنمائي منفتح للتشاور مع من يرغب في ذلك من أعضاء المكتب التنفيذي أثناء إعداد البرامج. وكما هو الحال بالنسبة لجميع برامجها، فإن البرنامج الإنمائي سيوفر المعلومات المتصلة بكل المشاريع من خلال الموقع الإلكتروني للمكتب القطري.

٢٦ - وأعربت الوفود عن دعمها للبرنامج القطري لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ولأنشطة البرنامج الإنمائي في ذلك البلد. ورحبت الوفود بمساهمة البرنامج في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين مستوى معيشة السكان. وشددت بعض الوفود على ضرورة دعم أهداف التنمية البشرية المستدامة وعلى أهمية التركيز على الفئات الضعيفة من السكان، ودعت إلى رصد وتقييم تنفيذ البرنامج بصورة دقيقة، وجرى التأكيد على أخذ تلك التعليقات في الحسبان على نحو كامل.

٢٧ - ولاحظت وفود عديدة أنه على الرغم مما أكده تقييم أجري مؤخرا بشأن محدودية التعاون مع الوكالات الأخرى، فإن وثيقة البرنامج القطري المقترح لزامبيا لم تعالج مسألة الشراكات على النحو الكافي. وطالبت هذه الوفود بالمزيد من التنسيق والبرمجة المشتركة بين الوكالات، كما طالبت بضمان توافر القدرات والموارد الكافية للمساعدة في كفالة أن تتسم التدخلات بالجودة العالية. وأوصى وفدان أيضا بإدراج جزء يتعلق ”بالمخاطر والتخفيف من آثارها“ إلى جانب تحليل الخريطة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر وفد آخر أن الأهداف المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية تبدو متواضعة، وطالب بأن تصنف حسب نوع الجنس مؤشرات رصد وتقييم الفيروس/الإيدز، وأنشطة صغار المزارعين والأنشطة الجنسية وتلك المتصلة بالحوكمة. ولاحظ أحد الوفود غياب النواتج المتوقعة في برنامج وسائل الإعلام والمجتمع المدني، وتساءل عما إذا كان تصميم البرنامج قد تم بالتنسيق مع جهود مشاهة قائمة حاليا في زامبيا.

٢٨ - وتطرقت التعليقات الأخرى للوفود إلى ضرورة التركيز في وثيقة البرنامج القطري المقترح للصومال بصورة أكبر على المساءلة وإدارة المخاطر حيث أن الوضع الأمني في هذا البلد يجد من إمكانية العمل. وطالبت كذلك بأن يتضمن مشروع وثيقة البرنامج القطري للبلد معلومات أوفى عن أثر البرنامج ونتائجه، فضلا عن الشفافية فيما يتعلق بالتحديات التي تعترض التنفيذ. وشددت الوفود على أهمية ربط البرنامج بمنهاج بناء السلام في الصومال وتوضيح كيفية تأثر عمل البرنامج الإنمائي في البلد بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل. وشجعت الوفود كذلك على إجراء تقييم لتحديات وفرص التنمية في الصومال، على أن يراعي ذلك التقييم خصائص المنطقة المعنية.

٢٩ - وأعربت الوفود عن تعاطفها مع باكستان إزاء ما تعرضت له جراء الفيضانات الأخيرة، وعن دعمها لتدابير الإنعاش المبكر المتخذة في إطار برنامجها القطري الجديد. وبالنسبة لمشروع وثيقة البرنامج القطري لبوركينا فاسو، لاحظ وفدان أن الوثيقة لا تتضمن إلا إشارات محدودة للشراكات. وحث الوفدان كذلك البرنامج الإنمائي على تحديد الميزة النسبية التي يتمتع بها في البلد بالنظر إلى اتساع نطاق الأنشطة المقترحة. وأشار أحد الوفود في مشروع وثيقة البرنامج القطري لإندونيسيا إلى ضرورة أخذ الميزة النسبية للمنظمة في الاعتبار أيضاً، خاصة في أعقاب إعلان الحكومة أنها سوف تتولى بصورة متزايدة، اعتباراً من سنة ٢٠١١ أو ٢٠١٢، إدارة وتنظيم الأموال المتأتية من المانحين وعدد المجموعات الإنمائية الدولية الأخرى في البلد.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٣٠ - تولى كلٌّ من مدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والمنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي تقديم المذكرة الخاصة بتقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2010/36).

٣١ - وأعربت الوفود الستة التي أدلت ببيانات في هذا الشأن عن موافقتها على النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المستقلة. وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي النظر في تركيز الموارد على عدد محدود من البرامج والمناطق الجغرافية بغية تحقيق أكبر قدرٍ من النتائج. ودعا نفس الوفد إلى تحسين نُظُم الإبلاغ والمعلومات الإدارية وتعزيز المهارات الفنية للموظفين العاملين على مستوى البلدات.

٣٢ - وأعاد الممثل المقيم تأكيد التزام البرنامج الإنمائي بتلبية احتياجات سكان ميانمار، وأفاد أن البرنامج سوف يضع استراتيجية لتقليص نطاق التغطية الجغرافية وإعداد برنامج جديد للأنشطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ لرفعه إلى المكتب التنفيذي في عام ٢٠١١.

٣٣ - وأحاط المكتب التنفيذي علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية الثمانية. وبموجب القرار ٣٦/٢٠٠٦، ستُنشر الوثائق المنقحة على الموقع الإلكتروني بعد ستة أسابيع من مناقشتها في الدورة العادية الثانية. وسوف تتم الموافقة عليها في الدورة العادية الأولى في عام ٢٠١١ على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها ما لم يتم خمسة على الأقل من أعضاء المكتب بإخطار الأمانة خطياً برغبتهم في ذلك.

٣٤ - ووافق المجلس التنفيذي على ١١ برنامجاً قطرياً وبرنامجاً إقليمياً واحداً على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها، وفقاً للقرار ١١/٢٠٠١. وهذه البرامج هي: أذربيجان، وبيلاروس، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وباكستان، وتركيا، وجورجيا، والجمهورية العربية الليبية، وروسيا البيضاء، وسوازيلند، وصربيا، والصين، والعراق، وكمبوديا. ووافق المكتب التنفيذي كذلك على التجديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية. وإضافة إلى ذلك، اتخذ المكتب القرار ٣٠/٢٠١٠ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابعاً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٥ - قدمت المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراضاً عاماً لأنشطة الشراء للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ (DP/2010/83) و (Corr.1).

٣٦ - وتحدث في هذا الخصوص وفدان، توجهها بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التقرير وعلى التحسينات التي أدخلت على عملية الشراء. واقترح أحد الوفدين تضمين تقرير العام المقبل تحليلاً للموارد البشرية والقدرات التكنولوجية في البلدان النامية. وحث الوفدان على إصدار توصيات بتهيئة الظروف الملائمة لكي تزيد الأمم المتحدة من مشترياتها من الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. وشدد وفد آخر على الحاجة إلى التركيز على السرعة بوصفها مفهوماً محورياً لنجاح عمليات الشراء، مشيراً إلى أن التقرير لم يتطرق إلى هذا الجانب. ومن نفس المنظور، طلب الوفد معلومات عن الأدوات المستخدمة للتعرف على ردود الأفعال، من قبيل "استقصاءات آراء العملاء".

٣٧ - ورحب المدير التنفيذي بالتعليقات، وأكد من جديد التزام المكتب بتعميق قدرات البلدان النامية على الاستفادة من فرص الشراء المتاحة في الأمم المتحدة. كما أكد مجدداً أهمية السرعة وحسن التوقيت باعتبارهما ركنين من أركان عملية الشراء، وباعتبارهما موضوعاً محتملاً لتقرير العام المقبل. وأكد في هذا الصدد أن المكتب يعمل على خفض وقت التسليم إلى أقل حد ممكن، مشيراً إلى وجود أفضل الممارسات في حالات الأزمات الكبرى، مثلما حدث في باكستان وهائيتي. وأوضح في الختام الاستفادة المكتب من الاستقصاءات الفورية والسنوية 'لآراء العملاء' بشأن نوعية وكمية الخدمات المقدمة من أجل المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن تحقيق تحسن فيها.

٣٨ - واتخذ المكتب التنفيذي القرار ٣١/٢٠١٠ بشأن التقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة الشراء للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠٩.

الجزء المشترك

خامسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٣٩ - قام رئيس قسم الميزانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيابة عن المنظمات، بعرض التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة بشأن خارطة الطريق المؤدية إلى الميزانية المتكاملة: تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج (DP/FPA/2010/1-E/ICEF/2010/PB/L.10).

٤٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتعاون القائم بين الوكالات والجهود المبذولة للوصول إلى ميزانية متكاملة في عام ٢٠١٤. وشددت على ضرورة إدماج جميع مصادر الموارد، وفي نفس الوقت استحداث تدابير لتقييم الفعالية التنفيذية والقابلية للمقارنة. وطلبت توضيحات للأسباب التي حدثت بالوكالات لأن تخصص مهام متشابهة لتصنيفات تخص تكاليف مختلفة في المرفق الملحق بالتقرير. وطلبت تفسيراً للأساس المنطقي لهذه الاختلافات. وأوضحت أن الأنشطة المقررة بموجب تكليف من الجمعية العامة، مثل الأمن، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإقامة العدل، وإصلاح تعاقدات الموارد البشرية ينبغي أن تعتبر تكاليف إدارية. وتحقيقاً لهذا الغرض، اقترحت الوفود الأخذ بعنصرين فرعيين يعتبران من قبيل التكاليف الإدارية: التكاليف المتكررة والتكاليف غير المتكررة (التي تحدث مرة واحدة) - واقترحت أن يتم بكل بساطة تحديد تلك التكاليف التي لا تخضع لسيطرة الإدارة.

٤١ - ودعت الوفود لمزيد من التركيز على النتائج. وأعربت عن قلقها لأن الميزانية المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تتسم بنهج انتقائي أكثر مما ينبغي في تعاملها مع الميزنة القائمة على النتائج. وأشارت إلى العديد من المجالات التي تستدعي النظر، من بينها: صيغة للميزانية تتيح مقارنتها مع الميزانيات السابقة، وإدخال تغيير في شكل البيان المالي يعكس التصنيفات الجديدة للميزانية، ودور النتائج الإدارية في الميزانية المتكاملة، ووضع ميزانية لعام ٢٠١٤ تكون مرتبطة بالنواتج الإنمائية للخطط الاستراتيجية القادمة لكل منظمة. وطلبت الوفود وضع نموذج غير رسمي للميزانية كي تسترشد به المناقشات في الأسابيع القادمة. وطالب وفدان بالتمييز بين تكاليف الاستثمار والتكاليف الجارية في النموذج غير الرسمي للميزانية.

٤٢ - ورأت بعض الوفود أنه سيكون من المفيد لميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وضع رسم بياني تضمن فيه تصنيفات التكاليف الجديدة للميزانية. وأضافت أنه من غير الواضح كيف تعتمزم الوكالات وضع ميزنة قائمة على النتائج، واقترحت إيجاد خارطة طريق مفصلة تتضمن التحديات و/أو القيود.

٤٣ - وأعرب نائب المدير المساعد، نائب مدير مكتب الشؤون الإدارية في البرنامج الإنمائي عن شكره للوفود لملاحظاتها ودعمها لتحقيق الميزنة المتسقة. وألقى الضوء على النماذج المختلفة لتسيير الأعمال المتبعة في المنظمات الثلاث، بما في ذلك الأدوار المختلفة للموظفين وتوزيع التكاليف والترتيبات المتبعة مع الشركاء المنفذين. كما أكد التزام البرنامج الإنمائي بإبراز الارتباط بين الميزانية والنتائج الإدارية بصورة أوضح. وأشار إلى العمل الذي يقوم به البرنامج فيما يتصل بشكل البيانات المالية بالتزامن مع العملية المستمرة للميزنة القائمة على النتائج وتصنيف التكاليف. وفي الختام أعرب عن التزامه باستخدام أرقام الميزانية السابقة للبرنامج في إعداد النموذج غير الرسمي للميزانية المتسقة.

٤٤ - ثم تحدث مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، فشكر الوفود على دعمها وتوجيهاتها، وأشار إلى أن المنظمات الثلاث تسير على الطريق المؤدي إلى الميزانية المتكاملة. وفيما يتصل بالصندوق، أكد من جديد أن عمليات الشراء ترتبط بالبرنامج وتنطلق من النتائج البراجمية. وبالتالي، فإن المشتريات في الصندوق تندرج ضمن "فعالية التنمية". وأكد للمكتب التنفيذي أن الصندوق سيقوم عموماً بربط مختلف أنواع الموارد المدرجة في الخطة الاستراتيجية بالنتائج. ورداً على أحد الاستفسارات، أشار إلى أنه ستكون هناك آثار فيما يتصل باسترداد التكاليف، وأن الصندوق سيبلغ المكتب لاحقاً بما تم في هذا الخصوص. وفيما يتصل بالنموذج غير الرسمي للميزانية، لاحظ أن النموذج سوف يظهر التكاليف التي ترد مرة واحدة (أي التكاليف غير المتكررة) والتكاليف المتكررة على نحو منفصل، مما يتيح إجراء مقارنة مفيدة وشفافة. وأشار إلى أن البيانات المالية سوف تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تقتضي مقارنة نفقات الميزانية بالنفقات الفعلية.

٤٥ - واتخذ المكتب التنفيذي القرار ٢٠١٠/٣٢: التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة بشأن خارطة الطريق المؤدية إلى الميزانية المتكاملة: تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج.

سادساً - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٦ - اشترك مدير البرنامج الإنمائي المساعد، ومدير مكتب السياسات الإنمائية في البرنامج الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذية لصندوق السكان (البرنامج)، في عرض التقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (برنامج الإيدز) (DP/2010/39-DP/FPA/2010/26).

٤٧ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على متابعتها التقييم الثاني لبرنامج الإيدز. وطلبت أن تتضمن التقارير في المستقبل مزيدا من التركيز على نتائج مشاركة البرنامج الإنمائي والصندوق في أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وطلبت الوفود أن يكون تقرير لجنة التنسيق المقدم إلى مجلس تنسيق البرنامج مشفوعا بنموذج مرفق موحد لكل وكالة مشتركة في الرعاية، بحيث يُبين كيف تُسهم هذه الوكالات في تحقيق نتائج برنامج الإيدز. وطلبت أيضا بتحسين مواءمة المؤشرات فيما بين برنامج الإيدز والجهات المشاركة في الرعاية، وتحقيق الاتساق بين أطر النتائج العالمية لبرنامج الإيدز والخطط الاستراتيجية وأطر النتائج الخاصة بكل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان. ومن أجل تحسين الشفافية والمساءلة، أكد عدد من الوفود على ضرورة زيادة المشاورات مع الجهات المانحة والمنظمات المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الإيدز.

٤٨ - وطلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تحسين الوضوح في تقسيم العمل المتعلق بوضع المبادئ التوجيهية الجديدة لبرنامج الإيدز، بما في ذلك تعيين من سيقوم بدور الوكالة الرائدة في الأغراض التنفيذية، وحثت على تحقيق الاتساق بين المبادئ التوجيهية من جهة وبين تركيز المنظمة الاستراتيجي وأطرها بشأن النتائج من جهة أخرى. وطلب أيضا متابعة الرسالة المشتركة الموجهة من المدير التنفيذي لبرنامج الإيدز ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى المنسقين المقيمين بشأن تنفيذ إطار نتائج برنامج الإيدز لعام ٢٠١١. ورحبت الوفود بالجهود الرامية إلى تجديد الشراكات مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومع مبادرة الولايات المتحدة بشأن الصحة العالمية، من أجل تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة. وفيما يتعلق بالوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، استفسرت بعض الوفود عن تعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف على المستوى القطري. وأثنت الوفود على توسيع نطاق برامج رفالات الذكور والإناث ليشمل ٧١ بلدا، ودعت إلى وضع أهداف أكثر طموحا لعام ٢٠١١، وحثت على تكييف الوقاية من الفيروس مع الظروف المحلية.

٤٩ - وحثت الوفود على أن تكون للجهات المشتركة في الرعاية مشاركة بالكامل في تنفيذ قرارات مجلس تنسيق برنامج الإيدز، وأشارت إلى ضرورة أن تقوم الميزانية الموحدة وإطار المساءلة الجديدين بقياس نتائج الميزانية برمتها، وأن يتم رصد الاعتمادات الأساسية للبرنامج المشترك وفق الأولويات في مجال التصدي للأوبئة وبحسب أداء الجهات المشتركة في الرعاية، وعلى أساس الأموال التي تجمعها فرادى هذه الجهات على المستويين العالمي والإقليمي. وشجعت عدة وفود الجهود المكثفة المبذولة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين

والعنف ضد المرأة، باعتبارهما من الدوافع الرئيسية لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وأثنت على عمل صندوق السكان في مجال إدماج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للوصول إلى تغطية أوسع وتأثير أشمل، وأعربت عن تقديرها للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان لما بذلاه من جهود لتحسين توفير تلك الخدمات من قبل الحكومات. ودعت الوفود البرنامج والصندوق، وكذلك اليونيسيف، إلى العمل معا من أجل رؤية جديدة لبرنامج الإيدز تتمثل في القضاء على التمييز ومنع الإصابات الجديدة بالفيروس والوفيات الناجمة عن الإيدز.

٥٠ - وشكر مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية في البرنامج الإنمائي الوفود على تعليقاتها. وأكد من جديد على أهمية تحقيق الاتساق عبر أطر النتائج، وأبرز الأعمال الجارية في توحيد وتوضيح دور كل وكالة. وأكد مجدداً أن البرنامج الإنمائي ما زال يستفيد من الدروس المستخلصة من التقييم، سواء لتحسين مواءمة الأنشطة أو لإعداد التقارير في المستقبل.

٥١ - وشكرت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق السكان (البرنامج) الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها البناءة. ووافقت على ضرورة الاتساق بين الخطط الاستراتيجية للصندوق والبرنامج الإنمائي وبرنامج الإيدز من أجل تحقيق الفعالية في الاستجابة بشكل مشترك ومتكامل لفيروس نقص المناعة البشرية. وذكرت أن استعراض منتصف المدة القادم للخطط الاستراتيجية ووضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الإيدز، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، يُهيئان الظروف المناسبة لوضع خطط من شأنها أن تعزز أعمال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وأن تعجل بحصول الجميع على الخدمات بهذا الشأن. وفيما يتعلق بمنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، أكدت نائبة المديرية على أن الصندوق لا يعمل على انفراد بل في إطار شراكة وثيقة مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ليسهم بما يملك من المزايا النسبية، بما في ذلك التركيز على الوقاية الأولية والتأكد من أن المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية يصلن إلى وسائل منع الحمل ويقدرن على تفادي الحمل عندما لا تكون لهن رغبة فيه، وإلى خدمات الصحة الإنجابية الضرورية. وطمأنت الوفود بأن الصندوق يأخذ بنهج شامل في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التثقيف الجنسي حسب مستوى الأعمار وتوافر وسائل منع الحمل، ومنها رفاتلات الذكور والإناث، وإجراء الفحوص وتقديم المشورة. وفيما يتعلق بتقسيم العمل، ذكرت أنها تتفق في الرأي مع ضرورة توخي المزيد من الوضوح، وأشارت إلى أن تقسيم العمل سيستند إلى توصيات لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية وإلى المزايا النسبية لكل جهة من الجهات المشتركة في الرعاية. وأخيراً، قدمت المتكلمة الرئيس الجديد للفرع المعني بفيروس نقص المناعة البشرية للصندوق/الإيدز التابع للصندوق، الذي انضم للصندوق قادماً من منصبه السابق في برنامج الإيدز.

٥٢ - وقدّم مدير الممارسة المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالبرنامج الإنمائي لمحة عامة عن خطوات متابعة الرسالة الموجهة من مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لبرنامج الإيدز إلى المنسقين المقيمين بشأن إطار النتائج. وأكد من جديد أن تنسيق أنشطة مكافحة الفيروس يجري على قدم وساق، وهو محلُّ نظر ضمن إطار أدوات التخطيط مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكد المتكلم أيضا على أهمية إيلاء الاهتمام الواجب لتأمين السبل الكفيلة بألا يقوض تقسيم العمل بين الوكالات آلية توحيد الأداء على المستوى القطري.

٥٣ - وشكر مدير الشعبة التقنية في صندوق السكان الوفود على ما أبدته من تعليقات على مسألة وضع برامج شاملة في مجال تعميم الرفالات، وأشار إلى أنه من المهم التركيز على البلدان ذات الأولوية لكي يكون لهذه البرامج أثرٌ أكبر. وشدد على أهمية الجهود المشتركة المبذولة لمنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل. وفيما يتعلق بمسألة تقسيم العمل، أكد مدير الشعبة على ضرورة توضيح أدوار كل من الوكالات الشريكة والوكالات الرائدة، مشيرا إلى أنّ الوكالات الشريكة مطالبة بالإنجاز والوكالات الرائدة بالتنسيق.

٥٤ - ورحب الرئيس بالمدير الجديد للفرع المعني بفيروس نقص المناعة البشرية للصندوق/الإيدز التابع لصندوق السكان. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المشترك (DP/2010/39-DP/FPA/2010/26).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً - بيان المديرية التنفيذية

٥٥ - تحدّثت المديرية التنفيذية، في بيانها الختامي الهام إلى المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي <http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/6783>)، بصراحة عن أوجه النجاح والقصور والتحديات التي لا يزال يتعين على صندوق السكان مواجهتها لضمان المساءلة وللدفع قدما بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت إلى التحديات الثلاثة التي كانت قد أبرزتها في شباط/فبراير ٢٠٠١ عندما خاطبت المجلس التنفيذي لأول مرة بعد توليها منصب المديرية التنفيذية للصندوق، وهي: ضمان استقرار الصندوق مالياً وتعزيز قدراته المؤسسية؛ ومعالجة السياق الاجتماعي الثقافي لوضع البرامج وتنفيذها. وأوضحت كيف عملت هي وزملاؤها في الصندوق، خلال السنوات العشر الماضية، على الدفع بالأولويات الثلاث إلى الأمام وكيف استجابوا للمتطلبات الجديدة المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة وبتحقيق فعالية المعونة والمساءلة، ليحققوا بذلك إنجازات هامة. ثم سلطت الضوء على ما تبقى من التحديات والفرص أمام الصندوق وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بالمضي قدما نحو عام ٢٠١٥ وما بعده.

٥٦ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى ما شهدته مجموع الموارد المخصصة لصندوق السكان من زيادة بنسبة ٧٥ في المائة بالقيمة الثابتة للدولار منذ توليها لمنصبها في عام ٢٠٠١، وشكرت جميع الدول الأعضاء لمساهماتها ولفتت الانتباه إلى التحدي المستمر المتمثل في تعبئة الموارد، وإلى انخفاض التمويل المخصص لتنظيم الأسرة. وتحدثت عن تحقيق النتائج وتعزيز القدرات المؤسسية للصندوق والتركيز على العمل الميداني. وأشارت إلى أن الصندوق معترف به كمنظمة رائدة في مجال إدارة الموارد البشرية، وإلى أن إعادة تنظيمه تسير في المسار الصحيح. وأعلنت أنه تم التوقيع على اتفاقيتين للبلد المضيف مع مصر وتركيا لتركيز مكثبي الصندوق الإقليميين في كل من القاهرة واسطنبول. وشددت على أن المسألة هي "أولوية الأولويات"، وأسهمت في شرح الخطوات المتخذة لضمان إنفاق الأموال الموكلة للصندوق بشكل رشيد. وأكدت على أن الصندوق لا يتسامح مع الاحتيال، وهو يركز بقوة على متابعة توصيات مراجعة الحسابات.

٥٧ - وأبرزت المديرية التنفيذية أن التقريب بين المبادئ العالمية والقيم الثقافية هو مسألة قناعة شخصية لها أولوية بالنسبة للمنظمة. فالتغيير الدائم لا يأتي من الخارج بل يجب أن يأتي من الداخل، ولذلك قام الصندوق بدور حاسم في تسليط الضوء على قوة الثقافة في تغيير القواعد الاجتماعية والديناميات الجنسانية للمساواة بين الرجل والمرأة، وذلك بإشراك المجتمعات المحلية والقادة المحليين. ثم تحدّثت عن الإنجازات الملموسة التي حققتها الصندوق في النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية خلال العقد الماضي، بما في ذلك المساهمة في زيادة مستوى مهارات التوليد وانتشار وسائل منع الحمل؛ والتقدم المحرز في حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية، وجمع البيانات وتحليلها، وتلبية احتياجات الشباب وإبراز دورهم الرئيسي في النهوض بجدول أعمال المؤتمر. ولفتت المديرية التنفيذية الانتباه إلى جهود الصندوق في الحالات الإنسانية، بما في ذلك تقديم الدعم لباكستان في أعقاب الفيضانات غير المسبوقة التي حدثت مؤخرًا.

٥٨ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى التوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨، فأكدت على أن الملكية والقيادة الوطنيتين أساسيتان للنهج الذي يأخذ به صندوق السكان. وشددت على التزام الصندوق بالتنفيذ على الصعيد الوطني، وأشارت أيضا إلى التحديات فيما يتعلق بقدرة شركاء الصندوق وأثر ذلك على المسألة. أعربت عن أسفها لأن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أصدر رأيا مشفوعا بتحفظات على نفقات التنفيذ الوطني في البيان المالي للصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولفتت المديرية التنفيذية الانتباه إلى مسألة الإسناد والإسهام، وأكدت على أنها مسألة أساسية في إجراء أي حوار آخر بشأن

المساءلة، وخصوصا إذا كانت تتعلق بالملكية. وشددت على أن قضية المساءلة الناشئة فيما يتعلق بالإسناد والإسهام تستحق الاهتمام البالغ والفوري من جانب الدول الأعضاء. وأشارت إلى الطلبات المتزايدة على جهود الموظفين، فأعربت عن أملها في أن يشترط المجلس التنفيذي بداية من العام المقبل أن تكون القرارات التي تُعتمد مشفوعة بموافقة صريحة من قبل المجلس التنفيذي على آثارها المالية وعلى توفير الموارد اللازمة لها.

٥٩ - وتحدثت المديرية التنفيذية عن استعراض منتصف المدة القادم للخطة الاستراتيجية لصندوق السكان وعن الفرص المتاحة لتبسيط وتنسيق وتقديم أفضل النتائج. وتطرقت للحديث عن الدعم الكامل الذي منحه الصندوق لتوحيد الأداء. ورحبت بالهيئة الجديدة المعنية بالشؤون الجنسانية، وهي جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، باعتبارها صوت جميع النساء، وقالت إنها تتطلع إلى العمل عن كثب معها في تحقيق الأهداف المشتركة من أجل تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي الختام، شددت المتكلمة على الشراكات القيّمة التي أقامها الصندوق ووسعها وعمّقها. وذكرت أنّ ”الصندوق ما كان له أن يحقق ما حققه في العقد الماضي من دون دعم من المجلس التنفيذي ومن دائرتنا الواسعة من الأصدقاء والأنصار“. ثم توجّهت بالشكر للمجلس التنفيذي وللشركاء الآخرين في التنمية وللوكالات الشقيقة وموظفي الصندوق، وأشارت إلى أنّ تولي قيادة الصندوق كانت بمثابة ”رحلة رائعة“. وشددت على ضرورة أن ينهض الأنصار بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأكدت على أنّ الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن تتحقق من دون إيلاء اهتمام أكبر لقضايا السكان. وحثّت الدول الأعضاء على حمل هذه الرسالة إلى مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - وأشادت وفود عديدة بالخطوات الجبارة التي قطعها الصندوق بقيادة المديرية التنفيذية في المجالات الحيوية للسكان والتنمية، والصحة الإنجابية والحق فيها، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأثنوا على المديرية التنفيذية لاقتدارها في توجيه الصندوق خلال السنوات العشر الماضية، وأعربوا عن تقديرهم وامتنانهم لالتزامها وقيادتها اللامعة في توجيه أعمال الصندوق. ولاحظ أحد الوفود أنّ فترة ولايتها تميزت بالتواضع والاقتدار المهني، وأنّ التأييد الساحق الذي أعربت عنه الوفود يُظهر ”ارتياح الدول الأعضاء المطلق“ لأداء المديرية التنفيذية. وأضاف الوفد قائلاً إنّ تركيزها على الثقافة والمبادئ والقيم العالمية المعترف بها في جميع الثقافات والأديان كان العامل الأساسي الذي مكّنها من تحقيق إنجازاتها البارزة.

٦١ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره العميق لقيادة المديرية التنفيذية، فذكر أنها كانت شريكا قويا وموثوقا به في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، وفي قمة مجموعة البلدان الثمانية في اليابان في عام ٢٠٠٨. وأثنى وفد آخر على المساهمة الاستثنائية للمديرية في خطة الصحة الإنجابية وصحة الأم وفي تثبيت الموقف المالي الصندوق ومكانته ضمن إطار النظام المتعدد الأطراف.

٦٢ - وأشارت الوفود إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وشجعت الصندوق على القيام بدوره في استراتيجية الأمين العام العالمية من أجل صحة المرأة الطفل التي سيتم تدشينها خلال مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأثنت الوفود على عمل البرنامج العالمي التابع للصندوق والمعني بأمن سلع الصحة الإنجابية، ولا سيما الدعم المقدم للنهج التي تقودها البلدان لزيادة توافر وسائل منع الحمل وغيرها من المستلزمات الضرورية. ورحبت الوفود بجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي أنشئ مؤخرا، وأشارت إلى أن الصندوق يجب أن يستمر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل أيضا بفعالية مع هذا الجهاز الجديد. وسلّم أحد الوفود بالدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في رعاية صحة الأم والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وشجّع على مواصلة العمل ضمن أولويات مجموعات العمل الإنساني، والتركيز على ولايته الأساسية أكثر من سعيه لكي يصبح من الأطراف الفاعلة الكبيرة في المجال الإنساني. وأعرب وفد آخر عن تأييده القوي لجهود الصندوق الرامية إلى تحسين فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في حالات الأزمات.

٦٣ - وأكد أحد الوفود على أهمية تعزيز التغطية بمراجعة الحسابات وتقديم التقييمات وتقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في الوقت المناسب. وشدد الوفد على أهمية تعزيز الرقابة المالية الداخلية، مشيرا إلى أنه من الضروري للجهات المانحة أن تكون واثقة من أن الموارد تُنفق بحكمة. وشجع وفد آخر أعضاء المجلس التنفيذي على المساهمة في زيادة الموارد المخصصة لتدريب الموظفين وتحسين التكنولوجيا من أجل المساعدة على منع الاحتيال.

٦٤ - ورَكَزَت الوفود على الترابط بين أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، وسلّمت بأن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان الاهتمام ينصبّ بما فيه الكفاية على السكان وديناميات الصحة الإنجابية. وتم الثناء على التزام الصندوق بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتلبية الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة، وبتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز جمع البيانات وتحليلها. وتوجّه ممثلو منظمة الصحة العالمية والشركاء في السكان والتنمية بالشكر للمديرية التنفيذية على الشراكة والتعاون المتينين مع منظماتهم.

٦٥ - وأعربت وفود عديدة عن تعاطفها وتعازيها لحكومة باكستان وشعبها لما لحق بهما من معاناة وحسائر لا توصف جراء الفيضانات المدمرة. وأعلنت بعض الوفود عن الدعم الذي تقدّمه إلى باكستان، ورحبت أيضا بالأعمال التي ينفذها الصندوق حاليا لتحسين الظروف الصحية، ولا سيما صحة الأم الطفل في المناطق المنكوبة في باكستان. وأعرب وفد باكستان عن امتنانه للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية لما قدّموه من مساعدة في أعقاب الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل. ولاحظ الوفد أنّ نطاق الكارثة وحجمها بلغا مستوى لم تواجهه حكومة بمفردها ولا المجتمع الدولي في التاريخ الحديث. وقال الوفد إنّ يتطلّع إلى أن يواصل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة دعم الجهود المبكرة للإغاثة والإنعاش وإعادة التأهيل وفي مرحلة إعادة البناء طويلة الأجل. وأعرب عن تقديره للشراكة التي يُقيمها بلده مع الصندوق منذ أمد بعيد، وللدعم الذي يتيحه الصندوق، ولما تتّسم به قيادة المديرية التنفيذية من حكمة.

٦٦ - وتوجّهت المديرية التنفيذية بالشكر والتقدير العميق للمجلس التنفيذي على العبارات الرقيقة وعلى الإشادة بقيادتها وتسييرها للصندوق. وشددت على أنّ الصندوق لديه موظفين ممتازين، وعلى أنّ تفاني هؤلاء في العمل كان أساسيا في النجاح الذي حقّقه الصندوق خلال فترة توليها منصب المديرية التنفيذية. وأعربت عن شكرها للمجلس التنفيذي على النصائح والتوجيهات والمساندة الممتازة التي قدّمها لها شخصيا وللصندوق. وكرّرت تأكيد التزام الصندوق بالإدارة الفعّالة والكفؤة وأكدت للمجلس أنّ الصندوق سيظل منظمة موثوقا به. وأكدت للمجلس أيضا أنّ الصندوق ينفق أمواله بحكمة وهو ملتزم بإعطاء قيمة للأموال. وشددت على أهمية مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت عن تقديرها للفرصة التي أُتيحت للصندوق لكي يعمل مع مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية وأعربت بهذا الخصوص عن شكرها لفرنسا.

٦٧ - وأكدت المديرية التنفيذية أنّ صندوق السكان سيتعاون مع جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وشددت على أنّ ذلك هو التزام الصندوق منذ بداية هذه الهيئة الجديدة المعنية بالشؤون الجنسانية. وأشارت إلى أنّ تقسيم العمل سيُنظر فيه حالما يتم إنشاء هذه الهيئة. وفيما يتعلق باستراتيجية الأمين العام العالمية من أجل صحة المرأة والطفل، أكدت على أنّ الصندوق ما فتئ يتعاون على تنفيذها. وتطرّقت للحديث عن مجموعة "رباعي الصحة زائد أطراف أخرى" (Health Four (H4) Plus)، وعن تركيز الاهتمام على معالجة المسائل المتعلقة بوفيات الأمهات والصحة الإنجابية في البلدان الـ ٢٦ المُثقلّة بالأعباء. وفيما يتعلق باستجابة الصندوق في المجالات الإنسانية، أكدت للمجلس التنفيذي أنّ الصندوق كان يقطعا جدا في

مسألة التركيز، ولا سيما بالنظر إلى موارده المحدودة. وأعربت عن تقديرها لحضور منظمة الصحة العالمية، وأشارت إلى أن المنظمة تشكّل المرجع التقني للصندوق الذي يقدر قيمة تمثين أواصر هذه الشراكة. وتوجّهت في ختام كلمتها بالشكر لجميع الوفود على ما تقدّمه من دعم.

ثامنا - التقييم

٦٨ - عرضت رئيسة فرع الاستجابة الإنسانية رد صندوق الأمم المتحدة للسكان على نتائج التقييم المواضيعي للاستجابة الإنسانية للصندوق. وقبل ذلك، عُرض شريط فيديو قصير بعنوان نشاط صندوق الأمم المتحدة للسكان في هايتي في آب/أغسطس ٢٠١٠.

٦٩ - وأكدت الوفود أن الحصول على الخدمات والسلع المتصلة بالصحة الإنجابية لعب دورا حاسما في حالات النزاع والكوارث الطبيعية، وأشارت إلى أنه كثيرا ما يجري إغفال الصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية. وذكُر أن الجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز صحة النساء والأطفال تشكل جانبا أساسيا من الاستجابة الإنسانية المتعددة الأطراف. وأشار عدد من الوفود إلى أن صندوق السكان عزز إلى حد كبير صورته العامة وتأثيره في مجال المساعدة الإنسانية منذ عام ٢٠٠٦، وإلى أنه أصبح أيضا أحد الأعضاء النشطين الذين يحظون باحترام كبير في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ونجح بذلك في طرح المسائل الجنسية والمسائل المتصلة بالحقوق والصحة الإنجابية في المحافل المشتركة بين الوكالات. كما ذكرت أنه يتعين على الصندوق القيام بدور متميز في كفالة حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية الأساسية في حالات الطوارئ وفي الوقاية من العنف الجنسي والجنساني وتقديم الدعم لضحايا هذا العنف. وأشيد بالصندوق لتطويره أدوات للتدريب من أجل تنفيذ مجموعة الخدمات الأولية الدنيا، من أجل الحد من معدلات الاعتلال والوفيات المتصلة بالصحة الإنجابية، ولقيامه بالتعاون مع شركائه بتطوير الدليل الصادر عام ٢٠٠٩ تحت عنوان "مجموعة أدوات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين في الأحوال الإنسانية".

٧٠ - وأيدت الوفود التوصية الواردة في تقرير التقييم التي مفادها أنه ينبغي على صندوق السكان تعزيز وتحسين دمج المساعدات الإنسانية في أعماله، وشددت على أهمية وضع إطار للتناج فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية يتضمن أهدافا ومؤشرات محددة بشكل جيد وجرى التأكيد على أهمية مراقبة الجودة والرصد والتقييم باعتبارها أمورا حاسمة لتعزيز الفعالية. ورحبت الوفود بالاقتراح المتعلق بوضع خطة لتقييم العمل الإنساني وأدوات الرصد اللازمة. وأكدت بعض الوفود على الحاجة إلى تقديم ردود الإدارة في حينها. وطلبت أيضا تحديث المعلومات سنويا بشأن التقدم المحرز في استراتيجية المساعدة الإنسانية التي يتبعها

الصندوق. وسألت بعض الوفود عن الكيفية التي يمكن بها إشراك المجلس التنفيذي في وضع الاستراتيجية الجديدة للاستجابة الإنسانية. وأكد أحد الوفود أنه إلى جانب دمج الاستجابة الإنسانية في أعمال الصندوق، ينبغي أن يواصل أيضا دمج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في العمل الإنساني الذي تضطلع به وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وفي آليات التنسيق الوطنية من خلال النهج القائم على المجموعات.

٧١ - وذكرت بعض الوفود أن على الصندوق أن يقوم بدور داعم وتنسيقي فيما يتصل بالمجموعات بدلا من إنشاء قدرات على الاستجابة لحالات الطوارئ الكبرى في الميدان. وأعربت عن أملها في أن تكون الفجوة القائمة في المكاتب القطرية التي لا تتلقى الدعم المتوقع من المكاتب الإقليمية والمقر عبارة عن مرحلة مؤقتة، وأن تتم معالجتها من خلال الهيكل الإقليمية للصندوق. ولاحظت أن تقرير التقييم لم يكن حاسما بشأن موضوع إدماج الاستجابة الإنسانية في الأنشطة البرنامجية الإنمائية، ولم يكن دائما من الممكن التمييز بوضوح بين الأنشطة الإنمائية والأنشطة الإنسانية.

٧٢ - وجرى التشديد على حاجة صندوق السكان إلى بناء قدرات الموظفين ومهاراتهم وكفاءاتهم لضمان قدرة الصندوق على الوفاء بولايته في كل أنواع السياقات. وإذا لاحظ أحد الوفود أن التقييم يشير إلى عدم كفاية قدرة الموظفين في الميدان، بما في ذلك الموظفون في الرتب العليا، طلب أن يقوم الصندوق بتعزيز تدريب الموظفين واقتراح إيفاد موظفين برتب أعلى ونجبرات أكبر إلى الميدان، بأعداد كافية.

٧٣ - ولاحظت بعض الوفود أن تنسيق الالتزام العالمي بمنع العنف الجنساني لم يترجم إلى عمل إنساني فعال على الصعيد القطري، وطلبت معلومات عن حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما طلبت معلومات إضافية بشأن تعاون الصندوق مع الشركاء غير الحكوميين في مجال الاستجابة الإنسانية. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي سينظم بها تقسيم العمل مع جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة الذي أنشئ حديثا لإيلاء مزيد من الاهتمام إلى احتياجات المرأة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ.

٧٤ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) عن شكرها للمجلس التنفيذي لاهتمامه بمجال الاستجابة الإنسانية. وأوضحت أن رد الإدارة على التقييم نُشر داخليا على الشبكة الداخلية للصندوق منذ آذار/مارس ٢٠١٠، وأن الصندوق سيضمن النشر بانتظام على الموقع الشبكي الخارجي. وفيما يتعلق بمسألة قدرة الصندوق على تقديم خدماته في مجال الاستجابة الإنسانية، شددت على أن الصندوق يركز على المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية من حيث ولايته، وأنه لم يسع إلى تجاوز ما يمكنه تحقيقه. ولاحظت أن تعليقات المجلس

في ذلك الصدد ستكون مفيدة. وفيما يتعلق بمسألة مستوى أقدمية الموظفين، أشارت إلى أن موظفي الصندوق على الصعيد القطري هم أدنى رتبة (وفقا للوظائف التي يقرها المجلس) مقارنة بموظفي منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وقالت إن الصندوق سيرحب بمساعدة المجلس في مجال رفع رتب ووظائف موظفي الصندوق لتكون بنفس مستوى وظائف منظمات الأمم المتحدة الأخرى. واتفقت مع الرأي القائل بأن كل موظف يجب أن يمتلك الحد الأدنى من القدرة على الاستجابة الإنسانية. وأشارت إلى أن المكاتب الإقليمية للصندوق بصدده وضع استراتيجيات لتحسين الاستجابة للحالات الإنسانية. وذكرت أن هناك إمكانات هائلة لبناء القدرات في منطقة أفريقيا. وأكدت للمجلس أن الصندوق يعتزم بناء قدراته التشغيلية للاستجابة للحالات الإنسانية عند وقوعها. واختتمت كلمتها بالترحيب بمشاركة المجلس في وضع الاستراتيجية المقبلة للاستجابة الإنسانية، وذكرت أن الصندوق مستعد لتقديم إحاطات سنوية عن آخر مستجدات الاستراتيجية.

٧٥ - وأشار مدير شعبة البرامج إلى أن الصندوق سيستمر في تفاعله مع المجلس التنفيذي فيما يخص الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية. وذكر أن الصندوق بصدده استقدام الموظفين بسرعة. ولاحظ أن الدروس المستفادة من التجربة المحصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال تؤخذ بعين الاعتبار في وضع الاستراتيجية المقبلة للاستجابة الإنسانية.

٧٦ - وأعربت رئيسة فرع الاستجابة الإنسانية عن شكرها للوفود على ما تقدمه من دعم وتوجيه، وأكدت لها أن فرع الاستجابة الإنسانية يتعاون بصورة وثيقة مع الفرع المعني بأمن السلع التابع للصندوق فيما يخص أمن سلع الصحة الإنجابية، وأنه استطاع أن ينشر السلع بسرعة فائقة في الحالات الإنسانية. وبما أن صندوق السكان ليس بالحجم الكافي لكي يكون لديه نظامه الخاص للوجستيات، فإنه سيقوم شراكة مع برنامج الأغذية العالمي؛ وقد وجد برنامج الأغذية العالمي بدوره أن من المفيد الدخول في شراكة مع الصندوق فيما يخص المسائل الجنسانية والصحة الإنجابية. فعلى سبيل المثال، أقام الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي شراكة في باكستان في مجال تغذية الأمهات المرضعات. وأسهمت رئيسة الفرع في شرح الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشارت إلى أن تعقيد الوضع والشواغل الأمنية تعيق العمل الإنساني. ولاحظت أن الصندوق قام بدور رئيسي في بناء القدرات الوطنية، وأن مشاركة المجتمعات المحلية لعبت دورا محوريا في البعد الرئيسي لعمل الصندوق في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وإذ أشارت إلى النجاح الذي تحقق في أوغندا نتيجة الشراكة الوثيقة التي أقيمت مع الحكومة وجهات فاعلة أخرى في مجال التنمية، أشارت إلى ضرورة التقريب بين جميع الشركاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٧ - وفيما يتعلق بدور الصندوق في المجموعات، أوضحت أن الصندوق ليس رائدا للمجموعات وإنما ينشط في مجموعة الصحة حيث كان رائدا في مجال الصحة الإنجابية، وتعاون بصورة وثيقة مع منظمة الصحة العالمية. وفي مجموعة الحماية، اضطلع كل من الصندوق واليونيسيف بدور الريادة في مجال الوقاية والتصدي للعنف الجنساني. علاوة على ذلك، قام الصندوق بدور هام فيما يتعلق بالبيانات في مجموعة التعافي المبكر. فقد كان بمقدور الصندوق مثلا تبادل البيانات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي في هايتي بعد أن أصاب الدمار قدرا كبيرا من بيانات البلد من جراء الزلزال. وشددت على أن هناك اعترافا متزايدا بالصندوق على الصعيد الدولي لما يقدمه من مساعدة في مجال التعدادات ومن دعم لجمع البيانات وتحليلها ونشرها. وفيما يتعلق باستخدام القدرة الاحتياطية في الحالات الإنسانية، أشارت إلى أن الصندوق يتعاون بشكل وثيق مع شركاء آخرين، بما في ذلك مجلس اللاجئين النرويجي.

تاسعا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

٧٨ - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) عرضا عاما لستة مشاريع لوثائق البرامج القطرية كانت معروضة على المجلس التنفيذي للمناقشة، وهي: بوركينافاسو وزامبيا من منطقة أفريقيا؛ والصومال من منطقة الدول العربية؛ وإندونيسيا وجزر مالديف من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروغواي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتناول مدراء الصندوق الإقليميون لأفريقيا؛ والدول العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرامج المحددة من مناطق كل منهم.

٧٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها لصياغة البرامج في ظل قيادة وطنية، وتمشيها مع الخطط والأولويات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأثنت الوفود على مشاركة الصندوق في مجالات الصحة الإنجابية، والديناميات السكانية والمساواة بين الجنسين. ولوحظ بذل جهود ملموسة لزيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل والحد من الوفيات النفاسية. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أنه كان لا بد في بعض البلدان من زيادة الجهود الرامية لمواصلة خفض معدل الوفيات النفاسية، وزيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل، ومعالجة الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة. وحثت الوفود على زيادة التعاون وتبادل المعلومات مع الشركاء الآخرين في التنمية. وأثنت على التركيز على بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك تعزيز جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ودعت إلى تعزيز قدرات المكاتب القطرية. وشددت على أهمية مراعاة المتغيرات السكانية في السياسات الإنمائية. ودعا بعض الوفود إلى تنقيح مؤشرات النواتج في مشاريع بعض وثائق البرامج القطرية لكي تكون أكثر قوة وقابلية للقياس وأفضل تمثيلا مع المؤشرات الوطنية. وأعربت الوفود عن تعاطفها مع باكستان عن المعاناة والخسائر الناجمة عن الفيضانات التي لا سابق لها.

٨٠ - وأشادت وفود بور كينا فاسو وإندونيسيا والصومال وأوروغواي بالتعاون الوثيق مع الصندوق في صياغة برامجها القطرية. وأنتت على المديرية التنفيذية للصندوق على قيادتها البارزة وشكرتها على الدعم الذي قدمه الصندوق لبلدانهم. وعلاوة على ذلك، أنتت الوفود على شفافية موظفي الصندوق ومرونتهم وأهليتهم المهنية.

٨١ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) ومديرو المكاتب الإقليمية عن شكرهم للوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها وأكدوا مجدداً أن الصندوق يعمل في شراكة وثيقة مع الحكومات والشركاء الآخرين في التنمية، بما في ذلك المجتمع المدني. وأكدوا للمجلس التنفيذي أن الصندوق أحاط علماً بالتعليقات على وثائق البرامج القطرية المحددة وسينقلها إلى البلدان المعنية لكي تراعيها أثناء وضع البرامج في صيغتها النهائية. وأشارت إلى أن المؤشرات استرشدت بالخطط الوطنية التي تتسق ووثائق البرامج القطرية معها. ومع ذلك، سيسعى الصندوق لجعل المؤشرات أكثر قوة. وجرى التأكيد على استمرار التزام الصندوق بنهج توحيد الأداء وتقديم الدعم له.

٨٢ - ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض، من دون مناقشة أو عرض، على البرامج القطرية الـ ١٠ التالية التي نوقشت في وقت سابق في الدورة السنوية للمجلس لعام ٢٠١٠: من منطقة أفريقيا - سوازيلند؛ ومن منطقة الدول العربية - العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ومن منطقة آسيا والمحيط الهادئ - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين وكمبوديا؛ ومن أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - أذربيجان وبيلاروس وتركيا وجورجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للقرار ٣٦/٢٠٠٦، أحاط المجلس التنفيذي علماً بمشاريع ووثائق البرامج القطرية لإندونيسيا وأوروغواي وبور كينا فاسو وزامبيا والصومال وملديف، وبالتعليقات عليها، التي ستنتقل إلى البلدان المعنية لكي تراعيها أثناء وضع البرامج في صيغتها النهائية.

عاشرا - مسائل أخرى

حفل وداع المديرية التنفيذية للصندوق

٨٣ - نظم المجلس التنفيذي حفل وداع على شرف المديرية التنفيذية لصندوق السكان التي تنتهي فترة ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتحدث رئيس المجلس التنفيذي في بيانه عن رؤية المديرية التنفيذية، والتزامها وقيادتها وعمما أنجزته في منصب المديرية التنفيذية للصندوق، وكذلك التركة متعددة الجوانب التي ستخلفها. وأشار إلى تركيزها على مراعاة القيم الثقافية والدينية في دفع عجلة التنمية المستدامة ولاحظ إسهاماتها الكثيرة، بما في ذلك

تعبئة الموارد؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ وتمكين المرأة؛ ومساعدة الحكومات الوطنية في مجالات السكان وصحة الأم والطفل. واحتتم كلمته مشيراً إلى أنها لمست حياة العديد من الناس في جميع أنحاء العالم بطريقة هادفة من خلال جهودها الدؤوبة في الصندوق، وأن إرثها سيستمر.

٨٤ - وأدلى بيانات أيضاً مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ونائب رئيسة المجلس التنفيذي للدول الأفريقية، متحدثة نيابة عن الدول الأفريقية؛ ونائب رئيس المجلس التنفيذي لدول آسيا والمحيط الهادئ، متحدثة نيابة عن دول آسيا والمحيط الهادئ؛ ووفد المكسيك، متحدثة نيابة عن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ونائب رئيس المجلس التنفيذي لأوروبا الغربية ودول أخرى، متحدثة باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ ونائب رئيس المجلس التنفيذي لدول أوروبا الشرقية، متحدثة نيابة عن دول أوروبا الشرقية؛ ووفد اليمن؛ متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ ووفد المملكة العربية السعودية؛ ووفد كينيا؛ ووفد تركيا؛ ووفد لوكسمبورغ؛ ووفد الصين؛ ووفد جامعة الدول العربية. (يمكن الاطلاع على البيانات المتاحة على الرابط التالي: <http://www.unfpa.org/public/home/about/ed/pid/6707>).

٨٥ - وأكدت الوفود حماس المديرية التنفيذية الشديد لعملها والتزامها وتفانيها العميقين من أجل المضي في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشارت الوفود إلى أن قيادتها الحكيمة عززت مصداقية الصندوق. وأعربت الدول الأفريقية عن شكرها لها على كل ما فعلته للقارة وللنساء في أفريقيا. وأثنت الوفود على التزامها القوي بإصلاح الأمم المتحدة ونهج توحيد الأداء، وبمكانتها الرفيعة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأشادت الوفود بأهليتها المهنية ومهاراتها الإدارية وقيادتها البارزة على رأس الصندوق. وأشارت أيضاً إلى استعدادها ورغبتها في التعاون مع المجلس التنفيذي بطريقة صريحة وشفافة.

٨٦ - وأشادت الوفود كثيراً بالطبيعة المهمة للمديرية التنفيذية، وحساسيتها للقيم الثقافية، وتبينها لنهج تقدمي في التنمية، إلى جانب صراحتها ومباشرتها. وبالمثل، أشادت الوفود بصلابتها وشجاعتها في مكافحة الفقر. وأثنت الوفود على نهجها بمجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامها القوي بأن تتولى البلدان تنفيذ جدول الأعمال هذا والإمساك بزمامه. وذكرت أن المديرية التنفيذية ستفتقد كثيراً غير أن الإرث الذي خلفته للصندوق والعالم سوف يستمر.

٨٧ - وشكرت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي لهذه المناسبة التذكارية وحفل الوداع. وأعربت عن تقديرها العميق لجميع الوفود وأشارت إلى أنها تأثرت بكلماتهم الرقيقة. وذكرت أنه عندما يسألها البعض عن مشاركتها الناجحة مع المجلس التنفيذي، فإنها ترد دائما بأن المشاركة تقوم على ثلاثة أشياء: الصدق والشفافية والتواضع. وشكرت المجلس التنفيذي على دعمه وتوجيهه الرائعين طوال فترة ولايتها في الصندوق. وأعربت أيضا عن شكرها الخاص للأمين العام الحالي للأمم المتحدة وسلفه، ولسلفها في الصندوق. وأعربت عن شكرها لجميع شركاء الصندوق، الحكوميين منهم وغير الحكوميين، ولمنظومة الأمم المتحدة. واحتتمت كلمتها بتوجيه الشكر لنائبها ولجميع موظفي الصندوق، مشيرة إلى أن لولا الدعم الذي قدموه لما تمكنت هي والصندوق من النجاح. وأخيرا، شكرت زوجها، الذي كان حاضرا في قاعة الاجتماع، على دعمه الرائع الذي كان حاسما في الإنجازات التي حققتها.

٨٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٨/٢٠١٠ المعنون: الإعراب عن التقدير لثريا أحمد عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.

جلسات الإحاطة والمناسبات الجانبية غير الرسمية

٨٩ - عقدت جلسات الإحاطة والأحداث الجانبية غير الرسمية التالية:

- (أ) قدم رئيس وحدة الصحة الإنجابية في الصندوق إحاطة عن استراتيجية العالمية التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل صحة المرأة والطفل؛
- (ب) عُقدت جلسة إحاطة بشأن الدعم المقدم من الصندوق إلى الاستجابة الإنسانية للفيضانات في باكستان، برئاسة نائبة المديرية التنفيذية للصندوق (البرنامج). وقدم عروضاً كل من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، والمدير الإقليمي للصندوق، للمكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وعُرض فلم فيديو قصير عن الصندوق في باكستان: الوصول إلى أشد المحتاجين في المناطق المتضررة من الفيضانات؛
- (ج) عرض مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعاون البند المتعلق بإعادة تنظيم مكتب منع الأزمات والإنعاش المبكر. وتحدث مدير مكتب منع الأزمات والإنعاش، عن الكيفية التي خطط بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الطريقة التي يعمل في حالات الطوارئ بناء على توصيات من الاستعراض الاستراتيجي الذي جرى مؤخرا؛
- (د) قُدمت إحاطة بشأن مبادرة الإنترنت، ترأسها مدير الاتصالات، رافقها عرض قدمه مدير شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الإلكترونية؛

(هـ) بدأ عمل الوصلة الشبكية لمكتب الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، وهي وصلة بوابية جديدة على الإنترنت توفر معلومات آنية، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ خلال اجتماع المجلس التنفيذي. وترأس مدير البرنامج المعاون هذا الحدث وقدمه، كما قدم عروضاً كل من مدير البرنامج المعاون ومدير مكتب التنظيم والمنسق التنفيذي لمكتب الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين؛

(و) قدم مدير البرنامج الإنمائي المعاون إحاطة بشأن استجابة البرنامج للفيضانات في باكستان. وقدم عروضاً كل من مدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، ومدير مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج الإنمائي.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠

(من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نيويورك)

الرقم	الصفحة
١/٢٠١٠	٩٨
٢/٢٠١٠	١٠١
٣/٢٠١٠	١٠١
٤/٢٠١٠	١٠٣
٥/٢٠١٠	١٠٤
٦/٢٠١٠	١٠٥
٧/٢٠١٠	١٠٧
٨/٢٠١٠	١٠٨
٩/٢٠١٠	١١٠
١٠/٢٠١٠	١١١
١١/٢٠١٠	١١٢
١٢/٢٠١٠	١١٣

الدورة السنوية لعام ٢٠١٠

(من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، جنيف)

١٣/٢٠١٠	١١٧
١٤/٢٠١٠	١١٩
١٥/٢٠١٠	١٢١
١٦/٢٠١٠	١٢٢

	تقارير مكاتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٧/٢٠١٠
١٢٤	ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
١٢٦	تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠٠٩	١٨/٢٠١٠
١٢٧	متطوعو الأمم المتحدة - تقرير مدير البرنامج	١٩/٢٠١٠
١٢٨	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٢٠/٢٠١٠
١٢٨	التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢١/٢٠١٠
	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة	٢٢/٢٠١٠
١٢٩	لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة	
	تقرير المديرية التنفيذية عن عام ٢٠٠٩: التقدم والإنجازات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق	٢٣/٢٠١٠
١٣٤	الأمم المتحدة للسكان	
	تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٤/٢٠١٠
١٣٥	وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٠ والسنوات المقبلة	
	طلب جمهورية ترازيا المتحدة أن تعرض مشروع وثيقة مشتركة للبرنامج القطري على المجالس	٢٥/٢٠١٠
	التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة	
١٣٦	للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي	
١٣٧	التقرير المقدم كل سنتين عن التقييم	٢٦/٢٠١٠
١٣٩	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٠	٢٧/٢٠١٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠		
(من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نيويورك)		
	الإعراب عن التقدير لثريا أحمد عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة	٢٨/٢٠١٠
١٤٦	من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠	
١٤٨	الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٩	٢٩/٢٠١٠
١٤٩	تقديم المساعدة إلى ميانمار - مذكرة من مديرة البرنامج	٣٠/٢٠١٠
	التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة في	٣١/٢٠١٠
١٤٩	عام ٢٠٠٩	
	التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم	٣٢/٢٠١٠
	المتحدة للطفولة عن خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة: تصنيف التكاليف والميزنة القائمة	
١٥٠	على النتائج	
١٥١	تقييم الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٣/٢٠١٠
	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم	٣٤/٢٠١٠
١٥٢	المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠	

١/٢٠١٠

تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالمهام والنتائج الإدارية والمؤشرات والاحتياجات من الموارد الواردة في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، كما وردت في الوثيقة DP/2010/3؛

٢ - يوافق على عرض الأنشطة والتكاليف ذات الصلة كما ورد في الوثيقة DP/2010/3، وهي أنشطة وتكاليف تتمشى مع تصنيف الأنشطة والتكاليف ذات الصلة المعتمد في المقرر ٢٢/٢٠٠٩؛

٣ - يوافق على موارد عادية إجمالية قدرها ٩٠٣,٤ ملايين دولار، تمثل مجموع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، كما وردت في الوثيقة DP/2010/3؛

٤ - يوافق على موارد عادية قدرها ٧٧,٥ مليون دولار لتغطية تكلفة الأنشطة ذات الأغراض الخاصة على النحو المبين في الفقرات من ٨٣ إلى ١١٢ من الوثيقة DP/2010/3، على أن يشمل ذلك مبلغ ٧٢,٤ مليون دولار لتغطية تكاليف الأنشطة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة ومبلغ ٥,١ ملايين دولار من الاستثمارات الرأسمالية؛

٥ - يوجب بالاستثمارات الاستراتيجية المقترحة في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على النحو المبين في الفقرة ١٧ من الوثيقة DP/2010/3، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي ما يستجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الاستثمارات؛

٦ - يؤيد اقتراح مديرة البرنامج منحها سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لاستخدام نسبة إضافية تصل إلى ٣٠ في المائة (١٧,٤ مليون دولار) من مبلغ الـ ٥٨ مليون دولار من صافي الموارد العادية المرصودة لتغطية التكاليف الأمنية التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة، ويقرر أن يقصر البرنامج الإنمائي استخدام تلك الأموال على الولايات الأمنية الجديدة والناشئة، حسبما تحدده توجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن استخدام تلك الأموال، وذلك خلال الاستعراض السنوي الذي يُجره المجلس للحالة المالية؛

- ٧ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يُدرج في استراتيجيته للبلدان المتوسطة الدخل، المشار إليها في المقرر ٣/٢٠١٠ المتعلق بترتيبات المرجحة، تقييما للقدرات القاعدية المناسبة للمكاتب القطرية في البلدان المتوسطة الدخل وفي البلدان المساهمة الصافية؛
- ٨ - **يشير** إلى المقرر ٢٢/٢٠٠٩ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يطبق أحكامه على أنشطة المتابعة المحددة في خريطة الطريق نحو ميزانية متكاملة؛
- ٩ - **يلاحظ** الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي لتعزيز إطار نتائج ميزانية الدعم لفترة السنتين، و**يشجع** البرنامج على مواصلة تحسين المؤشرات بحيث تكون "محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومناسبة ومقيدة بإطار زمني"، وأن يربط النواتج بالنتائج المتوقعة بصورة أوضح؛
- ١٠ - **يشير** إلى المقرر ١/٢٠٠٨ الذي قرر فيه المجلس التنفيذي ضمينا وجوب العمل في المستقبل على خفض التدريجي لميزانيات الأنشطة الإدارية بقدر الإمكان، من حيث نسبتها إلى مجموع الموارد، و**يلاحظ** بشيء من القلق الزيادة الحاصلة في تلك الميزانيات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛
- ١١ - **يرحب** بالتخفيضات في حجم التكاليف الإدارية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، و**يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي معلومات عن سبل تحقيق المزيد من المكاسب الناتجة عن الكفاءة، وأن يعرض بقدر الإمكان الزيادة في التكاليف التي تغطيها الموارد العادية النظامية في الميزانيات المقبلة؛
- ١٢ - **يرحب** بهذا الصدد بمبادرة مديرة البرنامج الهادفة إلى تحديد سبل المضي قُدما في جعل المنظمة أكثر تجاوبا وأهمية وكفاءة، وكفالة اضطلاعها بدور قيادي ضمن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، كما **يرحب** باعتزامها إجراء استعراض معمق للبرنامج فيما يختص بعدة مبادرات حاسمة على نطاق المنظمة، على النحو المبين في الفقرة ١٨ من الوثيقة DP/2010/3، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، ويتطلع إلى مشاركة المجلس التنفيذي في ذلك؛
- ١٣ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي مراعاة التعليقات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مراعاة تامة، بما في ذلك الحاجة إلى التمييز بصورة مناسبة بين المكاسب المحققة نتيجة للكفاءة وبين الوفورات، على النحو المبين في الفقرة ١٦ من الوثيقة DP/2010/4؛

١٤ - **يُحيط علماً** بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إجراء استعراض موحد للموارد العادية والموارد الأخرى، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي تقديم عرض عام أفضل لمجموع مبلغ الميزانية، لا سيما فيما يتعلق بالمهام المنسقة؛

١٥ - **يُرحب** بالزيادة في استرداد التكاليف **ويشجع** البرنامج الإنمائي على السعي لمواصلة تعزيز الشفافية وزيادة نسبة ميزانية الدعم لفترة السنتين التي تغطيها الإيرادات من استرداد التكاليف؛

١٦ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يُدرج في ميزانياته المقبلة معلومات عن الاستخدام الفعلي للأموال خلال فترة السنتين السابقة، وأن يصوغ تلك المعلومات في قالب مماثل لقالب خطة الموارد، **ويطلب أيضا** من البرنامج الإنمائي مواصلة عملية تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن الميزانية؛

١٧ - **يلاحظ مع التقدير** أن البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ستقوم، على النحو المبين في خريطة الطريق، باستعراض مشترك لتعاريف التكلفة وتصنيفات الأنشطة والتكاليف ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق باسترداد التكاليف، ويؤكد بهذا الصدد على الحاجة إلى إجراء دراسة واسعة النطاق لعملية استرداد التكاليف، بما فيها التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة؛

١٨ - **يطلب أيضا** إلى البرنامج الإنمائي مواصلة تقييم وظائفه الرقابية الحاسمة، وتزويدها بما يكفي من التمويلات والموظفين، بما في ذلك الشؤون الأخلاقية والتقييم ومراجعة الحسابات والتحقيقات؛

١٩ - **يتطلع** إلى تلقي ميزانية متكاملة مقترحة من البرنامج الإنمائي للفترة التي تبدأ في عام ٢٠١٤.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٢/٢٠١٠

مذكرة معلومات مشتركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن خريطة الطريق نحو ميزانية متكاملة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بعرض مذكرة المعلومات المشتركة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن خريطة الطريق نحو ميزانية متكاملة؛

٢ - يشير إلى مقرريه ٢/٢٠٠٩ و ٢٦/٢٠٠٩، ويؤكد ضرورة معالجة جميع العناصر الواردة في ذينك القرارين في إطار إجراءات المتابعة؛

٣ - يبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الالتزام بالأطر الزمنية المقترحة لخريطة الطريق، وعلى إطلاع المجلس التنفيذي على التقدم المحرز؛

٤ - يقرر أن يُدرج وثيقة تصويب مصفوفة النتائج الخاصة بميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2009/10/Corr.1) في ميزانية الدعم لفترة السنتين.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٣/٢٠١٠

استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير عن استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2010/5)، وبالمجالين الرئيسيين اللذين تناولهما التقرير، وهما: (أ) زيادة المرونة والاستجابة لاحتياجات بلدان البرنامج؛ (ب) مواصلة ترشيد إطار ترتيبات البرمجة في سياق تصنيفات التكلفة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقرره ٢/٢٠٠٩؛

٢ - يوافق على تمديد إطار ترتيبات البرمجة لمدة سنتين إضافيتين (٢٠١٢-٢٠١٣) بحيث يغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، رهنا بأحكام هذا المقرر، بهدف موازنة الإطار مع دورة الخطة الاستراتيجية الممددة للبرمجة و"خريطة الطريق" المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف نحو ميزانية متكاملة في عام ٢٠١٤ وما بعده؛

- ٣ - يوافق على تصنيف الأنشطة والتكاليف ذات الصلة المقترحة في الفقرة ٤٢ (ب) من الوثيقة DP/2010/5، رهنا بإجراء الاستعراض المنصوص عليه في الفقرة ٤ أدناه؛
- ٤ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي استعراضا ثانيا لترتيبات البرمجة لينظر فيه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١، وأن يُضمنه مقترحات عملية وقابلة للتطبيق، مع إمكانية تنفيذها في عام ٢٠١٢ استنادا إلى استعراض منتصف المدة، من أجل تحسين النتائج التشغيلية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وذلك فيما يتعلق بالمجالات التالية:
- (أ) إمكانية تحسين معايير دعم منهجية حساب البند الأول؛
- (ب) تعزيز الدعم المقدم لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل في حدود حافظة الموارد المتاحة ضمن ترتيبات البرمجة؛
- (ج) وضع استراتيجية لتعزيز الدعم المقدم للبلدان المتوسطة الدخل وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٢٣/٦٣ و ٢٠٨/٦٤، ومراعاة الحاجة إلى مواصلة تحقيق التوازن بين مبدأي الشمول والتدرج؛
- (د) توفير خيارات لإعادة توزيع البنود الثابتة المحددة في المرفق الأول للوثيقة DP/2010/5؛
- (هـ) رفع مستوى الدعم المقدم للبلدان المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الدعم المقدم استجابة للأزمات المفاجئة، ولأغراض منع النزاعات والحد من أخطار الكوارث والتعافي السريع؛
- (و) إدماج الأنشطة البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن طريق رصد اعتماد محدد؛
- ٥ - يقرر أنه يجوز لمديرة البرنامج في حالات الطوارئ، وبموافقة الحكومة المعنية، تحويل الأموال عن الأنشطة المعتمدة والأموال غير المربوطة، التي تكون قد خُصصت بالفعل لبلد ما، لتغطية عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل، وفقا للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، على أن يُبلغ المجلس التنفيذي بذلك في دورته التالية؛
- ٦ - يتطلع إلى تقديم الإدارة مقترحا بشأن إطار متكامل للموارد وفقا للفقرة ١٩ من المقرر ١/٢٠١٠؛

٧ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي التشاور مع المجلس التنفيذي على أساس منظم من أجل إحاطة الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر وأن يأخذ آراءها في الاعتبار بصورة تامة.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٤/٢٠١٠

التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمساواة الجنسانية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بالتقرير الشفوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، على النحو المطلوب في المقرر ٣/٢٠٠٦؛

٢ - **يشير** إلى القرار ٣١١/٦٣ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛

٣ - **يسلم** بأهمية تعميم المساواة بين الجنسين على النحو الوارد في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢)، وفي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٤ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجالات الأبحاث واكتساب المعارف والتدريب على التصدي لآثار تغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية على المرأة والرجل، ويشجع البرنامج الإنمائي على الإسهام في جهود مماثلة تتعلق بتقييم الأهداف الإنمائية للألفية قبيل الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٠؛

٥ - **يرحب** بالاستثمارات التي تمت مؤخرا في مجال قدرات الاستشارة الجنسانية **ويطلب** إلى مديرة البرنامج كفالة قيام المكاتب الإقليمية أو المتخصصة بترجمة استراتيجية المساواة بين الجنسين إلى خطط عمل متعددة السنوات للشؤون الجنسانية كل في منطقته أو في مجال تخصصه؛

٦ - **يرحب** بتطوير وتطبيق أداة "المؤشر الجنساني" للبرنامج الإنمائي من أجل تقييم أفضل لما يتركه تخصيص موارد البرامج ونفقاتها لاستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٣/٢٠٠٦ من أثر على المساواة بين الجنسين، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يُطلع المجلس التنفيذي على التقدم المحرز بواسطة التقرير السنوي لمدير البرنامج والتقارير الشفوية المقبلة بشأن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين؛

٧ - يرحب بالأعمال المتواصلة التي تؤديها اللجنة التوجيهية التنفيذية للشؤون الجنسانية التي تترأسها مديرة البرنامج، من أجل استعراض نتائج تعميم المنظور الجنساني وتحقيق المساواة بين الجنسين، **ويطلب** إلى المديرية الإبقاء على التزام الإدارة العليا بكفالة بذل البرنامج الإنمائي كل الجهود الممكنة لتحقيق أقصى قدر من النتائج في مجال المساواة بين الجنسين؛

٨ - **يحث** الإدارة على تحديد المزيد من التدابير، بما في ذلك تقييم وضع الفريق الجنساني في مكتب السياسات الإنمائية وولايته، من أجل زيادة التعريف بالسياسات الجنسانية للبرنامج الإنمائي وزيادة الاهتمام بتنفيذها؛

٩ - **يكرر** طلبه إلى مديرة البرنامج بتقديم تقرير شفوي سنوي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى من كل عام بشأن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، على النحو المبين في الوثيقة DP/2005/7، وذلك خلال الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٥/٢٠١٠

تنفيذ سياسة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لاسترداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بالتقرير عن تنفيذ سياسة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لاسترداد التكاليف (DP/2010/6)؛

٢ - **يوصي** بأن يعتمد الصندوق فئات تصنيف التكاليف التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ٢٢/٢٠٠٩ بالنسبة للبرنامج الإنمائي؛

٣ - **يلاحظ مع التقدير** استمرار الصندوق في التركيز على أقل البلدان نمواً، ويشجع إدارة الصندوق أيضاً على تكثيف جهودها للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة التي تواجه أقل البلدان نمواً؛

٤ - **يرحب** بجهود الصندوق من أجل تحسين ممارساته الإدارية ويشجع على مواصلة تعزيز هذه الجهود.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٦/٢٠١٠

تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالمهام والنتائج الإدارية والمؤشرات والاحتياجات من الموارد الواردة في تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2010/7)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير ما أحرزه الصندوق من تقدم في تحسين الصياغة القائمة على النتائج لميزانية الدعم لفترة السنتين، ويرحب بهذا الصدد بالملاحظات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/2010/5)؛

٣ - يلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلها الصندوق من أجل زيادة عدد الحكومات المساهمة في الموارد العادية من ٤٩ إلى ١٠١ حكومة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، ويشجع الصندوق على تقاسم نهجه الناجح في الاتصال بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى؛

٤ - يوافق على رصد موارد إجمالية قدرها ٣٩,٨ مليون دولار تمثل مجموع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ممولة من الموارد العادية؛ ويشير إلى أن تقديرات الدخل البالغة ٧,١ ملايين دولار المتأتية من تكاليف الدعم ستستخدم للتعويض عن الاعتمادات الإجمالية من الموارد العادية، مما يسفر عن اعتمادات "صافية" من الموارد العادية تقدر بمبلغ ٣٢,٧ مليون دولار؛

٥ - يوافق على تخصيص مبلغ ١,٦ مليون دولار من الموارد العادية لتغطية التكاليف الأمنية التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة، ومبلغ ٠,٦ مليون دولار لتغطية التكاليف المتعلقة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعزيز نظام أطلس، على النحو المبين في تقديرات الميزانية؛

٦ - يقرر أن يُستخدم المبلغ المرصود لإنجاز النتائج المذكورة ضمن المهام المحددة في تقديرات الميزانية؛

٧ - يطلب إلى الصندوق أن يرصد مستويات الدخل من جميع الموارد، ولا سيما الموارد الأخرى، وأن يلازم جانب الحيلة في تخطيط الزيادات في عدد الموظفين بسبب عدم إمكانية التنبؤ بالموارد الأخرى؛

٨ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية مواصلة تحسين أسلوب وضع الميزانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، لكي تقدم كل منظمة ميزانية واحدة متكاملة تشمل جميع الفئات الداخلة في ميزانية الصندوق، من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المقبلة، **ويطلب** أن تُقدم إليه في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ مذكرةً إحاطة أولية مشتركة عن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز في هذا الصدد، وأن يُقدم إليه تقريراً مشتركاً في دورته السنوية لعام ٢٠١٢؛

٩ - **يطلب أيضاً** إلى المديرية التنفيذية أن تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف من أجل زيادة مواءمة ميزانية الدعم للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وأن تقدم إليه في دورته العادية الثانية تقريراً مشتركاً عن:

(أ) تحسين التركيز على النتائج وتعزيز الروابط مع النتائج الإدارية الواردة في الخطة الاستراتيجية؛

(ب) زيادة مواءمة منهجيات الميزانية، بما في ذلك توزيع التكاليف على ميزانيّ البرامج والدعم، وتحديد أسلوب مشترك لمعاملة بنود النفقات المتماثلة فيما بين الميزانيات وأطر التمويل وداخلها، مع مراعاة الفروق بين نماذج أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وتلك المستخدمة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

١٠ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية تحسين ميزانية دعم الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، باعتبار ذلك خطوة نحو وضع ميزانية واحدة متكاملة للصندوق، وذلك عن طريق:

(أ) تحسين الربط بين الموارد والنتائج؛

(ب) تقديم شروح موجزة لأي تغييرات مقترحة في الميزانية وعزوها إلى التغييرات في الحجم وإلى التغييرات في الأسماء واللوائح؛

(ج) تقديم معلومات عن استرداد التكاليف عن طريق بيان كيفية حساب استرداد التكاليف المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك معلومات مستكملة عن التكاليف المتغيرة غير المباشرة التي يتكبدها الصندوق، من أجل السماح بتحليل معدل استرداد التكاليف كما ينبغي؛

١١ - يشدد على الحاجة إلى تقديم معلومات عن الأداء المالي الفعلي في إطار التقارير عن الاستعراض المالي السنوي، وذلك بصيغة ماثلة لخطة الموارد المدرجة في ميزانية الدعم لفترة السنتين.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٧/٢٠١٠

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2010/9)، وباستخدام النهج المنسق للميزنة القائمة على النتائج فيها؛

٢ - يؤيد توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والنتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛

٣ - يؤيد المبلغ المستهدف لصافي الإيرادات البالغ ٥ ملايين دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

٤ - يوافق على وقف تنفيذ القواعد المالية ١٠٩-٠١ و ١٠٩-٠٢ و ١٠٩-٠٣ و ١٠٩-٠٥ و ١٢١-٠١ (ج) و ١٢١-٠١ (د) و ١٢١-٠١ (و)، فضلاً عن بنود النظام المالي ٢١-٠١ و ٢١-٠٦ و ٢١-٠٧، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويوافق أيضاً على إعادة أعمال القواعد المالية وبنود النظام المالي المشار إليها أعلاه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

٥ - يشير إلى مقرره ٣٥/٢٠٠٨ المتعلق بهيكل الحوكمة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويلاحظ رغبة الدول الأعضاء في وقت لاحق بتكريس جزء منفصل من الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي لمعالجة شؤون المكتب وتغيير اسم المجلس التنفيذي لإدراج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عنوانه، نتيجة للمقرر ٣٥/٢٠٠٨؛

٦ - يحيط علماً بالرسائل الواردة من المدير التنفيذي للمكتب ومن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، بطلب من مكتب المجلس التنفيذي، بشأن الجوانب الإجرائية والفنية للتغيير المحتمل في اسم المجلس التنفيذي؛

٧ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع استطلاع رأي الأمين العام للأمم المتحدة والحصول على موافقته بهذا الشأن، وأن يقدم هذه المعلومات إلى المجلس التنفيذي بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٠، بالإضافة إلى معلومات عن نطاق هيكل الحوكمة في المكتب وسياقه؛

٨ - **يقرر** أن يعقد اجتماعاً غير رسمي للمجلس التنفيذي بشأن المعلومات الواردة في الفقرة ٧، بعد إحالة المعلومات إلى أعضاء المجلس بأسبوعين؛

٩ - **يقرر كذلك**، أنه إذا لم يُعرب أي عضو في المجلس التنفيذي عن اعتراضه في غضون أسبوعين من انعقاد الاجتماع غير الرسمي المشار إليه في الفقرة ٨، فإن اسم المجلس التنفيذي سيتم تغييره ليشمل "مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" في عنوانه؛ ويضاف اسم المكتب إلى عبارة "صندوق أو برنامج" ضمن مهام المجلس التنفيذي، كما وردت في الفقرة ٢١ من مرفق قرار الجمعية العامة ٤٨/١٦٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، **ويقرر أيضاً** أن يُحيل المجلس التنفيذي توصية بتغيير الاسم إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٨/٢٠١٠

التقرير المشترك لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بالتقرير المشترك لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2010/5)؛

٢ - **يشير** إلى مقرره ٣/٢٠٠٩ بشأن تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2010/5)؛

٣ - **يكرر تأكيد** أهمية التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

- ٤ - يشيد بما أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان من تقدم في المساهمة في تنفيذ الاستعراض الشامل؛
- ٥ - يرحب بما يبذله البرنامج الإنمائي وصندوق السكان من جهود لتضمين التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقييما وتحليلا أفضل للنتائج المحققة والتقدم المحرز والصعوبات الماثلة والدروس المستخلصة، **ويطلب** تحقيق المزيد من التقدم بهذا الصدد في التقارير المقبلة؛
- ٦ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مواصلة تحسين التركيز على النتائج في التقارير الأخرى التي يقدمها إلى المجلس التنفيذي؛
- ٧ - **يطلب أيضا** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يُضمنا تقاريرهما المقبلة توصيات من أجل مواصلة تحسين تنفيذ الاستعراض الشامل؛
- ٨ - **يقرر** إحالة التقرير المشار إليه أعلاه (E/2010/5) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بموجز للتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية؛
- ٩ - **يطلب أيضا** إلى مديرة البرنامج الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق السكان، بالتشاور مع المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، النظر في سبل مواصلة تحسين وترشيد تقاريرهما، آخذتين في الاعتبار قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بما فيها القرار ٢/٢٠٠٨، وأن تُعدا ورقة في عام ٢٠١٠ تتضمن الخيارات بهذا الشأن لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٩/٢٠١٠

التقارير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- ١ - يُحيط علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/2010/11)؛
- ٢ - يعترف بما أحرزه البرنامج الإنمائي من تقدم في معالجة "الأولويات العليا الإحدى عشرة" للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
- ٣ - يلاحظ التقدم المحرز في معالجة توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/63/5/Add.1)؛
- ٤ - يشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة الاستثمار في استقدام الموظفين وتدريبهم المهني بصورة استراتيجية والمحافظة على التحسينات التي جرت في السنوات القليلة الماضية في مجال التصدي للمخاطر التي تنطوي عليها مراجعة الحسابات؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

- ٥ - يحيط علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/FPA/2010/15) والإجراءات الإضافية التي يخطط الصندوق لاتخاذها في معرض تنفيذ توصيات مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

- ٦ - يُحيط علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/2010/14)؛
- ٧ - يسلم بالتقدم المحرز حتى الآن؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

- ٨ - يشجع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على إيلاء التوصيات ذات الأولوية القصوى اهتماما وثيقا، ويطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق

السكان ومكتب خدمات المشاريع مواصلة إدراج النص الكامل لتوصيات مراجعي الحسابات والإجراءات المتخذة بشأنها في مرافق تقاريرها المقبلة، بما في ذلك عند الاقتضاء التوصيات التي لم تُقبل.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

١٠/٢٠١٠

معلومات مستجدة عن سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان لاسترداد التكاليف غير المباشرة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ١٥/٢٠٠٧ المتعلق باستعراض سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان لاسترداد التكاليف غير المباشرة؛

٢ - يحيط علماً بالتقرير عن استعراض تنفيذ سياسة صندوق السكان لاسترداد التكاليف غير المباشرة (DP/FPA/2010/16)؛

٣ - يكرر التأكيد على أن الموارد العادية نظراً لطبيعتها غير المربوطة، هي حجر الأساس للمساهمات في صندوق السكان، وأنها ينبغي ألا تُستخدم لإعانة تكاليف دعم المشاريع والبرامج التي تمول من موارد أخرى؛

٤ - يشير إلى مقرره ٢٦/٢٠٠٩ بشأن تقديرات ميزانية الدعم لصندوق السكان لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الذي طلب فيه إلى المديرية التنفيذية تحسين ميزانية الدعم لصندوق السكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، باعتبار ذلك خطوة نحو وضع ميزانية واحدة، بما في ذلك عن طريق تقديم معلومات عن استرداد التكاليف تُبين كيفية حساب استرداد تكاليف المشاريع من الموارد الخارجة عن الميزانية، على أن يشمل ذلك معلومات مستكملة عن التكاليف غير المباشرة المتغيرة التي يتكبدها صندوق السكان، من أجل السماح بإجراء تحليل مناسب لمعدل استرداد التكاليف؛

٥ - يلاحظ مع التقدير أن مسألة استرداد التكاليف مدرجة في خريطة الطريق المعروضة على هذه الدورة من أجل إنجاز الأهداف المبينة في المقررين ٢٢/٢٠٠٩ و ٢٦/٢٠٠٩، بما في ذلك هدف وضع ميزانية واحدة متكاملة؛

٦ - يلاحظ مع التقدير أيضاً أن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ستقوم، على النحو المبين في خريطة الطريق، باستعراض مشترك

لتعاريف التكلفة وتصنيفات الأنشطة وما يتصل بها من تكاليف، بما في ذلك ما يتعلق باسترداد التكاليف، ويؤكد هذا الصدد على الحاجة إلى إجراء دراسة واسعة النطاق لعملية استرداد التكاليف، بما فيها التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

١١/٢٠١٠

استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة المالية والاقتصادية: تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى الرسالة المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ التي وقعتها مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير العام لمنظمة العمل الدولية من أجل تعزيز التعاون والشراكة بينهما دعماً لأعمال الأمم المتحدة الهادفة إلى الحد من الفقر وإيجاد المزيد من فرص العمل اللائق؛

٢ - يرحب بالقرار 2009/L.24 الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وطلب فيه من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها أن تأخذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل في الاعتبار في سياساتها وبرامجها؛

٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعطاء الأولوية للتوصيات الواردة في الميثاق، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وأن يُدرج الميثاق ضمن أنشطته الفنية عند تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٤ - يطلب إلى مديرة البرنامج تحديد وتنفيذ إجراءات تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري، بالتشاور مع بلدان البرامج، التي يمكنها عند الاقتضاء أن تقوم بإدراج الميثاق في أنشطتها التنفيذية وتعزيز الصلات المواضيعية مع الحد الأدنى العالمي للحماية الاجتماعية؛

٥ - يطلب كذلك إلى البرنامج الإنمائي أن يُدرج في التقرير السنوي لمديرة البرنامج تقريراً مرحلياً يبين المبادرات التي اتخذها البرنامج لتنفيذ هذا القرار.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

١٢/٢٠١٠

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٠:

الرئيس: سعادة السيد جون أشي (أنتيغوا وبربودا)

نائب الرئيس: السيد فريد جعفروف (أذربيجان)

نائبة الرئيس: السيدة كلود ليميو (كندا)

نائب الرئيس: سعادة السيد أتوكي إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

نائب الرئيس: السيد محمد أيوب (باكستان)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠

؛(DP/2010/L.1)

أقر التقرير عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ (DP/2010/1)؛

أقر خطة عمله السنوية لعام ٢٠١٠ (DP/2010/CRP.1)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٠؛

اتفق على الجدول التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٠: من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ (جنيف)؛

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠: من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ١/٢٠١٠ المتعلق بتقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2010/4).

البند ٣

ترتيبات البرمجة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ٣/٢٠١٠ المتعلق باستعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ٤

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٤/٢٠١٠ المتعلق بالتقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمسائل الجنسانية.

البند ٥

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية:

منطقة أفريقيا: أوغندا

منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة: رومانيا

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الأرجنتين وغواتيمالا

وافق على البرامج الإقليمية التالية:

الدول العربية: وثيقة البرنامج القطري للدول العربية.

البند ٦

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ٥/٢٠١٠ المتعلق بتنفيذ سياسة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لاسترداد التكاليف.

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٦/٢٠١٠ المتعلق بتقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2010/4).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٨

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٧/٢٠١٠ المتعلق بتقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2010/10).

الجزء المشترك

البندان ٢ و ١١

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ المقرر ٢/٢٠١٠ المتعلق بمذكرة المعلومات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن خريطة الطريق نحو ميزانية متكاملة.

البند ٩**تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

اتخذ المقرر ٨/٢٠١٠ المتعلق بالتقرير المشترك لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند ١٠**توصيات مجلس مراجعي الحسابات**

اتخذ المقرر ٩/٢٠١٠ المتعلق بالتقارير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

البند ١٣**مسائل أخرى**

اتخذ المقرر ١١/٢٠١٠ المتعلق باستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمة المالية والاقتصادية: تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان**البند ١١****الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة**

اتخذ المقرر ١٠/٢٠١٠ المتعلق بسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان لاسترداد التكاليف غير المباشرة.

البند ١٢**البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة**

وافق على وثائق البرامج القطرية التالية:

منطقة أفريقيا: أوغندا

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: غواتيمالا

الجلسة المشتركة

عقدت جلسة مشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي يومي ١٥ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تناولت المواضيع التالية: (أ) توحيد الأداء: تعزيز الاستجابة على الصعيد القطري للعنف الجنساني، وعرض قدمته حكومة جمهورية ترانينا المتحدة بشأن وثيقة البرنامج القطري الموحد للأمم المتحدة؛ (ب) تغير المناخ؛ (ج) التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية: الأمن الغذائي وشبكات الأمان؛ (د) تقييم الأهداف الإنمائية للألفية.

وعقدت أيضا إحاطات غير الرسمية التالية:

إحاطة غير رسمية بشأن الاستعراض المستقل لسياسات التقييم في البرنامج الإنمائي.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

١٣/٢٠١٠

التقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج
لعام ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية: الأداء والنتائج لعام ٢٠٠٩ (DP/2010/17)؛
- ٢ - يرحب بزيادة التركيز على النتائج وكذا بزيادة تقديم المعلومات التحليلية بشأن التحديات والفرص والإجراءات العلاجية في التقرير السنوي ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل تعزيز جهوده في هذا الصدد في التقارير المقبلة بما في ذلك تحسين تبليغ ونشر المعلومات عن الأنشطة والأداء والنتائج؛
- ٣ - يؤكد أهمية مساندة ودعم القدرة الوطنية لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، ويطلب في هذا الصدد إلى إدارة البرنامج الإنمائي أن يبذل مزيدا من الجهود لبناء قدرة البرنامج على تحقيق نتائجه وتحسين إدارته للنتائج وتقييمه وإبلاغه عما يبذله من جهود لتنمية القدرات؛

- ٤ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على إدراج النتائج على صعيدي المساواة بين الجنسين وتنمية القدرات في جميع أجزاء التقرير السنوي لمدير البرنامج، **ويهيئ** بالبرنامج أن يواصل تحسين أدائه بصدده هاتين المسألتين الشاملتين؛
- ٥ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على تعزيز دعمه لمنع نشوب النزاعات ووقوع الأزمات، وفقا لولايته، **ويطلب** إلى البرنامج في هذا الصدد أن يتيح خلال دورته العادية المقبلة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تنظيم دورة غير رسمية بشأن استعراض أنشطة مكتب منع الأزمات والتعافي منها؛
- ٦ - **يرحب** بخطة العمل للأعمال التجارية للبرنامج الإنمائي ويتطلع إلى تلقي تحديثات منتظمة في المجلس التنفيذي؛
- ٧ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على تعزيز شراكاته الاستراتيجية في مجال تغير المناخ؛
- ٨ - **يرحب** بإدراج التحديات والدروس المستخلصة من أجل التوجهات المستقبلية في التقرير السنوي لمدير البرنامج، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة، ابتداء من عام ٢٠١١، تدابير ملموسة للتغلب على التحديات والاستفادة من الدروس المستخلصة ومن التوصيات؛
- ٩ - **يؤيد** قرار تقديم تقرير موحد عن استعراض منتصف المدة، يشمل التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ عن الخطة الاستراتيجية للبرنامج، إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١١، **ويرحب** بهذه الفرصة لتعزيز التوجه الاستراتيجي وإجراء استعراض شامل لإطار النتائج بهدف إجراء تحسينات في عام ٢٠١١ وتحديد تحسينات أخرى تجرى خلال السنوات المتبقية من فترة الخطة الاستراتيجية؛
- ١٠ - **يشدد** على أهمية إجراء مناقشات منتظمة بشأن قضايا السياسة العامة الجوهرية المتصلة بولاية البرنامج الإنمائي في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على أساس التقارير التي يعدها مدير البرنامج لهذا الغرض؛
- ١١ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم إحاطات غير رسمية بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية الأربعة للخطة الاستراتيجية قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١، في ضوء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١١؛
- ١٢ - **يلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية، بما فيها تلك التي شددت وقع الأزمة المالية والاقتصادية عليها وتلك التي تضررت من النزاعات والكوارث الطبيعية، متخلفة في

مساعي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وفي هذا الصدد، **يطلب** إلى مدير البرنامج كفالة تصميم الأنشطة البرنامجية وتنفيذها وتزويدها بالموارد الكافية لمواجهة تحديات البلدان النامية، ولا سيما الاحتياجات والتحديات الخاصة بأفريقيا؛

١٣ - **إذ يشير** إلى مقرره ١٥/٢٠٠٨ و ١٤/٢٠٠٨، اللذين حثا البرنامج في جملة أمور على إيلاء الأولوية القصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر، وإذ يدرك الدور الحفاز للبرنامج في هذا الصدد، **يهيب** بمدير البرنامج أن يواصل تكثيف الجهود لتسريع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبخاصة في البلدان المستفيدة من البرنامج، وأن يقدم تقريراً عن التطورات في دوراته السنوية؛

١٤ - **يدرك** المساهمة المتزايدة والكبيرة التي تتم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، **ويطلب** إلى مدير البرنامج أن يواصل تقديم المزيد من الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تعزيز التعاون على تحسين نتائج التنمية؛

١٥ - **يدرك** أن توافر موظفين ذوي مؤهلات عالية عنصر أساسي للبرنامج الإنمائي لتحقيق أهدافه المبينة في خطته الاستراتيجية، ويلاحظ الأهمية التي يكتسبها التمثيل المتوازن والمتنوع على مستوى إدارة البرنامج وموظفيه؛

١٦ - **يرحب** بالاجتماع الحكومي الدولي للبلدان الرائدة المستفيدة من البرنامج المعقود في كيغالي، رواندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وفي هانوي، فييت نام، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، ويحيط علماً مع التقدير ببياني كيغالي وهانوي.

١ تموز/يوليه ٢٠١٠

١٤/٢٠١٠

التزامات تمويل البرنامج الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٠ وما بعده

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشدد** على أهمية وجود قاعدة مستقرة ومضمونة للموارد ("الأساسية") العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - **يعيد تأكيد** مبدأي الملكية والقيادة الوطنيتين، **ويشدد** على أهمية تعزيز اتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

- ٣ - **يلاحظ مع القلق** أن المساهمات في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي انخفضت من ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ وأنه بالتالي لم يتسن للبرنامج بلوغ الهدف التمويلي للموارد العادية لعام ٢٠٠٩ المبين في خطته الاستراتيجية، التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛
- ٤ - **يلاحظ مع القلق كذلك** أن التوقعات الحالية تفيد أن المساهمات في الموارد العادية للبرنامج قد تنخفض أكثر في عام ٢٠١٠ ولا يزال يستعصي بشدة في الوقت الحالي التنبؤ بمساهمات عام ٢٠١١؛
- ٥ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها مدير البرنامج لحشد الموارد العادية، ويحث البرنامج الإنمائي على مواصلة حشد هذه الموارد ومواصلة زيادة عدد البلدان المساهمة؛
- ٦ - **يسلم** بأهمية الاستدلال على نتائج التنمية والإبلاغ عنها؛
- ٧ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ويكرر تأكيد أن الموارد العادية، نظراً لكونها غير مقيدة، هي الركيزة الأساسية لتمويل البرنامج؛
- ٨ - **يعترف** بدور الموارد الأخرى ("غير الأساسية" أو "المخصصة") للبرنامج الإنمائي باعتبارها عنصراً مكماً لقاعدة الموارد العادية للبرنامج وزيادة هذه الموارد، ويشدد على ضرورة أن تدعم الموارد الأخرى على الدوام الاتساق والملكية الوطنية للبلدان المستفيدة من البرنامج، **ويلاحظ مع القلق** أن الموارد الأخرى لا تزال تتجاوز الموارد العادية للبرنامج؛
- ٩ - **يطلب** إلى جميع البلدان التي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠١٠ أن تبادر إلى ذلك، ويشجع الدول الأعضاء على أن تعلن تبرعاتها لعدة سنوات إن أمكن، وأن تعلن جداول السداد، وأن تلتزم فيما بعد بهذه التبرعات المعلنة وبجداول السداد.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

١٥/٢٠١٠

التقرير السنوي عن التقييم

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي عن التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2010/19)؛
- ٢ - يطلب من البرنامج الإنمائي أن يعالج المسائل التي تثيرها التقييمات المستقلة ويتخذ إجراءات لكفالة تنفيذ ورصد ردود الإدارة؛
- ٣ - يلاحظ مع القلق التحدي المستمر والخطير المتمثل في مدى شمول التقييمات اللامركزية ومدى تقيدها وجودتها والاستفادة منها ويطلب في هذا الصدد من البرنامج الإنمائي أن يعمل، على سبيل الأولوية، على تعزيز قدرات التقييم اللامركزي وزيادة الاستفادة منه تمثياً مع المقرر ١٦/٢٠١٠ المتعلق بالاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستجابة الإدارة له؛
- ٤ - يرحب بإنجاز تقييمات نتائج التنمية في الوقت المناسب من أجل تحسين قيمتها في تخطيط برامج قطرية جديدة، وتعزيز المشاركة الوطنية والاستعانة بالخبرة الوطنية في هذه التقييمات؛
- ٥ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يدعم تنمية قدرات التقييم الوطنية؛
- ٦ - يطلب أيضاً إلى البرنامج الإنمائي أن يعالج المسائل التي تثيرها تقييمات نتائج التنمية بشأن مسائل شاملة من قبيل تنمية القدرات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني: (أ) عدم إدماج الجوانب الجنسانية في أنشطة التنمية؛ و (ب) تخصيص الموارد بالقدر الكافي؛ و (ج) ضعف التنسيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بالجنسانية؛
- ٧ - يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه مكتب التقييم للفترة ٢٠١١-٢٠١٠، ويرحب بصلاته الواضحة بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

١٦/٢٠١٠

الاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستجابة الإدارة له

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بالاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2010/20) ويكرر تأكيد أهمية سياسة التقييم بالنسبة للمنظمة؛
- ٢ - يحيط علماً بالتقدم المحرز وكذا بالمشاكل والتحديات المطروحة في مجال تنفيذ سياسة التقييم، كما تم إبرازها في الاستعراض المستقل؛
- ٣ - يرحب باستجابة الإدارة للاستعراض المستقل لسياسة التقييم؛
- ٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكتف جهوداً لتعزيز الرقابة ودعم التقييم اللامركزي من أجل زيادة التغطية والامثال والجودة وكذا مدى الاستفادة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية التزام ومسؤولية الإدارة العليا، ولا سيما مديرو المكاتب الإقليمية؛
- ٥ - يشدد على أهمية إدماج جهد تحسين التقييم اللامركزي في الجهود العامة للبرنامج لتحسين الإدارة القائمة على النتائج؛
- ٦ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل ورود جميع وثائق البرامج القطرية والإقليمية والعالمية مشفوعة بخطط تقييمية محددة التكاليف وممبزة تغطي كامل طائفة المساهمات المتوخاة في نتائج التنمية وتصمم للاسترشاد بها في تعديل البرامج واستحداث برامج جديدة؛
- ٧ - يطلب كذلك، في حالة البرامج القطرية، أن تتم ميزنة خطط التقييم في موعد لا يتجاوز تاريخ اعتماد خطة عمل البرنامج القطري؛
- ٨ - يطلب كذلك أن يكفل البرنامج الإنمائي أن تكون خطة العمل التقييمية لمكتب التقييم محددة التكاليف وأن تدمج هذه التكاليف في وظيفة ميزانية الدعم لفترة السنتين المتصلة بالتقييم؛
- ٩ - يشدد كذلك على أهمية تعزيز قابلية تقييم البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي كشرط مسبق للتصميم الفعال للبرامج، والرصد المستمر مع الشركاء الوطنيين والتقييم؛

- ١٠ - يؤكد الحاجة إلى تعزيز ملكية البلدان المستفيدة من البرنامج وتولي زمام الأمور في مجال التقييم ويطلب في هذا الصدد أن يقوم البرنامج الإنمائي بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بتوضيح أدواره في تنمية قدرات التقييم الوطني؛
- ١١ - يرحب بزيادة القدرة التقييمية للمكاتب القطرية في عام ٢٠٠٩ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة خفض العدد المرتفع للمكاتب القطرية التي تنعدم فيها قدرات الرصد والتقييم أو لا تكفي فيها؛
- ١٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعزز المشاركة في التقييمات المشتركة لنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من جانب الهيئات الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة المساهمة مع الاحتفاظ بتقييم مساهمة البرنامج الإنمائي المستقلة في النتائج المشتركة؛
- ١٣ - يرحب بتحسين تقديم استجابات الإدارة للتقييمات اللامركزية ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين تقديم استجابات الإدارة ورصدها لتحسين التعلم والمساءلة والشفافية فيما يتعلق بمتابعة التقييمات وإطلاع الحكومات الشريكة وسائر شركاء البرنامج على استجابات الإدارة؛
- ١٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم سياسة تقييمية منقحة للبرنامج تعكس عناصر استجابة الإدارة التالية، وذلك من أجل الموافقة عليها خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١١:
- (أ) الترسيع المؤسسي لاستقلالية مكتب التقييم بما في ذلك تعيين المدير وموظفي مكتب التقييم، والعلاقات بين المدير وغيره من كبار مديري البرنامج الإنمائي، والموافقة على برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم؛
- (ب) تعزيز النهج المتبعة على المستوى القطري والمشاركة الوطنية في التقييمات المستقلة واللامركزية؛
- (ج) اعتماد خطط تقييم محددة التكاليف وممبنة باعتبار ذلك شرط امتثال بالنسبة للتقييم اللامركزي؛
- (د) اتخاذ خطوات مناسبة لكي تستخدم الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي التقييمات المستقلة واللامركزية استخداما نشطا واستراتيجيا؛
- (هـ) توضيح أدوار البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في تنمية قدرات التقييم الوطنية؛

- ١٥ - **يطلب** إلى مكتب التقييم أن يكلف بإجراء استعراض مستقل آخر للسياسة التقييمية للبرنامج الإنمائي يقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ ويشمل حملة أمور منها:
- (أ) مدى أداء الأدوار والمسؤوليات الواردة في السياسات والإجراءات المتعلقة بالبرامج والعمليات لعام ٢٠٠٧ والدليل الجديد المتعلق بالتخطيط لنتائج التنمية ورصدها وتقييمها، بالكامل وبفعالية؛
- (ب) مدى إسهام اعتماد النهج التي ينادي بها الدليل الجديد في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج والتقييم اللامركزي على المستوى القطري؛
- (ج) مدى الترسيخ المؤسسي لاستقلالية مكتب التقييم؛
- (د) مدى تنفيذ السياسة ومدى إسهامها بإيجابية في الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي؛
- (هـ) ما إذا كان نهج فعال لتعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات قد تم تحديده ويجري تنفيذه.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

١٧/٢٠١٠

تقارير مكاتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علماً** بتقرير مكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطته عام ٢٠٠٩ (DP/2010/26)، وبالأنشطة المتعلقة بالأخلاقيات الواردة في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن خدمات مراجعة الحسابات والرقابة في عام ٢٠٠٩، والتقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠٠٩؛
- ٢ - **يعترف** بالتقدم المحرز في إنشاء مكاتب الأخلاقيات في كل منها وبإسهاماتها القيمة في عمليات البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، و**يشجع** الإدارة في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على إشراك رؤساء مكاتب الأخلاقيات في كل منها في اجتماعات الإدارة العليا المناسبة بصفتهم مراقبين، لتشجيع معايير السلوك السامية ومنع تضارب المصالح بين المؤسسات؛

٣ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إبقاء المجلس التنفيذي على علم بالتقدم المحرز في إنجاز خطط العمل، بما في ذلك تقديم الأدلة على الأثر والإنجاز؛

٤ - **يشجع** مكاتب الأخلاقيات على الاستفادة من الآراء والملاحظات بشأن التدريب المقدم لكفالة أن تكون أنشطة التدريب فعالة وملائمة لموظفي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، وتمثل استثمارا جيدا للموارد؛

٥ - **يشجع أيضا** مكاتب الأخلاقيات على مواصلة تعزيز الإحاطات والتدريبات وخدمات المشورة المقدمة للإدارة والموظفين؛

٦ - **يشير** إلى مقرره ٣٧/٢٠٠٨ وأحكامه المتعلقة بتجنب تضارب المصالح في تعيين موظفي الرقابة الرئيسيين، و**يطلب**، في هذا الصدد، أن يعين مكتب الأخلاقيات في كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع باعتباره الوحدة المسؤولة في كل مؤسسة عن استعراض أوجه تضارب المصالح المحتملة بخصوص المعينين في الرتب العليا الذين يقومون بمهام المراقبة التي لا تغطيها عمليات الأمين العام لفحص التعيينات؛

٧ - **يطلب** إلى الإدارة في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أن تواصل توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمساعدة مكاتب الأخلاقيات بما على الاضطلاع بأعمالها بفعالية، مع إيلاء الأولوية لمواصلة بناء مهارات وقدرات موظفي البرنامج والصندوق والمكتب داخل مكاتب الأخلاقيات؛

٨ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي وإلى المديرين التنفيذيين لصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع ما يلي: (أ) تعيين رؤساء مكاتب الأخلاقيات في كل منها استنادا إلى ما أبانوا عنه من اقتدار وخبرة في الميادين ذات الصلة؛ و (ب) كفالة قيام كيان مستقل بإجراء استعراض لتضارب المصالح قبل التعيين؛ و (ج) تحديد مدة التعيين في خمس سنوات كاملة، تجدد استثنائيا مرة واحدة، لمدة أقصاها خمس سنوات؛ و (د) منع الدخول مرة أخرى إلى كل منها؛

٩ - **يطلب** إلى مكتب الأخلاقيات في كل من صندوق السكان وبرنامج خدمات المشاريع أن يقدم تقارير إلى المجلس التنفيذي خلال الدورات السنوية المقبلة.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

١٨/٢٠١٠

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ويعرب عن تقديره للنتائج البرنامجية والتنفيذية الهامة التي حققها الصندوق في عام ٢٠٠٩؛

٢ - يرحب بمساهمات الصندوق الملموسة والقابلة للقياس في توطين الأهداف الإنمائية للألفية بأقل البلدان نمواً، عن طريق توفير رؤوس الأموال الاستثمارية والمساعدة التقنية لتحقيق التنمية المحلية والتشجيع على توفير خدمات القروض البالغة الصغر الشاملة لفائدة الأسر الفقيرة والمشاريع الصغيرة والبالغة الصغر؛ ويدعو الصندوق إلى أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة إلى المجلس التنفيذي مزيداً من التحليل المتعمق في الكيفية التي تسهم بها أنشطة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي، مع الإشارة إلى الدروس المستفادة والتحديات المصادفة؛

٣ - يشجع الصندوق على مواصلة جهوده لحشد المساهمات في موارده العادية أو المساهمات المواضيعية المتعددة السنوات اللازمة لتنفيذ الخطة الاستثمارية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بما يمكن الصندوق من النهوض بدعم الخدمات والاستثمار والتوسع لتغطية المزيد من أقل البلدان نمواً؛

٤ - يشجع أيضاً الصندوق على بذل جهود أخرى لزيادة وتعزيز مساهمات الدول الأعضاء القادرة وسائر الشركاء الإنمائيين في موارده العادية، وكذلك في الموارد الأخرى؛

٥ - يرحب بجهود الصندوق لتحسين ممارساته الإدارية ويشجع على زيادة تعزيز هذه الجهود، ويرحب أيضاً بجهود الصندوق للحفاظ على الجودة البرنامجية العالية مع تنامي حافظة البرامج استجابة لزيادة الطلب من أقل البلدان نمواً.

١ تموز/يوليه ٢٠١٠

١٩/٢٠١٠

متطوعو الأمم المتحدة - تقرير مدير البرنامج

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2010/28)؛
- ٢ - يقر بإنجازات متطوعي الأمم المتحدة دعماً للبلدان المستفيدة من البرامج ومؤسسات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية، بما يشمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاستدامة البيئية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛
- ٣ - يحيط علماً بوجه خاص بزيادة نطاق وحجم العمل التطوعي عبر الإنترنت لمتطوعي الأمم المتحدة، ويشجع برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة جهوده من أجل ابتكار وتنويع طرائق العمل التطوعي، وتعزيز التوازن بين الجنسين في مهامه؛
- ٤ - يرحب بمشاركة متطوعي الأمم المتحدة مع البلدان المستفيدة من البرامج من أجل بناء قدرتها على إدارة نظم التطوع الوطنية، بما في ذلك وضع السياسات، وسن التشريعات، ودعم التنفيذ؛
- ٥ - يشجع متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة العمل في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية على دمج التطوع في البرمجة، والاعتراف بمتطوعي الأمم المتحدة على المستويين الوطني والدولي باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة؛
- ٦ - يقر بأن صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة يدعم البحث واستكشاف الابتكارات التي تدل على أثر التطوع في تحقيق السلام والتنمية؛
- ٧ - يكرر تأكيد دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتباره جهة تنسيق للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠١١، كما طلب ذلك قرار الجمعية العامة ٦٣/١٥٣؛
- ٨ - يقرر أن يقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة عرضاً أمام المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١١ عن التخطيط للذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠١١ بصفته جهة تنسيق، وبشأن الذكرى الأربعين لإنشاء البرنامج.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٢٠/٢٠١٠

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية (DP/2010/29) وبتركيزه على النتائج؛
- ٢ - **ينوه** بتقديم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج وهي تنهض بالأولويات الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بمساعدة الشركاء الوطنيين على ربط إحراز التقدم في تحقيق هذه الأهداف وبذل الجهود من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- ٣ - **يطلب** إلى الصندوق أن يضمن تقاريره المقبلة المزيد من العناصر المتعلقة بتحليل النتائج المحققة، والدروس المستخلصة، والتحديات المتبقية؛
- ٤ - **يوجب** باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية باعتباره فرصة لتعزيز التوجه الاستراتيجي وإجراء استعراض شامل لإطار النتائج بهدف إجراء تحسينات في عام ٢٠١١ وتحديد باقي التحسينات التي ستجرى خلال الفترة المتبقية من مدة الخطة الاستراتيجية؛
- ٥ - **يحيط علماً** بالمناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن إنشاء كيان جديد يعنى بالمسائل الجنسانية ويطلب إلى الصندوق أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة في حينها لكفالة إنجاز الطرائق التي اتفقت عليها الجمعية العامة بخصوص الترتيبات الانتقالية في الموعد المحدد الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٢١/٢٠١٠

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/2010/30) وبمساهمات المكتب المتنوعة في النتائج التنفيذية للأمم المتحدة وشركائها، التي غالباً ما تتم في أعين البيئات؛
- ٢ - يرحب بتحسين المركز المالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وزيادة الالتزام بالأصول المهنية بالنسبة لخدماته وموظفيه؛
- ٣ - يرحب بتجديد كامل الاحتياطات التشغيلية واعتماد كامل المبالغ اللازمة لسداد جميع التزامات نهاية الخدمة، ما يدل على استعادة الاستدامة المالية للمكتب ويعيد تأكيد صلاح نمودجه للأعمال الذاتية التمويل؛
- ٤ - يرحب بتعزيز الشراكات الاستراتيجية والمساهمة في النتائج، ويشجع المدير التنفيذي، مع وضع الولاية الأساسية للمكتب في اعتباره وبهدف تعزيز اتساق الأمم المتحدة، على مواصلة تعزيز الالتزام كجهة تقدم الخدمات لشتى الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية وحفظ السلام، بما فيها الأمم المتحدة، والحكومات، والمؤسسات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والمؤسسات عموماً، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية؛
- ٥ - يشجع المدير التنفيذي على مواصلة الجهود الرامية إلى إدماج تنمية القدرات الوطنية في عملياته؛
- ٦ - يرحب بجهود المدير التنفيذي من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة، وبخاصة الكشف العام التام عن بيانات المشاريع، بما فيها المعلومات المتعلقة بكافة العقود الممنوحة والمدفوعات المقدمة، بصرف النظر عن المبلغ.

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٢٢/٢٠١٠

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً:** (أ) بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التحقيقات والمراجعة الداخلية للحسابات (DP/2010/31) واستجابة الإدارة ذات الصلة؛ و (ب) بالتقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠٠٩ (DP/FPA/2010/20) واستجابة الإدارة ذات الصلة؛ و (ج) بتقرير النشاط لعام ٢٠٠٩ الصادر عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2010/32) واستجابة الإدارة ذات الصلة؛

٢ - **يحيط علماً:** (أ) بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي؛ و (ب) بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لصندوق السكان؛ و (ج) بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للشؤون الاستراتيجية ومراجعة الحسابات التابعة لمكتب خدمات المشاريع؛

٣ - **يرحب** باستمرار التركيز على المسائل الإدارية الرئيسية والمتكررة، وعلى التخطيط لمراجعة الحسابات على أساس درجة المخاطرة؛

٤ - **يرحب** بامتنال البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع لأحكام المقررين ٣٧/٢٠٠٨ و ١٥/٢٠٠٩ المتعلقين بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك الإفادة بأنشطة الكشف في التقرير السنوي لكل منها؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي وإلى المديرين التنفيذيين لصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أن يقدموا إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية عام ٢٠١١، ورقة اجتماع منسقة تبين آثار الطلب الناشئ على المزيد من الكشف عن المعلومات في تقارير المراجعة الداخلية لحسابات البرنامج والصندوق والمكتب، بما في ذلك الخيارات المتاحة للاستجابة للحاجة إلى تقديم المعلومات ذات الصلة؛

فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي،

٦ - **يعرب** عن استمرار دعمه لتعزيز مهمتي التحقيقات والمراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **يرحب** بالمعلومات الواردة في التقرير

وبالطائفة المتنوعة من المواضيع الاستراتيجية التي تدرج ضمن عمل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، مما يسهم في تعزيز المساءلة والرقابة في البرنامج الإنمائي؛

٧ - يرحب بالتحليل المتعدد السنوات للاتجاهات في مسائل المراجعة الداخلية للحسابات على مدى فترة الخمس سنوات، ٢٠٠٥-٢٠٠٩، ويطلب مواصلة تقديم إفادات في هذا الصدد في التقارير المقبلة؛

٨ - يقر بإسهامات البرنامج الإنمائي في تحقيق المزيد من الاتساق في ممارسات المراجعة الداخلية للحسابات بمنظومة الأمم المتحدة؛

٩ - يلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الشكاوى التي تستدعي التحقيق، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل توافر القدرة المناسبة في الوقت المناسب لإجراء التحقيقات؛

١٠ - يلاحظ أن عدد توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ بعد أكثر من ١٨ شهرا ظل ثابتا نسبيا، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل جهود متابعته من أجل تنفيذ هذه التوصيات، ولا سيما تلك التي تدرج ضمن نطاق سيطرته والتي تتطلب مساعدة من المؤسسة أو مواءمة أحسن للموارد؛

١١ - يلاحظ مع القلق زيادة نسبة النتائج في إدارة المشاريع، ولا سيما في المكاتب القطرية، ويحيط علما بالجهود المستمرة لمعالجة مواطن الضعف العامة على جميع المستويات، بما في ذلك على صعيد الإشراف، وممارسات الشركات والتدريب، ويطلب إلى الإدارة أن تواصل معالجة هذه القضايا من أجل تبيان تحسن في التقرير المقبل؛

١٢ - يرحب باستمرار اتجاه تدني المخاطر المالية في مراجعات حسابات المشاريع التي تنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية، ويحث في هذا الصدد البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده وكذا كفاءة تقديم تقارير مراجعة الحسابات في مواعيدها؛

١٣ - يطلب إلى مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات أن يضمن تقريره السنوي المقبل معلومات عن مدى كفاية الموارد المتاحة لإجراء التحقيقات ومراجعة الحسابات؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان،

١٤ - يحيط علما بالتزام صندوق السكان بمواصلة تعزيز عملياته المتعلقة بكفاءة المساءلة وتوفير الضمانات، ويحث المديرية التنفيذية على مواصلة (أ) تحسين تنفيذ إطار للرقابة الداخلية وفقا لأفضل الممارسات المعترف بها دوليا، مع مراعاة مقتضى الاتساق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ و (ب) تنفيذ نظام إدارة المخاطر في المؤسسة؛ و (ج) ملء

الوظائف الشاغرة في شعبة خدمات الرقابة لضمان التغطية الكافية لعمليات التحقيق ومراجعة الحسابات؛

١٥ - يشير إلى المقررين ١٣/٢٠٠٦ و ١٣/٢٠٠٨، ويطلب إلى صندوق السكان تكملة تقاريره السنوية المقبلة عن قضايا مراجعة الحسابات والرقابة بتوفير معلومات موجزة بشأن: (أ) النتائج الرئيسية مع مقارنات متعددة السنوات للاتجاهات في أسباب مراجعة الحسابات؛ و (ب) نتائج مراجعة الحسابات التي لم يتم البت فيها بعد، حسب السنة والفئة ودرجة الأولوية؛ و (ج) شرح النتائج التي ظلت دون بت لمدة ١٨ شهرا أو أكثر؛ و (د) أهم مسائل وتوصيات الرقابة المتكررة لمعالجتها؛

١٦ - يتطلع إلى تقييم مدى كفاية الموارد البشرية والمالية لأغراض التحقيق ومراجعة الحسابات في التقرير المقبل لشعبة خدمات الرقابة؛

١٧ - يلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الشكاوى التي تستدعي التحقيق، ويطلب إلى الصندوق اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواءمة الموارد ذات الصلة بغية كفاية توافر القدرة المناسبة في حينها لإجراء التحقيقات، ويحث الصندوق على إيجاد برنامج للكشف عن الغش ومنعه للتقليل إلى أدنى حد من الخسائر المالية؛

١٨ - يرحب باستمرار إيلاء الصندوق الأولوية لمعالجة النتائج المتصلة بطريقة التنفيذ الوطني من خلال التصدي للمخاطر ومواطن الضعف التشغيلية المحددة في تقارير مراجعة الحسابات، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء قدرات المكاتب القطرية والشركاء المنفذين، ويطلب إلى الصندوق كفاية القدر الكافي من الإشراف والمراقبة لمعالجة مواطن الضعف، ولا سيما رصد البرامج والمشاريع المحلية، والأرصدة غير المسددة وتقديم خطط وتقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني في الوقت المناسب، وإبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

١٩ - يشير إلى سياسة الرقابة وإلى ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات، ويكرر تأكيد أن شعبة خدمات الرقابة يحق لها أن تطلع اطلعا تاما بحرية ودون قيود على كل سجلات الصندوق، وأن تحصل على نفس المنوال على الممتلكات المادية وتتصل بنفس الشاكلة بالموظفين المرتبطين بأي من مهام الصندوق قيد الاستعراض، ويكرر تأكيد أنه يلزم على جميع الموظفين معاونة الشعبة في الاضطلاع بدورها؛

٢٠ - يكرر تأكيد أن شعبة خدمات الرقابة مستقلة وأن مديرها له القول الفصل في تقارير مراجعة الحسابات التي تصدرها الشعبة ويحظى بالاستقلالية بحيث هو مسؤول

مسؤولية مباشرة أمام المجلس التنفيذي عن الأعمال التي تقوم بها الشعبة، ويقترح أن تعنون التقارير المقبلة تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة؛

٢١ - **يطلب** إلى الصندوق أن يعزز الامتثال للسياسات والإجراءات والأنظمة والقواعد المالية للمؤسسة وأن يعتمد الفصل بين المهام فيما يتعلق بالمعاملات المالية، بما في ذلك المشتريات؛

٢٢ - **يرحب** بتحسين تتبع شعبة خدمات الرقابة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، **ويطلب** أن توجز التقارير المقبلة عدد توصيات مراجعة الحسابات حسب درجة الأولوية ويحث الصندوق على تسريع خطى تنفيذ التوصيات المتبقية؛
فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع،

٢٣ - **يرحب** بزيادة التغطية بخدمات المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٩، وتمديد نطاق تركيز الأعمال أبعد من الامتثال ليشمل مراجعة الحسابات على أساس الأداء، والتحسينات التي تم تحقيقها في تتبع تنفيذ التوصيات؛

٢٤ - **يحيط علماً** بالعمل الجاري لإنشاء نظام مهيكّل لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة، **ويتطلع** إلى معرفة المزيد عن النظام حينما ينشأ؛

٢٥ - **يلاحظ** نتائج مراجعة الحسابات المتكررة في مجالات الموارد البشرية، وإدارة المشاريع والبرامج، والشراء والتمويل؛ **ويلاحظ أيضاً** أن الافتقار إلى الإجراءات الخطية والزيادة الكبيرة في حالات عدم الامتثال لسياسات المكتب وإجراءاته هما أبرز سببين يؤديان إلى هذه النتائج؛

٢٦ - **يلاحظ**، في هذا الصدد، أن إدارة المكتب قامت بتنقيح أو اعتماد سياسات جديدة لمعالجة شتى توصيات مراجعة الحسابات، بما في ذلك سياسة اتفاق التعاقد مع المتعاقدين الأفراد، **ويحث** على أن يواصل المكتب جهوده من أجل معالجة نتائج مراجعة الحسابات، **ويتطلع** إلى تحقيق تحسن في النتائج في التقارير المقبلة؛

٢٧ - **يحيط علماً** باستمرار انخفاض النسبة المئوية لآراء المراجعين المشفوعة بتحفظ في مراجعات حسابات المشاريع في عام ٢٠٠٩، قياساً إلى عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧، **ويطلب** تضمين التقارير المقبلة معلومات عن الأثر المالي لنتائج مراجعة الحسابات.

١ تموز/يوليه ٢٠١٠

٢٣/٢٠١٠

تقرير المديرية التنفيذية عن عام ٢٠٠٩: التقدم والإنجازات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية
لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالوثائق التي يتألف منها تقرير المديرية التنفيذية عن عام ٢٠٠٩: DP/FPA/2010/17 (Part I, Add.1) و DP/FPA/2010/17 (Part II) و DP/FPA/2010/17 (Part I, Add.1)؛
- ٢ - يرحب بالإنجازات وأوجه التقدم المبينة في تقرير المديرية التنفيذية عن عام ٢٠٠٩، ويحيط علماً بإدراج خطوط أساس وأهداف استجابة للمقرر ١٦/٢٠٠٩، إلى جانب معلومات مستوفاة عن وضع الخطة الاستراتيجية ومؤشرات نتائج الإدارة؛
- ٣ - يشجع الصندوق على مواصلة تحسين التركيز على النتائج في التقارير التي يقدمها إلى المجلس التنفيذي، ويتطلع إلى أن يرى تقدماً في هذا الصدد في التقارير السنوية ابتداء من عام ٢٠١١، بما في ذلك تحسين الاستدلال على إسهامه في النتائج المحققة؛
- ٤ - يرحب بإدراج التحديات والدروس المستخلصة من أجل التوجهات المستقبلية في التقرير السنوي للمديرية التنفيذية، ويطلب إلى الصندوق أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة، ابتداء من عام ٢٠١١، تدابير ملموسة للتغلب على التحديات والاستفادة من الدروس المستخلصة ومن التوصيات؛
- ٥ - يرحب باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية باعتباره فرصة لتعزيز التوجه الاستراتيجي وإجراء استعراض شامل لإطار النتائج بهدف إجراء تحسينات في عام ٢٠١١ وتحديد باقي التحسينات التي ستجرى في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- ٦ - يرحب باستمرار جهود الصندوق من أجل توفير بيانات مفصلة حسب نوع الجنس والعمر والموقع والدخل؛
- ٧ - يثني على الصندوق لما أبداه من التزام وما بذله من جهود متواصلة لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، ويدعو المديرية التنفيذية إلى مواصلة تكثيف الجهود في البلدان المستفيدة من البرامج التي تواجه مشاكل في تحقيق هذه الأهداف والغايات؛

٨ - **يشدد** على أهمية إجراء مناقشات منتظمة بشأن قضايا السياسة العامة الجوهرية المتصلة بولاية الصندوق في المجلس التنفيذي، استنادا إلى التقارير التي تعدها المديرية التنفيذية للصندوق لهذا الغرض؛

٩ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية للصندوق أن تقدم إحاطات عن المجالات المواضيعية الرئيسية الثلاثة للخطة الاستراتيجية قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١، في ضوء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية خلال الدورة السنوية عام ٢٠١١؛

١٠ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم، خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي عام ٢٠١١، تقريرا سنويا موحدا عن عام ٢٠١٠ يشمل استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الممددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٢٤/٢٠١٠

تقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٠ والسنوات المقبلة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٠ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2010/18)؛

٢ - **يرحب** بالزيادة المسجلة في عام ٢٠٠٩ في مستوى الإيرادات العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، **ويرحب أيضا** بالمساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج؛

٣ - **يؤكد** على أن الموارد العادية هي الركيزة الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها ضرورية للحفاظ على طبيعة عمله المتسمة بتعدد الأطراف والحياد والشمولية، **ويشجع** الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد ومواصلة زيادة عدد البلدان المساهمة مع الاستمرار أيضا في تعبئة الموارد التكميلية من أجل صناديقه وبرامجه المواضيعية؛

٤ - **يقر** بأن الحفاظ على مستوى تمويل الصندوق والنهوض بهذا المستوى يتطلبان من البلدان التي يمكنها زيادة مساهماتها أن تفعل ذلك خلال فترة الخطة الاستراتيجية للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٥ - يشجع جميع البلدان التي يمكنها تقديم مساهماتها في وقت مبكر من السنة وجعل إعلانات تبرعاتها متعددة السنوات على أن تفعل ذلك؛

٦ - يؤكد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى مزيد من الدعم المالي إضافة إلى زيادة التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به لكي يتسنى تعزيز مساعده للبلدان على دمج جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية دمجاً كاملاً في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٢٥/٢٠١٠

طلب جمهورية ترازيا المتحدة أن تعرض مشروع وثيقة مشتركة للبرنامج القطري على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى المقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ المتعلقين بعملية الموافقة على البرامج؛

١ - يحيط علماً بطلب جمهورية ترازيا المتحدة أن تعرض مشروع وثيقة مشتركة للبرنامج القطري تتضمن سرداً مشتركاً إلى جانب العناصر الخاصة بكل وكالة، وأطر النتائج والاحتياجات من الموارد ذات الصلة على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي؛

٢ - يلاحظ أن مشروع الوثيقة المشتركة للبرنامج القطري ستقدم لتناقشها كل وكالة على حدة خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١ وللموافقة على العنصر الخاص بكل وكالة على حدة خلال الدورة السنوية عام ٢٠١١؛

٣ - يقرر النظر في مشروع الوثيقة المشتركة للبرنامج القطري لجمهورية ترازيا المتحدة بصفة استثنائية؛

٤ - **يقرر كذلك** أن تنشر الوثيقة المشتركة المنقحة للبرنامج القطري في الموقع الشبكي لكل مؤسسة في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع بعد إجراء المناقشة، وأن تقدم الأمانة نسخة مطبوعة من الوثيقة المنقحة، بناء على الطلب، إلى أعضاء المجالس التنفيذية؛

٥ - **يؤكد**، أنه تماشياً مع مقرر المجلس التنفيذي ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، ستتم الموافقة على عنصر الوكالة في الوثيقة المشتركة للبرنامج القطري، على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، ما لم يبلغ خمسة أعضاء على الأقل الأمانة خطياً قبل انعقاد الاجتماع برغبتهم في عرض الوثيقة المشتركة للبرنامج القطري على المجلس التنفيذي.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٢٦/٢٠١٠

التقرير المقدم كل سنتين عن التقييم

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بالتقرير المقدم كل سنتين عن التقييم (DP/FPA/2010/19) وباستجابة الإدارة ذات الصلة؛

٢ - **يرحب** بإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز موارده البشرية على نطاق المنظمة من أجل تنفيذ سياسة التقييم، والالتزام بالاستثمار في خبرة الموظفين في مجال التقييم، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج، وتصميم التقييمات، ومنهجياتها، وتنفيذها، وإجراءاتها؛

٣ - **يشدد** على أن تجسيد الدروس المستخلصة في سياسات وبرامج وعمليات مقبلة أمر أساسي، **ويؤكد** أهمية تنفيذ النظام من أجل ضمان استجابة ومتابعة عامتين لتوصيات التقييم اللامركزي ونشر الدروس المستخلصة؛

٤ - **يسلم** بأن وجود منهجيات قائمة على الأدلة شرط ضروري من أجل قابلية البرامج والمشاريع للتقييم، وفي هذا الصدد، **يرحب** بالتزام الصندوق بوضع مبادئ توجيهية بشأن البرمجة القائمة على الأدلة في عام ٢٠١٠، كما طلب المقرر ١٨/٢٠٠٩؛

٥ - **يؤكد** ضرورة تعزيز ملكية وقيادة البلدان المستفيدة من البرامج في إطار أنشطة التقييم، وفي هذا الصدد، **يطلب** إلى الصندوق أن يتعاون، في امتثال لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة على تعظيم بناء قدرات الشركاء المنفذين؛

٦ - يشير إلى المقررين ١٢/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠٠٩، **ويطلب** أن تتضمن خطة التقييم لفترة السنتين تقييمات لا مركزية ومركزية، **ويكرر تأكيد** طلبه أن ترتبط خطة التقييم بالخطة الاستراتيجية الحالية للصندوق لتمكين شعبة خدمات الرقابة من توفير ضمانات معقولة بشأن نتائج التقييمات، بما في ذلك الدروس المستفادة والآثار المترتبة في البرامج؛

٧ - **يرحب** بإيلاء الصندوق الأولوية لإجراء تقييمات نهاية دورات البرامج القطرية في فترة السنتين الحالية خلال السنة قبل الأخيرة من البرامج القطرية، وفي هذا الصدد، **يتطلع** إلى عرض تقييمات نهاية دورات البرامج القطرية وخطط تقييم البرامج القطرية المميّزة إلى جانب وثائق البرامج القطرية اعتباراً من الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١١؛

٩ - **يقر** بالتدابير التي اتخذها الصندوق لتعزيز الرقابة ودعم التقييم اللامركزي بغية زيادة تغطيته، ومدى امتثاله وجودته، والاستفادة منه، **ويشدد** في هذا الصدد على أهمية مواصلة الإدارة العليا الالتزام بتكثيف هذه الجهود؛

١٠ - **يكرر تأكيد** أن شعبة خدمات الرقابة يحق لها، وفقاً لسياسة الرقابة وميثاق المراجعة الداخلية للحسابات، أن تطلع على جميع الوثائق في الصندوق، ويعرب عن قلقه إزاء انخفاض معدلات تقديم الوثائق لغرض إجراء التقييمات إلى شعبة خدمات الرقابة، **ويطلب** إلى الصندوق أن يمتثل للسياسات والإجراءات ويقدم جميع التقييمات واستجابات الإدارة ذات الصلة، على سبيل الأولوية، من خلال استحداث قاعدة بيانات تتيح رصد الامتثال؛

١١ - **يحيط علماً** بنتائج تقييم جودة تقييمات عام ٢٠٠٩ في التقرير، بما في ذلك تدني نسبة التقييمات التي تفي بالمعايير الخاصة بتقييم جدوى البرامج وأثرها، **ويوحد** بالالتزام بالصندوق بمعالجة مواطن الضعف في جودة التقييمات من أجل تحسين البرمجة القائمة على الأدلة؛

١٢ - **يكرر** طلبه أن تعالج تقارير فترات السنتين المقبلة بشأن التقييم في جملة ما تعالجه نتائج وتوصيات التقييمات، وتحليل العوامل المؤثرة في الجودة، ومتابعة التقييمات التي يجريها الصندوق؛

١٣ - **يوحد** باعتزام الصندوق تحسين معدل الامتثال في تقارير التقييم التي تنشر على موقعه الشبكي، كما طلب القرار ١٨/٢٠٠٩، **ويطلب** تيسير الاطلاع على هذه التقارير؛

- ١٤ - **يكرر تأكيد** أن مدير شعبة خدمات الرقابة يحظى بالاستقلالية بحيث هو مسؤول مسؤولية مباشرة أمام المجلس التنفيذي عن جميع الأعمال التي تقوم بها الشعبة؛
- ١٥ - **يلاحظ** جدوى نتائج التقييمات لإعداد استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية في عام ٢٠١١؛
- ١٦ - **يرحب** بمبادرة إدارة الصندوق إلى إعداد مصفوفة لرصد استجابة المؤسسة للتقرير المقدم كل سنتين عن التقييم، **ويطلب** أن ينظر في الاستجابة في سياق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية؛
- ١٧ - **يقرر** مناقشة التقييمات المواضيعية للصندوق في المجلس التنفيذي، ابتداء بتقييم الاستجابة الإنسانية للصندوق خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠؛
- ١٨ - **يتطلع** إلى استعراض السياسة التقييمية للصندوق خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي عام ٢٠١٢، بما في ذلك تقييم لكفاية الموارد البشرية والمالية المكرسة للتقييم.
- ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٢٧/٢٠١٠

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته السنوية لعام ٢٠١٠ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول أعمال الدورة السنوية لعام ٢٠١٠ وخطة عملها (DP/2010/L.2) و (DP/2010/L.2/Corr.1)؛

وافق على التقرير الخاص بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ (DP/2010/15)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠: من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠ للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي

اتخذ المقرر ١٣/٢٠١٠ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج عن الخطة الاستراتيجية:
الأداء والنتائج لعام ٢٠٠٩؛

أحاط علما بتقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام
٢٠٠٩ (DP/2010/17/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2010/17/Add.2).

البند ٣

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ١٤/٢٠١٠ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية للبرنامج
الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٠ فصاعدا.

البند ٤

التقييم

اتخذ المقرر ١٥/٢٠١٠ بشأن التقرير السنوي عن التقييم في برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي؛

اتخذ المقرر ١٦/٢٠١٠ بشأن الاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي واستجابة الإدارة له؛

أحاط علما بتقييم البرنامج الإقليمي الخاص بأوروبا ورابطة الدول المستقلة للفترة
٢٠٠٦-٢٠١٠ (DP/2010/22) ورد الإدارة عليه (DP/2010/23).

البند ٥

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بمستجدات المشاورات المعقودة بشأن تقرير التنمية البشرية
(DP/2010/24).

البند ٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لألبانيا وأوكرانيا وبنغلاديش وتشاد وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وسيشيل وغانا وغيانا وفيت نام وقيرغيزستان وموريتانيا (DP/2010/25، الجدول ١)؛

أحاط علما بتمديد لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/2010/25، الجدول ١)؛

وافق على تمديد ثان لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لزمبابوي (DP/2010/25، الجدول ٢)؛

وافق على أول تمديد لمدة سنتين للبرامج القطرية لسيراليون وناميبيا ونيبال (DP/2010/25، الجدول ٢)؛

أحاط علما بما يلي من مشاريع وناثق البرامج القطرية والإقليمية والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسوازيلند (DP/DCP/SWZ/2)؛

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للعراق (DP/DCP/IRQ/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجماهيرية العربية الليبية (DP/DCP/LBY/2)؛

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكمبوديا (DP/DCP/KHM/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للصين (DP/DCP/CHN/2)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

مشروع وثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأذربيجان (DP/DCP/AZE/2/Rev.1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبيلاروس (DP/DCP/BLR/2 و Corr.1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجورجيا (DP/DCP/GEO/2/Rev.1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لصربيا (DP/DCP/SRB/1) و DP/DCP/SRB/1/Add.1؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتركيا (DP/DCP/TUR/2).

البند ٧

تقارير مكاتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٧/٢٠١٠ بشأن تقرير مكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩.

البند ٨

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ١٨/٢٠١٠ بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠٠٩.

البند ٩

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ١٩/٢٠١٠ بشأن تقرير مدير البرنامج المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة.

البند ١٠

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠١٠ بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١١

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢١/٢٠١٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي للمكتب.

الجزء المشترك

البند ١٢

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اتخذ المقرر ٢٢/٢٠١٠ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين.

البند ١٣

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقريرين التاليين:

(أ) تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى رواندا (DP-FPA/2010/CRP.1)؛

(ب) تقرير عن الزيارة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الجمهورية العربية السورية (DP/2010/CRP.2-DP/FPA/2010/CRP.1).

البندان ٦ و ١٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ٢٥/٢٠١٠ بشأن طلب جمهورية ترازيا المتحدة أن تعرض مشروع الوثيقة المشتركة للبرنامج القطري على المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٤

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠١٠ بشأن تقرير المديرة التنفيذية عن عام ٢٠٠٩: التقدم والإنجازات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١٥

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٤/٢٠١٠ بشأن التقرير المتعلق بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٠ والسنوات المقبلة.

البند ١٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بالتمديدات لمدة سنة واحدة لبرامج ألبانيا وأوكرانيا وبنغلاديش وتشاد وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وغانا وفييت نام وموريتانيا وميانمار؛
أحاط علما بالتمديد لمدة ستة أشهر لبرنامج جمهورية ترازيا المتحدة؛
وافق على التمديدات لمدة سنتين لبرامج باكستان وسيراليون وناميبيا ونيبال؛
وافق على تمديد ثان لمدة سنة واحدة لبرنامج إيران (جمهورية - الإسلامية)؛
أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسوازيلند (DP/FPA/DCP/SWZ/5)؛

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للعراق (DP/FPA/DCP/IRQ/1)؛

مشروع البرنامج القطري للأرض الفلسطينية المحتلة (DP/FPA/DCP/OPT/4)؛

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكمبوديا (DP/FPA/DCP/KHM/4)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للصين (DP/FPA/DCP/CHN/7)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/FPA/DCP/PRK/5)؛

شرق أوروبا ووسط آسيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأذربيجان (DP/FPA/DCP/AZE/3)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لبيلاروس (DP/FPA/DCP/BLR/1)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجورجيا (DP/FPA/DCP/GEO/2)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لتركيا (DP/FPA/DCP/TUR/5).

البند ١٧

التقييم

اتخذ المقرر ٢٦/٢٠١٠ بشأن التقرير المقدم كل سنتين عن التقييم.

البند ١٨

مسائل أخرى

عقد جلسات إحاطة ولقاءات على النحو التالي:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة بشأن التقييم الدولي للأهداف الإنمائية للألفية؛

حفل استقبال وافتتاح معرض الصور: صور الاعتناء بالأرض.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

حلقة النقاش الخاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان - القضاء على الفقر: أهمية الصحة

الجنسية والإنجابية؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

نشاط مواز مشترك يتعلق بالاستجابة الإنسانية والاستجابة لحالة الطوارئ.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع

حلقة نقاش بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنمية القدرات وتحقيق فعالية التنمية.

١ تموز/يوليه ٢٠١٠

٢٨/٢٠١٠

الإعراب عن التقدير لثريا أحمد عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

إذ يحيط علما مع الأسف بتقاعد ثريا أحمد عبيد من منصبها كمديرة تنفيذية
لصندوق الأمم المتحدة للسكان اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يقر بنجاحها في وضع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في صلب
البرامج الإنمائية والحوارات المتعلقة بالسياسات على الصعيد الوطنية والعالمية من أجل كفالة
أن يكون كل حمل مرغوبا فيه وكل ولادة آمنة وكل شاب خاليا من فيروس نقص المناعة
البشرية والإيدز، وأن يُعامل الجميع من فتيات ونساء وشباب باحترام وعلى نحو يحفظ
كرامتهم، وأن تستند سياسات القضاء على الفقر على بيانات سليمة،

وإذ يعترف بالدور المحوري الذي اضطلعت به السيدة ثريا عبيد من أجل تعزيز
الفهم للترابط الوثيق بين تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية، ولا سيما أهمية احترام حقوق الإنسان الواجبة للمرأة وزيادة الاستثمارات
في ميداني التعليم والصحة من أجل القضاء على الفقر المدقع والجوع،

وإذ يقر أيضا بما تتسم به السيدة ثريا عبيد من التزام عميق وثابت بدعم المساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة والدعوة إليهما، وبإعلاء صوت عدد لا يُحصى من النساء
والرجال والشباب في جميع أنحاء المعمورة بحيث يشاركون في تعزيز صحتهم الإنجابية
ورفاههم،

وإذ يلاحظ مع الإعجاب مهارات القيادة الاستراتيجية التي أظهرتها السيدة ثريا
عبيد في عملها مع الشركاء في جميع أنحاء العالم من أجل تسخير الثقافة لخدمة برنامج عمل
التنمية ودعم المبادئ العالمية، وتعزيزا للاعتراف بأهمية أن ينبع التغيير من الداخل لضمان
استدامة التنمية،

وإذ يشير إلى تمسكها الشديد بأهمية الملكية والقيادة الوطنيتين ودعمها القوي لهما،
وتأييدها لتعزيز القدرات المحلية على التنفيذ الوطني والاستعانة بالأنظمة الوطنية في مجال
التعاون الإنمائي،

وإذ يشير أيضا إلى التزامها العميق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ يشيد بالسيدة ثريا عبيد لما بذلته من مساعي حثيثة لحشد الموارد أسفرت عن زيادة ملحوظة في قاعدة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان وعن تلقي المنظمة تبرعاتٍ من عدد من الدول الأعضاء لم يسبق له مثيل على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها،

وإذ يقر بالدور القيادي الديناميكي الذي اضطلعت به السيدة ثريا عبيد في إطار عملية الترسخ المؤسسي لجهود إصلاح الأمم المتحدة ومبادرة ”وحدة الأداء“ على صعيد المنظومة، بما في ذلك في مجال بالغ الأهمية هو ممارسات العمل،

وإذ يدرك مع عميق التقدير أن السيدة ثريا عبيد قامت، أثناء عملها كمديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بإضفاء طابع إنساني على التنمية بسبيل عدة منها ممارستها مهام منصبها الرفيع بتواضع وتعاطف وروح مهنية، فحصدت بذلك أسمى قيم الأمم المتحدة وكسبت إعجاب موظفيها وشركائها في التنمية في جميع أنحاء العالم،

١ - يقرر أن يودع ثريا أحمد عبيد ويكرمها تكريماً خاصاً من خلال:

(أ) الاعتراف بما اتسمت به من التزام وتفان وبصيرة في مجالي تعزيز دور صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية وتعميق وتوسيع الشراكات الإنمائية مع الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك البرلمانين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات وغير ذلك من الكيانات الخاصة؛

(ب) الإشادة بتوجيهها لصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارتها له بفعالية في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠، وبريادتها الديناميكية في مجال تعزيز الإصلاح في الأمم المتحدة؛

(ج) الإعراب عن امتنانه لقيادتها المتميزة للمساعي الرامية إلى المضي قدماً بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٢ - يعرب عن أطيب تمنياته لثريا أحمد عبيد بدوام الصحة والنجاح في مساعيها المقبلة.

٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

٢٩/٢٠١٠

الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالوثيقتين DP/2010/35 و DP/2010/35/Add.1؛
- ٢ - يلاحظ أيضاً الانخفاض في الموارد العادية اللازمة لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوفاء بولايته، والحفاظ على طابعه التعددي والحيادي والعالمي، وتوفير قاعدة تمويل منتظمة تتسم بالكفاية والأمان لدعم النهج الإدارية الاستراتيجية والمرنة التي تركز على تحقيق الفعالية الطويلة الأجل ونتائج التنمية المستدامة؛
- ٣ - يشير إلى أهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل، فسداد التبرعات في المواعيد المقررة لها يعتبر أمراً أساسياً لتلافي الافتقار إلى السيولة في الموارد العادية؛
- ٤ - يحث الدول الأعضاء كافة على أن تقدم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى تتوافر له الأهداف من الموارد المحددة في الخطة الاستراتيجية، وأن تساهم في أقرب وقت ممكن في الموارد العادية للبرنامج لسنة ٢٠١٠ وما بعدها من خلال تقديم تعهدات متعددة السنوات متى أمكن ذلك؛
- ٥ - يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ترتيب أولوياته وكفالة تحقيق المكاسب والوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة، ويطلب إلى إدارة البرنامج أن تستمر في تعديل خطط الإنفاق في ضوء الإيرادات المتوقعة وأن تخصص الوفورات للبرامج وأن تواصل موافاة المجلس التنفيذي، بانتظام وحسب الاقتضاء، بمعلومات عن هذه الوفورات وعن السفر وغير ذلك من التكاليف؛
- ٦ - يطلب أن تتضمن التقارير المقبلة عن الاستعراض السنوي للحالة المالية عرضاً للآثار المترتبة على تقلبات سعر الصرف في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن تقدم هذه التقارير نبذة عن الخطوات المتخذة من أجل تقليص آثار تلك التقلبات على النتائج المالية.

٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

٣٠/٢٠١٠

تقديم المساعدة إلى ميانمار - مذكرة من مديرة البرنامج

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بهذه الوثيقة (DP/2010/36) وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار، وخاصة ما ورد فيه عن التحديات الاستراتيجية وما تضمنه من توصيات؛

٢ - يطلب أن تحيط مديرة البرنامج علماً بالاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة التقييم المستقلة وأن تنفذها على النحو المناسب في إطار مبادرة التنمية البشرية؛

٣ - يوصي بأن يبادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أقرب وقت ممكن وبلاستعانة بكامل إمكانات الولاية القائمة، بتصميم الأنشطة البرنامجية اعتباراً من عام ٢٠١٢ وما بعده، مع مراعاة توصيات بعثة التقييم المستقلة.

٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

٣١/٢٠١٠

التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الإحصائي السنوي المتعلق بأنشطة الشراء التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة (DP/2010/38 و DP/2010/38/Corr.1)؛

٢ - يرحب بما ورد في التقرير من عرض وتحليل للبيانات، وبما للملحق المواضيعي من أهمية؛

٣ - يرحب باتجاه منظمات الأمم المتحدة المتزايد إلى الشراء من موردين يدعمون الاتفاق العالمي.

٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

٣٢/٢٠١٠

التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة: تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتحليل الوارد في الوثيقة DP/FPA/2010/1-E/ICEF/2010/AB/L.10؛
- ٢ - يقر تعاريف تكاليف الأنشطة وتصنيفاتها وما يرتبط بها من تكاليف على نحو ما اقترح في الوثيقة المذكورة أعلاه (DP/FPA/2010/1-E/ICEF/2010/AB/L.10)، بحيث يبدأ تطبيقها اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مع إدخال التعديلات التالية:
 - (أ) الأنشطة الإنمائية: (أ) البرامج؛ (ب) الفعالية الإنمائية؛
 - (ب) تنسيق الأمم المتحدة للتنمية؛
 - (ج) التنظيم: (أ) التكاليف المتكررة؛ (ب) التكاليف غير المتكررة؛
 - (د) الغرض الخاص: (أ) الاستثمارات الإنتاجية؛ (ب) الخدمات المقدمة إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛
- ٣ - يطلب موافاته كتابة، قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١، بمعلومات إضافية تُقدم في مذكرة غير رسمية عن أوجه التباين في تقسيم التكاليف إلى فئات مصنفة؛
- ٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدموا وثائقيهما المتعلقة بميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ باستخدام تعاريف التكاليف هذه وتصنيفاتها؛
- ٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوموا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة باستخدام التصنيفات الجديدة في بياناتهم المالية واستعراضاتهم المالية السنوية المقدمة اعتباراً من عام ٢٠١٣ فصاعداً، حتى تتسنى المقارنة بين النفقات الفعلية والميزانيات؛
- ٦ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصلوا العمل، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من أجل التوصل إلى تقديم ميزانية واحدة متكاملة لكل منظمة اعتباراً من عام ٢٠١٤، ومواءمة الميزانيات مع نتائج الخطط الاستراتيجية لكل منها؛

٧ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقوموا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بإعداد وثيقة غير رسمية تعتبر نموذجاً يوضح الشكل الذي ستكون عليه ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقاً لما جاء في المقررين ٢٢/٢٠٠٩ و ٢٦/٢٠٠٩، وهو الشكل الذي سيكفل وضع روابط تتسم بالشمول والشفافية تصله بالأطر المؤسسية وأطر نتائج الإدارة الخاصة بالخطط الاستراتيجية لكل منظمة، وذلك لمناقشة النموذج المذكور في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١؛ ويشدد على ضرورة إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي عن مسائل منها تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١.

٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

٣٣/٢٠١٠

تقييم الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يسلم** بالدور الحيوي الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في ميدان التأهب للطوارئ والاستجابة الإنسانية وشؤون المراحل الانتقالية والإنعاش، ولا سيما في مجالات تقديم الرعاية الصحية الطارئة للأمهات والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وما يتصل بالعنف الجنساني وجمع البيانات وتحليلها؛

٢ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينقح استراتيجيته للاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ لكي يناقشها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١ من خلال عرض شفوي بغية توجيه الجهود الرامية إلى ترشيد الأنشطة التي يقوم بها الصندوق في هذا المجال مع مراعاة الاستنتاجات المستخلصة من التقييم المواضيعي للاستجابة الإنسانية للصندوق، والنظر في الاستراتيجية المنقحة للاستجابة الإنسانية في سياق خطة الصندوق الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

٣ - **يطلب** إلى الصندوق أن يدرج في استراتيجيته المنقحة إطاراً لنتائج الأنشطة الإنسانية له مؤشرات محددة بوضوح، مع نقاط مرجعية وأهداف ذات صلة ترتبط بمسائل منها المساواة بين الجنسين، بحيث يستند هذا الإطار إلى إطار النتائج المتضمن في خطة الصندوق الاستراتيجية؛

- ٤ - يشجع الصندوق على كفالة أن تكون أي تغييرات أو إيضاحات في الهيكل التنظيمي الحالي وفي الأدوار والمسؤوليات المدرجة في إطار أنشطة الاستجابة الإنسانية التي يضطلع بها مواتية للاستجابة للأزمات الإنسانية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية؛
- ٥ - يشدد على أهمية تحسين الأنظمة والإجراءات، بما في ذلك تلك المتعلقة بإجراءات التشغيل الموحدة والقدرة على سد الاحتياجات المفاجئة، وتعزيز وتنفيذ إطار الرصد والتقييم ذي الصلة بأنشطة الاستجابة الإنسانية التي يقوم بها الصندوق، ويشدد أيضا على ضرورة تعزيز قدرات الشركاء المنفذين والشركاء الوطنيين؛
- ٦ - يشجع الصندوق على مواصلة العمل مع المجموعات الإنسانية المعنية عند الاستجابة للحالات الإنسانية الطارئة وعلى التركيز على الأولويات التي تضعها تلك المجموعات.

٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

٣٤/٢٠١٠

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠ وخطة عملها (DP/2010/L.3)؛

وافق على التقرير الخاص بالدورة السنوية لعام ٢٠١٠ (DP/2010/33)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١:

انتخاب أعضاء المكتب لعام ٢٠١١: ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١: من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١

الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي: ٤ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١١

الدورة السنوية لعام ٢٠١١: من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١: من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١؛

استعرض مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١١.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٩/٢٠١٠ المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٩.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ٣٠/٢٠١٠ المتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار - مذكرة من مديرة البرنامج؛

وافق على الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦:

أفريقيا: سوازيلند؛

الدول العربية: الجماهيرية العربية الليبية والعراق؛

آسيا والمحيط الهادئ: باكستان والصين وكمبوديا؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أذربيجان وبيلاروس وتركيا وجورجيا وصربيا، ووثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة؛

وافق على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية؛

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أُبدت عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوركينا فاسو (DP/DCP/BFA/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لزامبيا (DP/DCP/ZMB/2)؛

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للصومال (DP/DCP/SOM/2)؛

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/DCP/PRK/3)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإندونيسيا (DP/DCP/IDN/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمالديف (DP/DCP/MDV/2)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لشيلى (DP/DCP/CHL/2)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوروغواي (DP/DCP/URY/2).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٤

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٣١/٢٠١٠ المتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي

اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩.

الجزء المشترك

البند ٥

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٣٢/٢٠١٠ المتعلق بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن خارطة الطريق إلى ميزانية متكاملة: تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج.

البند ٦

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ المقررات والتوصيات الصادرة عن مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2010/39-DP/FPA/2010/26).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧

التقييم

اتخذ المقرر ٣٣/٢٠١٠ المتعلق بتقييم الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ٨

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦:

أفريقيا: سوازيلند؛

الدول العربية: العراق والأرض الفلسطينية المحتلة؛

آسيا والمحيط الهادئ: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين وكمبوديا؛

أوروبا الشرقية ووسط آسيا: أذربيجان وبيلاروس وتركيا وجورجيا؛

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أُبدت عليها:
أفريقيا:

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوركينا فاسو (DP/FPA/DCP/BFA/7)؛
مشروع وثيقة البرنامج القطري لزامبيا (DP/FPA/DCP/ZMB/7)؛

الدول العربية:

مشروع وثيقة البرنامج القطري للصومال (DP/FPA/DCP/SOM/2)؛

آسيا والمحيط الهادئ:

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإندونيسيا (DP/FPA/DCP/IDN/8)؛
مشروع وثيقة البرنامج القطري للمديف (DP/FPA/DCP/MDV/5)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوروغواي (DP/FPA/DCP/URY/2).

البند ٩

مسائل أخرى

مراسم توديع المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٨/٢٠١٠ المتعلق بالإعراب عن التقدير لثريا أحمد عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.
عقد جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جلسة إحاطة غير رسمية عن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفيضانات في باكستان؛
جلسة إحاطة غير رسمية عن مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت؛
جلسة إحاطة غير رسمية عن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

جلسة إحاطة غير رسمية بشأن استراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل؛
جلسة إحاطة غير رسمية عن استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان للفيضانات في
باكستان.

٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بوركينا فاسو (٢٠١٢)، جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠١٠)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٢)، جنوب أفريقيا (٢٠١٢)، رواندا (٢٠١٢)، سيراليون (٢٠١١)، الكاميرون (٢٠١٢)، موريتانيا (٢٠١١)

دول آسيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية - الإسلامية) (٢٠١١)، باكستان (٢٠١٢)، جمهورية كوريا (٢٠١٠)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٠)، قطر (٢٠١٢)، الهند (٢٠١٢)*، اليمن (٢٠١١)

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وبربودا (٢٠١٢)*، كوبا (٢٠١١)، كولومبيا (٢٠١٠)، المكسيك (٢٠١١)، هايتي (٢٠١٠)

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: الاتحاد الروسي (٢٠١١)، أذربيجان (٢٠١٠)، سلوفاكيا (٢٠١٠)، سلوفينيا (٢٠١٠)

دول أوروبا الغربية ودول أخرى** : إسبانيا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

* عضو أعيد انتخابه.

** لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها، يختلف من سنة إلى أخرى.



070411 070411 11-27554 (A)

